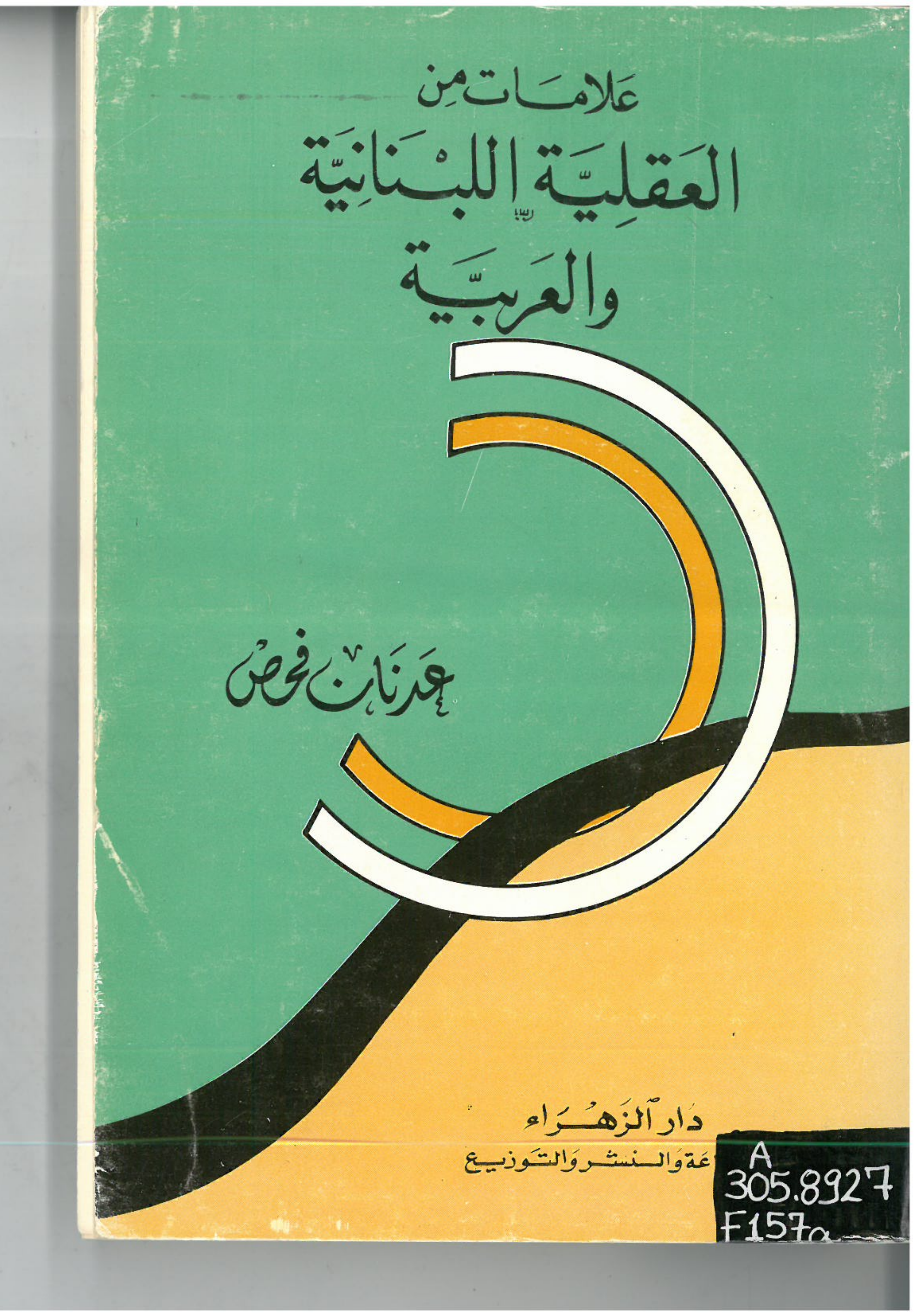
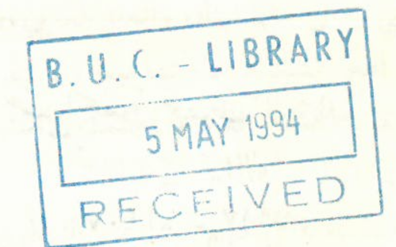

علامات من
العقلية اللبنانية
والعربية
عدنان فحص
دار الزهراء
عة والنشر والتوزيع

# علامات من
# العقلية ربما اللبنانية
# والعربية




عدنان فحص

دار الزهراء
للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - ص ب ٩٣٧٠

الطبعة الأولى
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

## المُقدّمة

هذا البحث عبارة عن دراسة احدى المشاكل الرئيسية التي يعاني منها لبنان والعالم العربي، ولعلنا نسمع بان فشل برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، يرتبط بعدم استعداد ذهنية الفرد والمجتمع لاستيعاب العلوم الحديثة والتكنولوجيا المعاصرة، بالاضافة الى تخلف الذهنية العامة في فهم ميادين التطور الصناعي والزراعي.

فالمجتمع الذي تتغلغل فيه الخرافات والتخلف الذهني، لا بد وانه يعاني من تخلف اقتصادي واجتماعي يتسبب في هدر الانتاج وإضاعة الطاقات العلمية والحضارية.

ان احدى المشاكل المهمة التي يعانيها العالم العربي في مجالات التنمية العامة، تكمن في تنمية طاقات الانسان الضرورية لتجاوز الواقع الصناعي والزراعي الحاضر.

الطبعة الأولى
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

# المُقدّمة

هذا البحث عبارة عن دراسة احدى المشاكل الرئيسية التي يعاني منها لبنان والعالم العربي، ولعلنا نسمع بان فشل برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، يرتبط بعدم استعداد ذهنية الفرد والمجتمع لاستيعاب العلوم الحديثة والتكنولوجيا المعاصرة، بالاضافة الى تخلف الذهنية العامة في فهم ميادين التطور الصناعي والزراعي.

فالمجتمع الذي تتغلغل فيه الخرافات والتخلف الذهني، لا بد وانه يعاني من تخلف اقتصادي واجتماعي يتسبب في هدر الانتاج وإضاعة الطاقات العلمية والحضارية.

ان احدى المشاكل المهمة التي يعانيها العالم العربي في مجالات التنمية العامة، تكمن في تنمية طاقات الانسان الضرورية لتجاوز الواقع الصناعي والزراعي الحاضر.

كمـــا أن الذهنية المتطورة للقيـادات يمكنها ان تعتمـد على الكـادرات الادارية والتقنيـة لتحديث طـرق الانتاج وتطوير المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية في عملية بناء وتطوير المجتمع .

هـنـا لا بـد مـن الاشـارة إلـى العـلاقـة المباشرة وغير المباشرة بين الذهنية للافراد والمجتمع وبين تقبل مشاريع الانماء الصناعي والزراعي .

في احيان كثيرة يمكننا ملاحظة المشاكل التي تعاني منها نتيجة المعاناة من امراض التخلف وهذا يـدفعنا الى الاستنتاج بان التخلف هـو حالـة ذهنية ، بدءاً بالتخلف العقلي على المستويات الفردية والعامة . .

من هنـا يبدأ البحث في دراسـة مشكـلات طـرق التفكير المطروحة . . . بالاضافة الى المفاهيم السائـدة التي تسيطر على الذهنية العامة والخـاصة ، وربـطها بـالواقـع الذي يعانيه الافراد والمجتمعات .

وفي رأينا أن واقع الذهنية المتطورة يمكن ان يساهم في تطوير النظرة الموضوعية لمفهـوم الخدمـة العامة، ومبدأ العدالة في توزيع المداخيل وتطوير التـربية والتشكيـلات التقنية، المهيأة لتسلم مـراكـزهـا في قـطاعـات الصنـاعـة والزراعة والخدمات . . .



ربما سأل القاريء العزيز لماذا خصص فصل خاص عن لبنان . . ؟ السبب ان لبنان اتت عليه ظروف خـاصة واستثنائية ونعني بذلك المنعطف التاريخي في حياة لبنان . .

سوف نعرض واقع العقلية اللبنانية وواقع الارضية الاجتماعية والاقتصادية والعلاقة بـين طريقـة التفكير . . والمفـاهيم السائـدة عـلى الصعيـدين العـام والخـاص . . بـالاضـافـة الى عـرض بعض التـأثيـرات عـلى الصعيد الاجتماعي والنفسي .

هذا الكتاب على غرار الكتب السابقة نتوجه به الى الاكثـرية من القـراء وقد راعينـا فيـه جـانب الـوضـوح والسهولة بغية توضيح بعض الحقائق العلمية .

لقد خصص الفصل الثاني لدراسة العقلية العربية بـايجاز ووضـوح ، لان التعمق في دراسة واقـع العقليـة العـربية يستـوجب تخصيص مجلد خاص لـدراسة طـرق التفكـير عنـد العـرب والمفـاهيم المسيـطرة عـلى طبقـات الشعب .

لذلك رأينا الاعتماد عـلى التحليلات والمعلومـات العلميـة بغية تـوضيح الـواقع الـذي تتكيء عليـه العقليـة العربية .

والكتاب يحتوي على ما يلي :



**عدنان نجيب فحص**
**نيسان - ١٩٨٢**



# تمهيد

الحديث عن تطور مجتمع ما ، يدفعنا الى الحديث عن عقلية هذا المجتمع ومدى قدرته على استيعاب العلوم الحديثة ، واستخدامها في خدمة افراده ورفع مستواهم العلمي والاقتصادي والاجتماعي . فالانسان وتنمية طاقاته هو المعيار لنجاح اية خطة اقتصادية او اجتماعية ، بالاضافة الى دور الدولة الاساسي في دفع طاقات الانسان لبناء مجتمع نموذجي ، يعتمد على العلم والتطور العلمي بوجه عام .

فعندما يكون المجتمع قابلاً مثلاً ، لتصديق انواع من الخرافات ، تصبح هناك صعوبة كبرى في دفع مشاريع التنمية واستيعاب التكنولوجيا الحديثة ، ومثلنا على ذلك فشل التنمية في معظم البلدان المتخلفة ، والتي يعود قسم مهم من اسبابها الى عدم استعداد عقلية المجتمع لتقبل التطور الصناعي والزراعي ، بالاضافة الى عدم استعداد

الذهنية العامة لاستيعاب العلوم الحديثة والتكنولوجيا المعاصرة .

امامنا العديد من البلدان المتخلفة والتي تسيطر الخرافة على تفكير المجتمع والافراد فيها ،وخاصة فقراء الريف والمدن وحتى بعض المتعلمين . ومن الصعب تغيير هذه العقلية التي تتغلغل جذورها في صميم تفكير الفرد والمجتمع ، وهذا يؤدي بالتالي الى واقع زراعي غير متطور،وواقع صناعي يعتمد على حرف بسيطة وكذلك واقع تجاري يعتمد على الاستيراد .

هنا لا بد من الاشارة الى الملاحظات التالية :

١ ـ ان مهمة رأس المال في البلدان المتطورة هي تعميق الابحاث العلمية وتطويرها، وانشاء المؤسسات المختصة بالعلوم التطبيقية الضرورية وذلك لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة المعاصرة .

فنجد بعض البلدان تنفق حوالي ١٠ بالمئة من الدخل القومي على الابحاث العلمية ، وكذلك البلدان الصناعية تنفق حوالي ٣ بالمئة، نجد ان العالم العربي ينفق حوالي ٠,٢٠ بالمئة فقط . ( احصاءات الامم المتحدة ) .

ومن باب المقارنة نشير الى ان العدد الاكبر من



الاختصاصيين والمتعلمين في البلدان المتخلفة تعاني من مرض الروتين في الدوائر الحكومية ، والتخلف في طريقة العمل بالاضافة الى عنصر مهم وهو تخلف الذهنية الرسمية ، الذي يتسبب في هدر الدور الانتاجي لهذه الفئة من المجتمع وضرب الطموحات العلمية والحضارية .

فالتشكيلات التقنية التي تتخرج من الجامعة في كل عام ، يجب ان ترتبط بحاجات الصناعة وبرامج التوسع الصناعي السنوية والخمسية . كما ان الاختصاصات الزراعية في الجامعات تكون مرتبطة بحاجات الزراعة في البلد . اما باقي الاختصاصات النظرية فتكون لاجراء دراسات علمية لاحتياجات التدريس والادارة والمؤسسات المالية . .

من هنا نجد تفهم عقلية القادة في البلدان المتطورة بان وظيفة الجامعة اعمق وابعد من تخريج حملة الشهادات وايقاعهم في دوامة الفراغ والبطالة ، او دفعهم الى التراكض وراء السياسيين واصحاب النفوذ للحصول على وظيفة او مركز ما . في حين نجد أن معظم الدول المتطورة تنظر الى الجامعة المتطورة والمجهزة باحدث المعدات نظرة اكبار واعتزاز لانها

تؤمن بان تقدمها وتطورها يبدأ من الجامعة .

نضيف الى ذلك بأن الصناعة القائمة في اكثر البلدان المتخلفة ، هي من تصميم الدول الصناعية في الخارج حسب المفاهيم العلمية والتكنولوجية للمصانع الاجنبية . وهكذا فان الفرد في هذه البلدان يقوم بتشغيل الالات حسب النظم والتصاميم والابداع للبلد المصدر.

٢ ـ مشكلة المثقفين والمتعلمين في معظم الدول المتخلفة :

ان هذه المشكلة تتلخص بأن المتعلمين يعانون من اهمال دورهم وعدم استغلال قدراتهم على صعيد الانتاج الوطني .

إذ نجد في اكثر الاحيان ان المتعلم لا يستطيع الجهر بتحليلاته العلمية خوفاً من الصدام مع القوى السياسية والاجتماعية المتعددة.

هذه الدوامة التي يعيش فيها المتعلم والمثقف تخلق في نفسه وفي ذهنه موقفاً متأرجحاً على صعيد الفكر والتحليل العلمي من جهة ، وبين التفكير الخرافي الذي يخيم على معظم المجتمعات المتخلفة من جهة اخرى.



وفي رأينا أنه لا بد من تشجيع العقل العلمي والوعي الانمائي لدى اكثرية المواطنين وكذلك تطوير المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمساهمة في عملية تطور المجتمع .

وفي رأينا ايضاً أن التنمية الاقتصادية ليست مجرد ارقام تنشر في التقارير او ازدهار اقتصادي تتمتع به فئة من رجال المال ، ولكنها تنمية العقلية الاجتماعية والسلوك الاجتماعي ، بحيث تسيطر مباديء الحق والعدالة وتكافؤ الفرص. فالنظرة الموضوعية ، والعقلية الصحيحة لتحليل الامور تتفرع من الوجدان والضمير المهني ضرورة لا بد منها في عملية الانماء الاجتماعي والاقتصادي .

٣ ـ ان واقع العقلية في اي مجتمع يساعد في فهم التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذا المجتمع والى درس التنافس القائم بين القوى المتعددة داخل هذا المجتمع وبين المجتمعات الاخرى.

فواقع العقلية المسيطرة في مجتمع ما يدلنا على طريقة التفكير والتأثيرات الذهنية والى كيفية معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، كما أن عصرنا الحاضر يتطلب انساناً ذا مميزات فكرية ونفسية خاصة

تساعده في معالجة مشاكل الانماء والتطوير الاقتصادي والاجتماعي .

يعتقد العديد من الاقتصاديين، بان سيطرة الذهنية العشائرية والانتهازية تدلنا على فشل مراحل التنمية وعلى فشل تجربة التصنيع والاصلاح الزراعي ، وذلك يعود الى عدم استعداد العقلية العامة لاستيعاب العلوم الحديثة والتكنولوجيا المعاصرة .

يضاف الى ذلك تخلف الاجهزة الادارية وسيطرة الرشوة على الادارة، وكذلك تكريس مبدأ الاستزلام السياسي للوصول الى الوظيفة . كما ان اهمية الجهاز الاداري المتطور تقودنا الى البحث في العقلية التي تسيطر على هذا الجهاز في عملية الانماء، فالعقلية القيادية الواعية والتي تؤمن بالعلم والمعرفة والتخطيط كنظرة مستقبلية لتطوير البلد هي اساس التنمية في البلدان المتخلفة . . بحيث انها تفرض افكارها المتطورة على الاجهزة الادارية وتبعد العناصر الطفيلية التي تعتاش من الفساد المتفشي داخل هذه الاجهزة .

٤ ـ ان طريقة تفكير السياسيين وملامح الذهنية المتطورة يمكن ان تؤدي الى نشوء منطلقات اساسية في عملية البناء الانمائي، ومنها على سبيل المثال، النظرة



العلمية والموضوعية لمفهوم الخدمة العامة ومبدأ العدالة في توزيع المداخيل، وتطوير التربية والتشكيلات التقنية المهيأة لتسلم مراكزها في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات ، بالاضافة الى تنمية المفاهيم العلمية في المجتمع وذلك لخلق وحدة اقتصادية منظمة ومتوازنة . .

ففي مؤتمر التوطين البشري التابع للامم المتحدة، حيث نوقشت القضايا التي تدعو اليها هيئة الامم المتحدة ومنها : مبدأ الاولوية في التنمية ، إذ يجب ان تسد الحاجات الاساسية للجماهير الفقيرة . وكذلك الحرص على توزيع عادل للمداخيل، كذلك يتوقف نجاح التنمية على المشاركة الجماهيرية الفعالة في جهودها على اساس احترام الانسان وحق الناس افراداً وجماعات في تقرير مستقبلهم بحرية .

هذه الافكار المذكورة تؤكد اهمية المنطلقات الانسانية للتطور الاقتصادي والاجتماعي، وضرورة توفر الذهنية التي تؤمن بمفاهيم العدالة والنظرة الموضوعية لتحقيق نموذج اقتصادي متطور. اما في حال تحكم بعض العناصر المتبعة الطريقة العشائرية او الفردية ، فلا يمكننا ان نرى وجود مؤسسات اقتصادية متطورة، لان

انتشار العقلية العشائرية في النظم الاقتصادية هو عمل مخرب ان على صعيد الافراد او الجماعات، ولا يمكن ان تقبل به البلدان المتقدمة التي تمتلك مؤسسات اقتصادية واجتماعية عريقة .

وهناك العديد من البلدان النامية والتي حاولت ان تنقل التكنولوجيا مع الخبراء والمهندسين الاجانب لخلق صناعة متقدمة ، ومع ذلك فان هذه الدول لم تستطع دخول عصر الصناعة المتطورة ولم تستطع الاستثمارات في الصناعة الثقيلة ان تخلق كادرات او اجهزة تقنية متقدمة ،قادرة على انشاء مصانع جديدة وعقلية صناعية قادرة على فك ارتباطاتها مع الدول التي باعت هذه المصانع والسبب في رأينا ،ان هذه الدول قد اشترت مصانع حديثة وتجهيزات، ولكنها لم تستطع ان تخلق العقلية التي تستوعب التكنولوجيا الحديثة وتخلق مصانع حديثة، تنبع من احتياجات البلد النامي ومن ظروفه الخاصة .

من المفيد ان نذكر، على سبيل الاطلاع المراحل التي قطعتها بعض الدول الاوروبية في نظر الاقتصاديين الغربيين .

لقد ذكر احد الاقتصاديين الغربيين[1] بان الدول الغربية مرت بمراحل ثلاث قبل الدخول في عالم التطور التكنولوجي والعلمي الحديث.

**أولاً** : مرحلة تحضير الواقع الاقتصادي ،ففي اثناء هذه المرحلة تحدث في المجتمع التطورات والتفاعلات الطبيعية التي تهيء للمرحلة الثانية والتي يسمونها مرحلة الاقلاع ..

**ثانياً** : مرحلة الاقلاع والتي تمتد من ٣٠ الى ٤٠ عاماً تحت تأثير زيادة نسبة الاستثمارات بحيث يجتاز الاقتصاد مؤشر النمو.

**ثالثاً** : مرحلة التطور والنمو .

ويتابع الاقتصادي شرح رأيه قائلاً بان التحولات الاجتماعية التي ترافق عملية التنمية الاقتصادية وتكون حافزاً لها حسب الاهمية .

١ ـ تشكيل وحدة وطنية متماسكة وبناء عقلية وطنية تعطي للشعب الانسجام والحماس الضروري لتحمل تضحيات مرحلة التنمية .

---

(١) بار : التحليل الاقتصادي ـ ص١٣٧ .

٢ ـ العقلية الاجتماعية او السلوك الاجتماعي الذي يسهل شروط الحياة الاقتصادية ومراحل التنمية .

٣ ـ سيطرة مبدأ المصلحة العامة على حساب الانانية الشخصية في العلاقات الاجتماعية ، اي أن اعمال الافراد تقاس بمدى الاعمال التي حققوها والخدمات التي وفروها حسب القواعد العامة المجردة ، مستقلة عن الارتباطات الشخصية او الانتماء الى فئة اجتماعية معينة .

٤ ـ الاهتمام بطاقات الفرد والاستفادة منها دون النظر الى ولادته ونظام القرابة والوراثة .

ونزيد على ذلك ، بانه من خلال النظرة المستقبلية للقيادة السياسية، يمكنها فرض ضريبة عادلة على المداخيل بحيث تزيد الاموال اللازمة للاستثمارات الطويلة الامد.

وفي هذا المجال فقد أورد البروفسور ( فرتادو ) استاذ التنمية في جامعة باريس في كتابه: «نظرية التنمية الاقتصادية»ما يلي[1] :

(١) نظرية التنمية الاقتصادية ـ ص ٢٠٣ .



« تبدو الاصلاحات في اكثر الدول النامية ، كتخلي السلطة عن بعض مواقعها ، وليست كنظرة عقلية . من هنا تتجاوز مرحلة السياسة الاقتصادية للدخول في استراتيجية تحديث التركيبات الموجودة . . »

## اطار البحث :

في بحثنا الذي يتناول العقلية اللبنانية والعربية وأهم النتائج الاقتصادية والاجتماعية ، علينا أن نحدد اطار البحث . ان دراسة العقلية تعني في نظرنا ، عرض طريقة التفكير وواقع المؤثرات الذهنية التي ترتبط بنوع من المفاهيم الخاصة التي تتمثل في العقلية .

الحقيقة ان هذا البحث يتناول واقع العقلية اللبنانية والعربية دون الوقوع في متاهات التنظير عن اسبقية التأثير الاولي هل هي العقلية ؟ . . أم الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة . . ؟

ففي رأينا أن هناك نوع من الترابط المباشر وغير المباشر بين طريقة التفكير للفرد والجماعة، وبين الانطلاق في مجالات الانطلاق الاقتصادي والاجتماعي، بل بين الهوة الحضارية بين الدول المتقدمةوالدول المتخلفة . والسؤال المطروح : لماذا

الفصل بين العقلية اللبنانية والعقلية العربية ؟ . .
السبب في رأينا أن لبنان عاش تجربة مرة من جراء الحرب، وكان بنتيجتها اصابة المجتمع اللبناني بالتخلف في مجالات الخلق والابداع .

ان واقع الحرب اللبنانية يكشف لنا عن واقع العقلية اللبنانية والتركيب الذهني للفرد وللجماعة، في صراعهم مع قوى النفس المتعددة والطريقة التي يواجهون بها الحياة ومشاكلها .

ان الحرب هي منعطف خطير في حياة الشعوب، تدلنا على انواع التأثيرات الذهنية للفرد والمجتمع والقادة . لذلك نعتبر ان دراسة العقلية اللبنانية هي من باب التركيز على واقعنا اللبناني لدراسته دون الاهتمام بأي سبب آخر. . اما الفصل الخاص بالعقلية العربية ، فهو يتناول الخطوط العامة المشتركة والاساسية .

ان دراسة العقلية العربية تقودنا الى عرض واقعي وسريع للذهنية العربية، ولطريقة التفكير وكذلك قوة التحليل والتركيب لدى العقلية العربية . يمكننا ان نأخذ مثلا عقلية المجتمع المصري، نظراً لتوفر الدراسات حول هذا الموضوع، بالاضافة الى عرض بعض الاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية .



ان دراستنا هي عبارة عن محاولة لرصد السمات الاساسية للعقلية اللبنانية والعربية ، دراسة واقع العقلية ، فالبحث وصفي للواقع المجتمعي. نحن لا نقوم باستقصاءات او بعملية مسح لمظاهر الحياة المتعددة لان هذا العمل يبدو عملاً قومياً يتجاوز طاقات الفرد وامكاناته ، بل ان عملنا هو وصفيّ في سرد الاعراف والمفاهيم والمؤثرات الذهنية والتأثيرات المختلفة كالاساطير والخرافات ، واننا لا نستطيع فهم الواقع الاقتصادي والاجتماعي دون النظر الى الافكار والمفاهيم التي توجه حياة الشعوب. كما اننا لا نقوم بدراسة نفسية اجتماعية لواقع الشخصية العربية ، لان هذا الموضوع يخرج عن اطار دراستنا ، فنحن نهتم بدراسة اسلوب التفكير، من عقيدة وسلوك ومفاهيم حياتية ، ثم ربطها بعملية البناء الانمائي والواقع الاقتصادي والاجتماعي .

كما انه ليس لدينا دراسة عينية وحديثة عن المناطق اللبنانية ، بل لدينا دراسة عائدة الى عام ١٩٧٠ ـ وهي عبارة عن حروف جامدة وارقام تجاوزها الزمن ، ان وجود دراسة عينية عن اساليب العيش والنظم المجتمعية في القرى والمناطق، ومدى تأثرها

بروح العصر وبالظواهر الحضارية والعلمية هي عمل مفيد وضروري لا بد منه .

اذن ، بحثنا يعتمد على الملاحظة الشخصية في استقصاء واقع العقلية اللبنانية والعربية ، بالاضافة الى الدراسات والاساطير والخط الثقافي العام ، كواقع الادب والمسرح والتيارات الثقافية الاخرى، التي تتفاعل مع الذهنية والمفاهيم . نضيف الى ذلك الدراسات العلمية المعتمدة للواقع الاقتصادي والاجتماعي من مراجع علمية صادرة عن الامم المتحدة ، او المقارنات الاحصائية الصادرة عن المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية في باريس ، ومراجع علمية مختلفة . كما ان الدراسة هذه لا شأن لها بالمعتقدات الخاصة للافراد والشعوب نظراً لاننا نهتم بالتأثيرات على الشخصية الفردية من زاوية البناء والتنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي . وفي نظرنا عندما نبحث التركيب الاجتماعي والاقتصادي فاننا نبحث مشكلة الانسان في البلدان المتخلفة .



# الفَصْلُ الأوّل

## العَقلِيّة اللبْنانيّة
## نَظرَةٌ عَامّة

### ١ ـ علامات من العقلية اللبنانية :

ان مستوى الانتاج في بلد ما ، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتركيب النفسي والاجتماعي للمجتمع المنتج . فهناك التقيد بالمقاييس الخلقية والاندفاع نحو بذل الجهد بالاضافة الى الحماس الضروري لتحمل تضحيات مرحلة التنمية . . جميع هذه الاسباب تحدد الخطوط والمعاني لدفع التطور الاقتصادي والاجتماعي نحو الهدف المنشود .

ففي البلدان المتخلفة نلاحظ وجود خلفية ذهنية اجتماعية وفردية وراء الانتاج المتدني، منها : الجهل وقلة الثقافة ، عدم التقيد بالمقاييس الاخلاقية وقلة الحماس نحو البناء والتطور ، نضيف الى ذلك بان التنمية الاقتصادية لا يمكن ان تقطع مراحلها الا في حال تشكيل وحدة وطنية متماسكة ، وبناء عقلية تعطي للشعب الانسجام والحماس الضروري .

لذلك نلاحظ بأن فريقاً من علماء الاقتصاد يعتقد ان من يتأمل التاريخ الاقتصادي للدول الصناعية، لا يجد مثلاً واحداً لم تقترن فيه النهضة الاقتصادية وعلى الاخص ما يسمى بمرحلة الانطلاق بشعور قومي عارم . . .

من المؤسف ان الاقتصاديين في محاولتهم البحث عن شروط التنمية الاقتصادية تجاهلوا هذا العامل ، وركزوا بدلاً منه على مظاهره السطحية وآثارها كارتفاع معدل الدخل والاستثمار . « ان نهضة عامة كالتي تستهدفها البلاد الفقيرة تحتاج الى قوة دافعة تمتد الى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية . ان المهم ان تستغل حماسة الناس لقضية يعتقدون بعدالتها وبسموها او الحاحها او كل هذا معاً ، فتهون التضحية ولا يفكر الفرد في نفسه بل فيمن حوله ، لتعلق الابصار كلها بالمستقبل وتعيد للناس ثقتهم بقدرتهم على النهوض من جديد[1] » .

وفي رأينا أن التخلف هو حالة ذهنية تبدأ أساساً

---

(١) د. جلال امين : المشرق العربي والغرب ، بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور الاقتصاد العربي والعلاقات الاقتصادية العربية . ١٩٧٩ - ص١٥٩/ - ١٦٠د.



بالتخلف العقلي ، هذا التخلف يبدأ في التفكير والمفاهيم التي لا يعنيها كثيراً مبدأ الحرص على المصلحة العامة ، ومصلحة الاكثرية الساحقة من ابناء الوطن .

وكذلك عدم الايمان بالتخطيط العلمي الذي يتحدد على الصعيد الاقتصادي ، بمجموعة الخطط والبرامج للاستثمارات كوسيلة لتوجيه التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي . ذلك ان المخطط الاقتصادي في اكثر البلدان المتطورة هو مسؤول امام المخطط السياسي الذي يؤمن بالعلم والمعرفة ومصلحة الاكثرية .

كما ان دور العنصر البشري يبقى الاساس في عملية البناء الانمائي مع مراعاة قناعة الشعب بفكرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والحماس الضروري لتجاوز العقبات والصعوبات في العمل .

من الضروري اذن ربط تدريب القوة البشرية ورفع مستواها العلمي البسيط والمهني للمساهمة بالتنمية الريفية ، بالاضافة الى الكادرات الادارية والفنية التي يتوفر لديها الاخلاص والارادة السليمة للعمل ، والضمير المسلكي المشبع بالنزاهة وحب الخدمة العامة . لقد ورد في قول للامام علي بن أبي طالب (ع) ما يلي :

«اياك والاستئثار بما الناس فيه اسوة» .

لقد ذكر الاب لوبريه[1] عن دور القيادة المخلصة في تنمية الريف اللبناني والنقص الذي يعانيه لبنان بقوله :

« ان لبنان ينقصه اكثر من الماء والطرقات والكهرباء بل التشكيلات او المجموعات من الرجال المخلصة كلياً للخير العام وتطبق القاعدة على كافة المستويات ، لحل المشاكل المتعددة والتي يتطلب وضعها في اطار تقليدي ورفع المستوى البشري اللبناني . »[2] ثم يتابع في مكان اخر بان مفهوم التنمية يستوعب المفاهيم المجردة لكنه تطوير اقتصادي ومقياس مقدار النمو لانه يحوي ضرورة تنمية القوى البشرية التي تعتبر هدف التنمية الاقتصادي والاجتماعي والاداري والثقافي ايضاً . [3] وهكذا نرى ان التخلف الذهني مسؤول في تحويل الواقع الاقتصادي الى تخلف مزمن. بحيث يرافق التخلف الاستغلال والاحتكار

---

(١) رئيس بعثة ايرفد .

(٢) الجزء الاول ص٣٣٨ ( تقرير البعثة ) .

(٣) الجزء الثاني ص٢٣ ( تقرير البعثة ) .



والفروقات الاجتماعية والاقتصادية الواسعة بين الافراد والمناطق .

سوف نستعرض واقع العقلية في لبنان على صعيد الافراد والمجتمع ككل، ثم تحليل النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي وصل اليها لبنان في مختلف المجالات .

لا بد لنا قبل البدء بعرض واقع العقلية اللبنانية من تعرف اللبناني على ذاته في مواجهة تحديات العصر العلمية والحضارية ، فقد اكدت الحرب في لبنان، بأن العلم والحضارة تشكل قشرة حضارية وان العقل اللبناني معرض للاهتزاز في أية لحظة في فهم الانسان الفرد والانسان المجتمع .

هذا لا يمنع وجود فئة مهمة من المثقفين والمتعلمين وغيرهم من اللبنانيين اثناء الحرب متفهمة للمشكلة اللبنانية على ضوء العقل والمنطق ، معتمدة على مبادىء الانسانية والوطن والايمان لتحليل الاوضاع بتجرد وعقلانية وطرح بعض المبادىء على أساس بناء لبنان المستقبل .

وفي رأينا أن مظاهر العلم التي يكتسبها بعض المتعلمين ، تحول دون تغلغل الروح العلمية الى جوهر

الفرد وجوهر المجتمع ، فيبقى طابع العلم سطحياً دون تفاعل مع الانسان . كل هذا يؤدي الى خلق فئة متعلمة لا تستطيع ان تعبر عن الدور الحقيقي للمتعلمين والاختصاصيين في مواجهة عصر التكنولوجيا.

كما ان الاحداث اثبتت ان الذهن الفردي في لبنان ما زال في اكثريته مستعداً لقبول الخرافات والاشاعات المهووسة، راكضاً وراءها هرباً من أي تفسير منطقي. فبدلاً من انصراف اللبناني الى الابداع في مجالات التصنيع والزراعة ورفع مستوى التطور التقني، نراه راسفاً في قيود الاضطراب عليلاً بما ينتابه من اهوال الحرب « الجاهلية » التي نقرأ ونسمع عنها في كتب التاريخ .

وهنا نشير الى بعض المفاهيم التي تؤثر على طريقة التفكير وتلعب دوراً في تركيب عقلية الفرد. نذكر على سبيل المثال فقراء المدينة والريف وبعض اوساط المتعلمين التي تؤمن بالسحر والتنجيم.

ينتشر المهتمون بالسحر في اماكن عديدة في المدن والريف، حيث يهتمون بأعمال حجب المحبة وكسر مفعول سحر الشخص بالاضافة الى حجب لاثارة الكراهية والحقد على شخص ما . .



ويلاحظ ان الفئات التي تعتقد بفعل السحر والشعوذة يتعرضون دائماً لاخطار الوصفات التي يصفها المشعوذون كوصفات طبية . كل هذا للحصول على مبالغ مالية صغيرة وكبيرة لكشف الاسرار والكنوز امام الشخص الذي يضطر لقبول انواع الشعوذة لتخليصه من « الورطة » التي وقع فيها .

كما ان معرفة الطالع التي يهتم بها كل من المخطوبة والخاطب لمعرفة اسرار المستقبل، وكذلك الفلاح واحياناً السياسي او بعض القادة الذين يهتمون بمستقبلهم السياسي .

ولا ننسى الزواج الذي تختص به كتب الابراج ، ومن يدقق في قراءة الابراج في الكتب والصحف ، في لبنان يلاحظ الاهمية والقناعة الجزئية او الكلية بما ورد في الابراج .

كما ان هناك طرقاً وأساليب معروفة في لبنان والبلاد العربية منها : الفتح في فنجان القهوة ، والفتح بالرمل وقراءة الكف وورق اللعب . .

فهناك من يعتقد بان حالة عدم الاطمئنان التي يعاني منها المواطن ، كفقدان الضمانات الصحية والاجتماعية والضمانات على الصعيد السياسي

والاقتصادي تساعد، على قبول الحلول الخيالية لمشاكل حياتية دائمة .

وفي نظرنا انه لا يمكن ان نلوم المواطن الذي يهتم بقراءة الابراج ويصدق بعضاً منها ، بحيث يتعطل التفكير الواقعي لمشاكله ، نظراً لحالة التخوف الدائم على مصيره ومصير عائلته ووقوفه حائراً أمام الشعور بالكوارث من وقت الى آخر، حين يسمع ويقرأ واقعه المحزن ، يفتقر الى قدرة التحليل الواقعي بالاضافة الى التناقض الفكري والسلوكي داخل الشخصية ، علماً بأن الطاقة الذهنية لا تزال تتحكم بها رؤيا قصيرة ومزيفة .

غير أن افتقار المجتمع الى المؤسسات الثابتة التي تحقق له نسبة مرتفعة من الضمانات الاقتصادية والاجتماعية ، وتخلف اساليب التعليم ، يوقع الافراد والمجتمع في التناقضات ، لان الفرد يعيش تحت وطأة ظروفه واحتياجاته اليومية .

لقد قيل بان ضعف اساليب التعليم وبعض المواد التي تدرس في المدارس والجامعات ، تكسب الفرد قشرة علمية ظاهرية ، بينما تبقى العقلية اسيرة بعض المفاهيم الخرافية البالية .

هناك فئة من الناس تحترف العنف غاية ووسيلة



« فهي تعيش حياة العنف بعد تجميد قدرة العقل مستخدمة شتى الاحابيل التي يكون ضحيتها فريق من الناس .

لقد ذكر عالم اجتماعي بريطاني « مايكل غلييستين» ما يلي :

« ان المجتمع اللبناني فريد بين مجتمعات العالم ، فلبنان بخدماته قد حول المال الى العنصر المتحكم في الحياة ، وفي الواقع ان المال غير لبنان بصورة اساسية لم تعرفه حتى بلدان الخليج .

ويمكن التحدث عن التغييرات العامة ونتيجة البترول ، ولكن المال في لبنان شيء آخر . لقد وصل المال الى قلب لبنان اكثر غدقاً مما وصله المال في الخليج ، وان التوتر الناشيء عن المظاهر في المجتمع اللبناني بهذه التركيبة الغربية اكثر عمقاً » .

ثم تابع « فمنطقة عكار لم تكن شيئاً منفصلاً عن هذا النظام ، فكل جزء يعتمد على الجزء الآخر وكل الفقر يعتمد على كل الثروات الكبيرة ، والقسوة تعتمد على كل هذه الرقة الحضارية ، وان البطش يعتمد على الكرم والحنان . فالاشخاص انفسهم الذين يتحلون بالكرامة والكرم يمكن ان يقتلوا ويهينوا الناس ، ويمكن

ان ينفذوا ذلك بطريقة بعيدة عن التصور ، وهكذا فعندما كان اصدقائي منذهلين للحرب الاهلية وللقسوة والبطش وعدم الشفقة ، فاني لم افاجأ ولكن احسست بالرعب ، ذلك اني لمست هذا الامر منذ سنة ١٩٧٢/ .

اننا نعتقد ان هذا القول ينطبق على قسم من اللبنانيين وليس على لبنان اجمع » .

« يوم كنت اعيش في لبنان لم اكن لاتحدث عن الشخصية اللبنانية ، ولكن هناك اتجاهات تناقضية في المجتمع اللبناني وهذا ما اعنيه .

« لقد كان الوضع مدهشاً من حيث عمق التناقض في المجتمع من حيث الشرف والثروة . وطبيعة التطور تلعب دوراً خطيراً ، وفي الوقت نفسه يوجد شعور قوي جداً بالتهديد والقسوة والسلطة .

ووجدت كيف يقفز الناس من مستوى الى مستوى ، فالشخص نفسه الذي يهدد بالقتل كل من يدوس على كرامته يتحول فجأة الى حمل وديع امام من هو اعلى منه » .

نضيف الى ذلك ان الطاعة العمياء للسياسي الذي يرغب بالتسلط يمكن ان توجه في سبيل العنف



لاعطاء هذه السلطة للسياسي . . كما ان هناك مفهوم اكثرية الشعب بان قيمة الانسان في جيبه وفي التنفيعات التي يقدمها لانصاره دون الاشارة الى ان قيمة الانسان هو ما يملك في رأسه . .

هنا لا بد من ابداء الملاحظات التالية :

ـ بالنسبة لطريقة التفكير العشائرية ، وهي في الاساس مستوحاة من التجمعات القبلية ، نعتقد بان الذهنية المتخلفة تعتمد على مبدأ القرابة والمصاهرة والخلط بين السياسة كعلم وبين المفاهيم المتخلفة لخدمة الوطن .

لقد تحولت السياسة من علم يقصد فيه في معظم الدول المتطورة خدمة المواطن ، الى فن الخداع الذي يعني الاحابيل المبتكرة على حساب حياة وكرامة المواطن .

هل نستطيع ان نعتمد، على سبيل المثال ، طريقة القبول والتخرج من الجامعة وملاحقة السياسيين وارباب النفوذ، للحصول على وظيفة في القطاع الخاص او العام ؟ . . لقد بقيت الجامعة اللبنانية من عام ١٩٥٣ بعدما صدر مرسوم قانون تنظيم الجامعة ، تدفع بالالوف المتزايدة من الخريجين والخريجات كل سنة الى

وظائف الدولة او الى سوق البطالة المقنعة .

لقد وقع المثقفون والمتعلمون في لبنان بالاضافة الى العمال والفلاحين، في دوامة البطالة المزمنة او في ظروف معيشية صعبة سوف نتكلم عنها بالتفصيل في القسم الثاني من الفصل.

ولعل التخطيط العلمي، المضاد للمفاهيم العشائرية الذي يربط نسبة خريجي الجامعات السنوية بنسبة تطور مجالات العمل في الحقول الاقتصادية المختلفة مثلاً : كتطور الزراعة ومشاريع التوسع الصناعي، وتحديث قطاع الخدمات، اذن فان غياب التخطيط اوقع معظم الشبان قبل الاحداث امام تحديات إقتصادية دائمة ، فهم طلاب عمل ولن يجدوه بسهولة ثم ان الخلل على صعيد الاختصاص وتوزيعه على اساس حاجات البلد ، كان احد الاسباب المهمة للازمة اللبنانية ، فهناك الاعداد من الشباب المتفوقة في الجامعات الاجنبية ، كانت عندما تصل الى لبنان تصاب بخيبة امل ، وخاصة عندما يعلم المتخرجون من الجامعات الكبرى في العالم ، بان المبدأ الشائع والمهم هو الحصول على وظيفة ، حتى لو كانت ادارية لمن تخصص في التكنولوجيا، والوظيفة تتطلب دعماً



سياسياً وطائفياً من الطائفة التي ينتمي اليها المرشح ، خاصة في القطاع العام .

وفي رأينا ان الانانية والانتهازية التي كانت تسود قطاع الخدمات ، ثم الثقة المفقودة بين المواطن والسلطة جعلت الفكر الاقتصادي اللبناني والمفاهيم تتسم بالانانية لزيادة الربح ، واقل عقلانية من الفكر الاقتصادي الغربي فاصبح لبنان عاجزاً عن القيام بمتطلبات الانماء وحل التباين الواسع بين الافراد والمناطق، وذلك على صعيد المداخيل والفروقات الاقتصادية والاجتماعية ، وسوف نفصل الموضوع لاحقاً فيما بعد .

تبدو الروح العشائرية مضادة لمفاهيم التخطيط والعلوم الحديثة ، والتكنولوجيا.

كما ان المفاهيم والعلاقات العشائرية والعائلية تشدد دائماً على بقاء الولاء للعشيرة او العائلة بدلاً من الولاء للوطن .

من هنا نلاحظ فشل الاجهزة الادارية والفنية في القيام بخطوات ايجابية في مجالات الصحة والتعليم والتربية بالاضافة الى الفشل في مكافحة الاستغلال والاحتكار. نذكر على سبيل المثال ، غياب المستوى

الصحي العام في المناطق السكنية غير الصحية ، نظرا لافتقاد المساكن الى التجهيزات الصحية اللازمة والشاهد على ذلك الاكواخ والابنية غير الصالحة التي يعيش في معظمها ابناء الطبقة العاملة وخاصة ضواحي العاصمة بيروت ، حيث تجاور الشوارع الفسيحة والابنية الحديثة العصرية احياء وممرات سكنية حول العاصمة .

كما يمكننا ان نشير إن العمال غير الاختصاصيين الذين تركوا الريف الى المدينة دون ان يكونوا في حالة تهيئة للعمل الصناعي .

بالاضافة الى العمال الزراعيين الذين يعيشون في ظروف اقتصادية سيئة، محرومين من التقديمات الاجتماعية كالضمانات الصحية والضمانات العائلية .

ولا يسعنا هنا الا الاعتراف بان الروح العشائرية قلما تهتم بتحقيق نمو اقتصادي متوازن يشمل قطاعي الزراعة والصناعة ، وكذلك تحديث قطاع الخدمات الذي يعني دخول الفكر الصناعي والزراعي المتطور ، عالم التخطيط العلمي ، هذا التخطيط يعنى بالتنمية وتوزيع ثمرات الانتاج على الجميع ، ويعني زيادة المداخيل بنسبة زيادة الانتاج .



فالعمال الذين يساهمون في نمو اقتصادي سنوي يدعم الانتاج يحق لهم المشاركة في الارباح بنسبة زيادة الانتاج الذي ساهموا في نموه وتطوره . . وسوف نشير الى واقع المداخيل لاحقاً .

بالنتيجة فالمتناقضات التي تخلقها الروح العشائرية ، كما ذكرنا ، لا بد انها تترك الشعور بالنقمة والتسيب والضياع ، لدى فريق من المتعلمين وابناء الطبقة العاملة . وهذا يؤدي الى غياب الشعور والتحسس بالمشاكل العامة وعدم تركز الانتماء الى الوطن .

ويؤدي كذلك الى ضعف تماسك الفئات الاكثر غنى ، والفئات الاكثر فقراً في المجتمع الواحد . يضاف الى ذلك سيطرة الرفض في اوساط الشباب نتيجة تفشي الاحتكارات وتسلط الاقوياء وفقدان الامل بالاحسن لدى الكثيرين[1] .

العقلية التجارية التي تعني في عالم التجارة المرونة والخبرة والبراعة في عمليات البيع والشراء ،

---

(١) الظروف الاقتصادية للحرب اللبنانية ـ للمؤلف ص٩٩.

انتقلت من عالم التجارة الى ميادين اخرى، فاصبحت المساومة و« الشطارة » والسلاسة في التعامل، محور الشخصية اللبنانية مضافاً اليها التزييف والخداع الذي يأخذ مكانه على العرش ، في حين بقي الاخلاص والضمير والمحبة مجرد نظريات تدرس في المدارس وتطرح اسئلة عنها في الامتحانات .

وهنا نذكر ما قاله العالم البريطاني غليبيستين )« بأن المجتمع اللبناني فريد بين مجتمعات العالم ، فلبنان قد حول المال الى العنصر المتحكم في الحياة » . .

ثم لماذا تحول قسم مهم من اللبنانيين الى المفاخرة بما يملك في جيبه ، دون المباهاة بما يملك في رأسه من علم ومعرفة واخلاص . . ؟

يمكن ان نعتقد في بعض الاحيان، بان اللهفة اللامتناهية لاقتناص المال وتجميع الثروة كانت احد اسباب القيام بالعنف على الغير بغية الحصول على المال، اما عن طريق السلاح او عن طريق التهريب او فرض الخوة . .

ولا يمكننا في بعض الحالات، ان نعتبر اقتناص الفرصة لضرب الاخرين نوعاً من القسوة او نوعاً من التمتع بالقسوة بل يمكننا ان نعتبر ان للمال سلطاناً كبيراً



ان لم نقل اعظم سلطان في الدنيا لدى الاكثرية .

نعود فنقول بان العقلية التجارية دخلت ابواباً غير باب التجارة ففي العمل السياسي مثلاً، يرقد المبدأ في المتاهات .

ولا ننسى ان التركيب الاجتماعي الطائفي للمجتمع اللبناني ، كان وما زال له تأثير على نفسية الفرد والمجتمع وهذا امر معروف لدى الجميع .

فهناك واقع ذو تأثير كبير على سلوك الفرد اللبناني ، او بالاحرى على فريق مهم من اللبنانيين ونعني به ما يسمونه « عقدة المظاهر » والبعض يعطيها اسم « عقدة التمظهر »، ويمكن ملاحظة ذلك في بعض الجمعيات الخيرية او الجمعيات الثقافية والفنية ، بحيث يترأس الجمعية في بعض الحالات شخص بعيد جداً عن واقع الجمعية او المؤسسة . وهذا الرئيس يبذل الكثير من كرمه لقاء ظهوره في الصحف وفي محيطه الاجتماعي بمظهر الرئيس للجمعية .

ويمكن ملاحظة « حب الظهور » في سلوك الفرد، نظراً لاهتمامه بالالقاب مثل « بيك » و« افندي » و« زعيم » .

وكذلك الاشارات على لوحات السيارات

الاشارات التي توضع على المنازل. وكذلك الاشارات او اي شيء يميز الفرد عن غيره . فهناك من يعتقد بان الشخصية الفذة هي التي يكون لها ما يميزها عن سائر الناس من رفاقها وعن افراد مجتمعها .

وهنا لا بد من الاشارة بان اساس الالقاب وامتيازات اللقب هي امر مهم منذ ايام السلطنة العثمانية ، اذ كان للالقاب والمظاهر درجات تسلسلية لكل فئة .

وهنا سنأتي على ذكر بعض الامثال الشعبية والتي تبدو في رأينا أنها تعبر عن واقع اجتماعي وتدلنا على طريقة فهم هذا الواقع .

هناك الامثال التي تمجد الكذب والشطارة والحصول على المال بثروة مجهولة المصدر ومشكوك في شرعيتها ، فهذه الامثال التي تتداولها اكثرية الاوساط الشعبية وبعض المتعلمين ، تمجد وتتغنى بشطارة الحصول على المال عن اي طريق وهي معروفة ، فالمفاهيم التي تتجسد في هذه الامثال الشائعة تعبر عن حقيقة نفسية اجتماعية وفردية ، بدأت على صعيد الافراد والجماعات واخيراً بعض الامثال الشعبية وعلى سبيل المثال :

(١) ان لم تكن ذئباً اكلتك الذئاب .



(٢) المال يعادل الروح .

(٣) الدنيا فريسة الشاطر .

(٤) الكذب ملح الرجال .

(٥) الشاطر لا يموت .

(٦) برافو عليه . . . دبر حاله .

(٧) برافو عليه بيعرف مصلحته .

(٨) صحتين للذي يعرف ياكل .

(٩) الف قلبة ولا غلبة .

(١٠) المال السائب يعلم الناس الحرام . . . الخ .

نعتقد باننا لا نأتي بشيء جديد عندما نقول بأن فريقاً من اللبنانيين في اوروبا واميركا تفوقوا في مجالات الطب والهندسة والتكنولوجيا ، وفي حقول الاختراعات ، نذكر على سبيل المثال المخترع اللبناني « حسن كامل الصباح » ونذكر الدكتور « مايكل دبغي » والعالم « يوسف ابو الخدود » والدكتورة « سلوى نصار » وغيرهم الكثيرون .

ونعتقد بأن القراء المهتمين يعرفون نماذج كثيرة من الشخصيات العلمية الفذة والتي اشتهرت في لبنان وفي الخارج . والذي يعنينا هنا ان العقلية اللبنانية ، كطريقة تفكير وروحية تعامل ومفاهيم سائدة قد شدّت لبنان الى الوراء ، اي الى طريق التخلف في مجالات السياسة

الاشارات التي توضع على المنازل. وكذلك الاشارات او اي شيء يميز الفرد عن غيره . فهناك من يعتقد بان الشخصية الفذة هي التي يكون لها ما يميزها عن سائر الناس من رفاقها وعن افراد مجتمعها .

وهنا لا بد من الاشارة بان اساس الالقاب وامتيازات اللقب هي امر مهم منذ ايام السلطنة العثمانية، اذ كان للالقاب والمظاهر درجات تسلسلية لكل فئة .

وهنا سنأتي على ذكر بعض الامثال الشعبية والتي تبدو في رأينا أنها تعبر عن واقع اجتماعي وتدلنا على طريقة فهم هذا الواقع .

هناك الامثال التي تمجد الكذب والشطارة والحصول على المال بثروة مجهولة المصدر ومشكوك في شرعيتها ، فهذه الامثال التي تتداولها اكثرية الاوساط الشعبية وبعض المتعلمين ، تمجد وتتغنى بشطارة الحصول على المال عن اي طريق وهي معروفة ، فالمفاهيم التي تتجسد في هذه الامثال الشائعة تعبر عن حقيقة نفسية اجتماعية وفردية ، بدأت على صعيد الافراد والجماعات واخيراً بعض الامثال الشعبية وعلى سبيل المثال :

(١) ان لم تكن ذئباً اكلتك الذئاب .



(٢) المال يعادل الروح .
(٣) الدنيا فريسة الشاطر .
(٤) الكذب ملح الرجال .
(٥) الشاطر لا يموت .
(٦) برافو عليه . . . دبر حاله .
(٧) برافو عليه بيعرف مصلحته .
(٨) صحتين للذي يعرف ياكل .
(٩) الف قلبة ولا غلبة .
(١٠) المال السائب يعلم الناس الحرام . . . الخ .

نعتقد باننا لا نأتي بشيء جديد عندما نقول بأن فريقاً من اللبنانيين في اوروبا واميركا تفوقوا في مجالات الطب والهندسة والتكنولوجيا، وفي حقول الاختراعات ، نذكر على سبيل المثال المخترع اللبناني « حسن كامل الصباح » ونذكر الدكتور « مايكل دبغي » والعالم « يوسف ابو الخدود » والدكتورة « سلوى نصار » وغيرهم الكثيرون .

ونعتقد بأن القراء المهتمين يعرفون نماذج كثيرة من الشخصيات العلمية الفذة والتي اشتهرت في لبنان وفي الخارج . والذي يعنينا هنا ان العقلية اللبنانية ، كطريقة تفكير وروحية تعامل ومفاهيم سائدة قد شدّت لبنان الى الوراء ، اي الى طريق التخلف في مجالات السياسة

والاقتصاد والاجتماع .

لقد عانى لبنان من بعض المفاهيم البالية ومن التباعد عن الضوابط الاخلاقية الضرورية للبناء الاقتصادي والاجتماعي .

كما اعترف العديد من المصلحين الاجتماعيين بان قشرة الحضارة والمظاهر المادية التي كانت تغلف الواقع اللبناني عادت فانكشفت في الحروب اللبنانية .

## ٢ ـ أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية :

لقد تكلمنا سابقاً عن واقع العقلية اللبنانية ، وتحدثنا عن العشائرية كطريقة تفكير وذهنية متخلفة ، كما أشرنا الى الانانية والانتهازية ،التي تتحكم في معظم القطاعات الاقتصادية ، وان الاقتصاد على صعيد التخطيط والتنمية يمارس بأسلوب يختلف عن الطريقة التي تمارس في معظم الدول المتطورة .

قبل الحرب اللبنانية تقدم القطاع الخاص وازداد عدد المنتفعين من الخدمات والصناعة .

نعتقد بأن توزيع المداخيل توزيعاً عادلاً يساهم



في تخفيف الفروقات بين الافراد والمناطق ، ونعتبره المفتاح الرئيسي للتخطيط والانماء .

فالعمال الزراعيون كما ذكرنا يعيشون في ظروف اقتصادية سيئة ، اذ كانوا محرومين من التقديمات الاجتماعية كالضمان الصحي والضمان العائلي ، كما ان العمال غير الاختصاصيين الذين تركوا الريف الى المدينة دون ان يكونوا في حالة تهيئة للعمل الصناعي ، كانت اجورهم منخفضة جداً ، وكان معظمهم غير مسجل في الضمان الاجتماعي .

ولعل العقلية العشائرية التي لا ترتاح الى العلم والتخطيط والانماء قد اوقعت البلد في حالة من التفاوت الفادح في المداخيل . اذ كنا نلاحظ امواجاً من العمال الفقراء ينفصل بعضها عن طبقة ارباب العمل بحاجز عدم الثقة والشعور بالحرمان .

هنا لا بد من الاشارة الى دراسة احصائية قامت بها مؤسسة ( أ ـ ب ـ س ) في شهر كانون الاول عام ١٩٧٤/ وهي الجدول ( أ ) و( ب ) .

من خلال الجداول نستنتج ان حوالي ثلث السكان يعيشون تقريباً في حالة فقر دائم ونسبة ٣٨ بالمئة على حافة الفقر، وان فئة متوسطة الدخل

محصورة بنسبة ٣، ١٣ + ٤ = ٣، ١٧٪، تبقى الطبقة المترفة وهي تعادل نسبة ١٠٪ من سكان لبنان في حين ان الذين يملكون مداخيل هائلة وغير محدودة فنسبتهم ٣٪.

**في دراسة احصائية ، قامت بها مؤسسة ( أ ـ ب ـ س ) للاحصاء :**

( في كانون الاول عام ١٩٧٤ على أساس توزيع أو نسبة توزيع الدخل على الاسرة . ( الجدول (أ) الجدول ( ب ).



( أ ) التوزيع العائلي في لبنان ( جغرافياً ) ـ حسب المناطق أي على اساس المحافظة )

| كل لبنان | محافظة بيروت | محافظة جبل لبنان | محافظة لبنان الشمالي | محافظة لبنان الجنوبي | محافظة البقاع |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥٥٠,٠٠٠ أسرة | ٢٢٠،٠٠٠ | ٧٥،٠٠٠ | ١١٤،٠٠٠ | ٧٥،٠٠٠ | ٦٦،٠٠٠ |
| ١٠٠٪ | ٤٠٪ | ١٣,٦٪ | ٢٠,٨٪ | ١٣,٦٪ | ١٢٪ |

( ب ) دخل العائلة الشهري :

| كل لبنان | اقل من ٥٠٠ل.ل. | ٥٠٠ ـ ١٠٠٠ل.ل. | ١٠٠٠ ـ ١٥٠٠ل.ل. | ١٥٠٠ ـ ٢٠٠٠ل.ل. | اكثر من ٢٠٠٠ل.ل. | غير محدود |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٥٥٠,٠٠٠ أسرة | ١٧٤,٥٠٠ | ٢٠٩,٠٠٠ | ٧٣,٥٠٠ | ٢٢,٠٠٠ | ٥٥,٠٠٠ | ١٦,٠٠٠ |
| ١٠٠٪ | ٣١,٧٪ | ٣٨٪ | ١٣,٣٪ | ٤٪ | ١٠٪ | ٣٪ |

مؤسسة ( أ.ب.س ـ للاحصاء عام ١٩٧٤ ).

لقد لوحظ بعد الحرب ( حرب السنتين )، ان ارتفاع الاسعار قد فاق باضعاف ارتفاع الاسعار خلال فترة ٩ سنوات اي من عام ١٩٦٦/ الى عام ١٩٧٤، وهذا يعود الى شلل الانتاج الاقتصادي نتيجة تدمير بعض المؤسسات وانخفاض قيمة الليرة اللبنانية بالنسبة للعملات الصعبة ، وكذلك نتيجة الفوضى المتفشية في القطاع التجاري . اي انها تخضع لحسابات التاجر الخاصة دون الاهتمام بالاعباء التي تتحملها الطبقة العاملة . ثم اعمال التسريح الجماعي ، البطالة ، مغادرة العديد من المؤسسات الاجنبية للبنان . ففي هذه الفترة ، اي فترة ما بعد الحرب نستطيع ان نعرض بعض الاستنتاجات والملاحظات حول واقع المداخيل ، نظراً لعدم وجود احصاءات حول هذا الموضوع في الوقت الحاضر .

فالحالة الامنية قد اثرت بشكل فعال على القطاعات الانتاجية الزراعية والصناعية ، فاصبح لبنان يعتمد على استيراد معظم السلع الاستهلاكية من الخارج .

كما ان قطاع المصارف قد خفض من حجم التسليفات التي كانت تستثمر في المجال الصناعي



والزراعي ،يضاف الى ذلك البطالة ومشاكل المهجرين .

وهنا لا بد من الاشارة الى أن الهجرة الى الدول العربية والى الخارج قد خففت من حدة الازمة الاجتماعية « وان الجميع أي جميع المغتربين من افراد ومؤسسات ترسل سنوياً حسب مسؤول في المصرف المركزي اللبناني نحو ما يعادل ٣،٨ مليار ليرة لبنانية[1] .

« هناك مصادر اخرى تقدر عدد المهاجرين حالياً ما بين ٢٠٠ الف الى ٢٥٠ الف نسمة من كل الفئات الاجتماعية ، وهذه موزعة كما يلي : ٣٠٪ من اليد العاملة في البناء و٣٢٪ من اليد العاملة بالصناعة و١٦٪ من اليد العاملة في التجارة .

ناهيك عن هجرة المصارف والتي بلغ عدد فروعها في اوروبا ١٣ مصرفاً ٩ منها في فرنسا واثنان في بلجيكا واثنان في سويسرا . هذا وقد هجر البلاد قسم من المؤسسات التجارية والصناعية ومكاتب الدراسات . .[2].

---

(١) لوموند دبلوماتيك ـ النهار العربي والدولي ـ ١٤/١٠/١٩٧٩ .
(٢) التقرير السنوي لجمعية المصارف اللبنانية (١٩٨١) .

هناك من يعتقد بأن المساعدات الخارجية غير المنظورة ، والتي تدخل لبنان تساهم في تأجيل الانفجار الاجتماعي ، لأن للمال الخارجي مصدران : مصدر مال المغتربين ، ومصدر غير منظور .

كما ان هناك تحولات كبيرة اثرت على الطبقة العاملة من حيث بروز البطالة بشكل حاد ، والضربة التي المت بالاقتصاد من جراء الهجرة المضادة للسكان من المدينة الى الجبل ، وكذلك هناك عوامل ساعدت في بروز طبقة من الاغنياء الجدد . . .

اذن الهجرة المضادة والسيولة النقدية المتزايدة في اطار انعدام الاستقرار ادى الى ارتفاع هائل لاسعار الاراضي ، فعلى اقل تعديل ارتفع سعر المتر المربع ما بين ٣٠٠ و٦٠٠٪[١] .

هناك لا بد من الاشارة الى مشكلة التضخم التي وقع فيها لبنان بعد الحرب ، نظراً للظروف الامنية غير المساعدة ونذكر منها بايجاز ما يلي :

١ ـ لقد شكلت نشاطات التجارة والخدمات

(١) لوموند دبلوماتيك ١٤/١٠/١٩٧٩ .



عموماً ، بما في ذلك خدمات الادارة نحو ٦٩،٦٪ من اجمال الانتاج المحلي القائم عام ١٩٧٧/ في مقابل ٦٨٪ في عام ١٩٧٤ . اما مساهمة القطاعات المرتبطة بالانتاج السلعي والتي تشمل الزراعة والطاقة والمياه والصناعة والبناء ، فان مساهمتها في الانتاج المحلي قد انخفضت من ٣١،٩٪ عام ١٩٧٤ الى ٣٠،٤٪ عام ١٩٧٧ .

٢ ـ الا ان ارتباط لبنان المتزايد بالخارج لا يظهر فقط من خلال موقعه التجاري ، بل ان هذا الاخير لا يشكل سوى وجهٍ من وجوه هذا الارتباط .

«ومن بين الوجوه الاخرى اعتماد لبنان المتزايد على التحويلات وعلى حركة رؤوس الاموال الصافية الواردة من الخارج والتي ارتفعت من نحو ( ٨٠٠ ) مليون عام ١٩٧٣/ الى نحو ( ٤٧٥٠ ) مليون عام ١٩٧٧/ . يمثل تباعاً ٩،٥٤٪ و٤٣،٤١٪ من الانتاج المحلي الاجمالي[١] . . » .

٣ ـ ان التوجه التصديري كان قائماً قبل احداث ١٩٧٥/ و١٩٧٦/ ، ولكنه ازداد حدة بعد هذه

(١) التقرير السنوي لجمعية المصارف اللبنانية ١٩٨١ .

الاحداث. اذان فالاحصاءات تشير الى ازدياد نسبة الصادرات الصناعية من اجمالي الصادرات حيث قدرت ب٦١٪ عام ١٩٧٣ وبلغت حوالي ٧٠٪ عام ١٩٧٩ .

٤ ـ ففي القطاع الزراعي تشير المعطيات المتوافرة الى سيطرة قلة من الشركات على اسواق مستلزمات الانتاج الزراعي من اسمدة وأدوية وعلف وأدوات زراعية وبيوت بلاستيكية وبذار ،والى ازدياد المواقع الاحتكارية في عمليات تسويق الانتاج الزراعي وهي عمليات باتت تستلزم توظيفات مكثفة ( توظيف وتبريد وتخزين ونقل ) ....

٥ ـ بالنسبة لمؤشر الاسعار هناك شركة خاصة بتكليف من الاتحاد العمالي العام ، عملت على احتساب مؤشر الاسعار. ويتضح من دراسات هذه المؤسسة ان عام ١٩٧٩/ قد شهد مستوى قياسياً من التضخم .

ان ارتفاع الاسعار يدفع المدخرين ....[١] الى البحث عن مجالات توظيف آمنة غالباً ما تكون ذات أثر سلبي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ، مثل

(١) لوموند دبلوماتيك ١٤/١٠/١٩٧٩ .



المضاربات العقارية والمضاربات على العملات .

ويمكن في هذا المجال الاشارة الى موجة المضاربات العقارية العاتية والتي شهدها لبنان في عام ١٩٧٨ والتي تغذت ليس فقط بأجواء التضخم المسيطر على البلد .

٦ ـ لقد شهدت النفقات الاجتماعية نسبة عالية من الارتفاع خلال الفترة ١٩٧٤/١٩٧٩، فسجلت المواد الغذائية ١٨٠٪ والايجارات الجديدة ٢٠٠٪ .

وسجلت نفقات التعليم ١٠٢٪ ونفقات النقل ١٨٠٪ والنفقات الصحية ١٠٠٪[١] .

لقد شجعت الحرية المتناهية في الوضع الاقتصادي في لبنان على الانانية بهدف الحصول على الربح مهما تكن النتائج ، إذأن الفكر الاقتصادي الذي طبق في لبنان يعود الى القرن التاسع عشر.

فالدول الغربية نراها وقد استفادت من تجاربها السابقة ، واصبح للدولة شأن في مراقبة القطاعات الاساسية في البلد.

(١) المصدر نفسه .

ففي بريطانيا مثلاً ، الدولة تسيطر على القطاعات الاساسية المنتجة والتي تحققت بفضل التأميم : الحديد والفحم الحجري والاذاعة ثم النقل العام ومصانع التعدين .

ومع هذا فالحزب العمالي البريطاني وضع منذ عام ١٩٥٧ برنامجه المعروف بسياسة التسلل للدولة بدل التأميم في القطاع الخاص بواسطة شراء اسهم في البورصة .

بالنسبة لتأميم المناجم والذي نقل ملكية جميع المناجم والمصانع المتفرعة ، يديرها مجلس مؤلف من اعضاء معينين من قبل وزير الطاقة من الشخصيات الاكفاء في علم الاقتصاد والمال والصناعة[١] ..

« ولعل المخاطر التي تلازم العامل ومنها انقطاع عقد العمل في المصنع ، استوجبت لدى بعض الدول قيام صندوق تعويض وضمان ضد البطالة بحيث يطمئن العامل من الناحية النفسية والمستقبلية .

ومن المفيد ان نذكر هنا نظام العمل في السويد .

(١) الظروف الاقتصادية للحرب اللبنانية ـ المؤلف ـ ص٥٩ .



فمنذ عام ١٩٣٠ ، يعمل نظام خدمة التوجيه التقني مدارس ومحاضرات مجانية في اعادة التدريب والتربية المهنية لتغيير المهنة بالاضافة الى الضمانات ضدّ البطالة المهنية .

فنظام الفوائد الشخصية والجماعية يحمي الانسان ، من المهد الى اللحد ، والدولة تضمن التعليم والمستشفيات والعيادات والتعويضات العائلية والسكن ، وكذلك تعويض نهاية الخدمة ، وتضع ضمانات ضد الحوادث ، بالاضافة الى تأمين الاجازات الجماعية واماكن التسلية .

فنظام نهاية الخدمة يؤمن منذ عام ١٩٦٠ لجميع العمال والمستخدمين تعويضاً مرتبطاً بالمستوى العام للاسعار ، ويساوي متوسط ثلثي الاجر الذي يتلقاه في الخمس عشرة سنة الاخيرة التي عملها باجر مرتفع » .

نعود فنقول ان الفكر الصناعي اللبناني ، والعقلية الصناعية التي تهيمن على معظم المصانع ، قد خلقت تفاوتاً شديداً بين الانتاج الصناعي وواقع العمال الصناعيين قبل الحرب وبعدها ( حرب السنتين ) .

فكل مصنع في لبنان يخضع لنظام خاص حسب مزاج صاحبه ، اما الشركات الصناعية فتختلف بعض

الشيء دون ان يكون هناك عملية ترابط صناعي بين مختلف المصانع او تنسيق في الاهداف الصناعية .

فحرية الاستثمار تتيح للجميع الاستثمار الصناعي ، والربح بحرية تامة . علماً بان معظم الدول المتطورة تعتبر ان التنمية الصناعية جزء متكامل مع المخططات العامة للتنمية ، لتحقيق التنمية المتوازنة في القطاعات الصناعية والزراعية وقطاع الخدمات .

ولعل العفوية والارتجال والعشائرية اخذت موقعاً اهم من التخطيط الصناعي، بالاضافة الى اهمال العلماء والبحث العلمي لتحديث الانتاج الصناعي .

كما ان التقسيم العلمي للعمليات الانتاجية ووضع التكامل الصناعي بالاضافة الى معدل انتاجية رأس المال وطريقة تدريب المهنيين ، مع المهمات الفنية والتنظيمية للصناعة، هذه الامور كانت بعيدة عن مفاهيم الصناعة الحديثة ودورها في الانتاج الوطني اللبناني .

بالرغم من تطور الصادرات الصناعية . .[1] قبل

(١) المصدر السابق .



الاحداث فان الطبقة العاملة في لبنان بقيت تعاني من الفوضى العامة والظلم الاجتماعي والنمو غير المتوازن بين المناطق .

يضاف الى ذلك الفروقات المهمة بين العمال في المصانع والمستخدمين ، فقد لوحظ ان هناك عمالاً يقضون في عملهم ٣٠ سنة ولا يتجاوز اجر الواحد منهم ٥٠٠ ليرة لبنانية ، في حين ان مستخدماً آخر في المؤسسة نفسها يبلغ اجره من ٦ الى ٨ أضعاف اجر العامل الاول ، يضاف الى ذلك ان هناك العديد من المؤسسات الصغيرة التي كانت تتهرب من تسجيل عمالها في الضمان الاجتماعي، مستخدمة في ذلك طريقة التفكير المعروفة في لبنان وهي التهرب والتحايل بما في ذلك تهديد العمال للحؤول دون تسجيلهم وبالتالي دون تشغيلهم[1] .

ويمكننا ملاحظة التحجر في كيفية معالجة مشاكل القطاع الزراعي في لبنان . يظهر هذا التحجر في العقلية وأثره في وضع الريف اللبناني المتخلف، نظراً الى ضعف دخل المزارعين والى اهمال مشاريع الري ، كمشاريع الري من الليطاني والعاصي والباروك ، والتي تشكل حياة الزراعة في لبنان .

(١) قبل الأحداث .

« فمشروع الليطاني الذي وصفه احد الكتاب الفرنسيين « بيير ليوتي » بانه حالة مشهودة للمعطيات المتغيرة ولضرورات العصر، فالماء يفيض عن الحاجة في اثناء الشتاء وفي اول الربيع تسيل الانهر التي تتغذى بكتل الثلج وفي الاشهر الثمانية الاخرى تشح الينابيع وبعضها يقارب النضوب . وعلى هذا كان لا بد من استعمال طاقة الاحتياطي الشتوي بوسائل تقنية جديدة وفي شكل كبير » .

في تقرير بتاريخ ٣٠/١/١٩٧١ لوزارة الشؤون المائية والكهربائية بلسان الوزير الاختصاصي يقول « بعد الاطلاع على ما توفر لدينا من مستندات ووثائق وعلى الرغم من مضي اكثر من ١٥ سنة على انشاء المصلحة الوطنية لنهر الليطاني من اجل تنفيذ مشروع مياه الليطاني والتجفيف اولا ثم لتوفير مياه الشفة والكهرباء .

وعلى الرغم من مئات الملايين من الليرات اللبنانية والتي انفقت حتى نهاية عام ١٩٦٨ والتي بلغت حوالي (٣٠٩) ملايين ل.ل. اظهرت الوقائع التالية : بدأت دراسة قناة على منسوب ٦٠٠ متر واخرى على ٨٠٠ متر، ومع ذلك فهي ليست ذات فائدة لكونها لم تعتمد الاصول المتبعة في هذا الشأن .



ان الاعتمادات التي كانت تخصص للري بعد الاطلاع على هذه المبالغ نستنتج ان ٥٪ فقط صرفت على الري .

على كل، فان مشاريع الري التي كانت منتظرة من تنفيذ مشروع الليطاني لم تنفذ والارض العطشى المهملة والمتروكة على حالها ، والنزوح من الريف الجنوبي الى العاصمة كان يزداد باستمرار والمشاكل الاجتماعية والصحية تتزايد في وسط النازحين من الارض العطشى الى حزام البؤس في ضواحي العاصمة. .[1] .

ومن ملاحظة وزير الموارد المائية والكهربائية نذكر : « كانت مشاريع الري من الوسائل الرئيسية التي يمكن للدولة ان تستعملها كاداة في تحقيق سياسة اجتماعية انمائية اقلها ترسيخ الفلاح في ارضه وتأمين الغذاء والعمل لجيش من العاطلين يتزايد باستمرار يهدد الامن والاستقرار « هذه الذهنية التي قرأنا عن بعضها في مشروع الليطاني يمكننا ان نلاحظ أثرها في طريقة معالجة الشؤون الحيوية في القطاع الزراعي نذكر على سبيل

---

(١) الظروف الاقتصادية للحرب اللبنانية ـ للمؤلف ص ٣٦ .

المثال :

١ ـ مشروع ري سهل البقاع والهرمل بمياه العاصي، هذا المشروع يهدف الى جر المياه من النهر المذكور بواسطة نفقين ، الاول تستعمل مياهه لتوليد الكهرباء وري ( ٢٠٠٠ ) هكتار من المساحات الجديدة، والثاني يسير باتجاه سهل البقاع ليروي مساحة ( ٤٠٠٠) هكتار.

ان عدم تنفيذ هذا المشروع يؤدي الى خسارة ري ستة آلاف هكتار سنوياً في اراضي البقاع والهرمل والتي تحتاج الى المياه لاحياء الاراضي البعلية .

٢ ـ مشروع ري البقاع الجنوبي وهو ينطلق من توسيع عشرة الاف هكتار من الاراضي المروية جنوبي خط بيروت ـ دمشق الى ( ٢٣٠٠٠) هكتار تقريباً ، وذلك باستعمال نسبة (٣٠) مليون متر مكعب، كما تشير الدراسات الموضوعة ، من سد القرعون بواسطة الضخ وبنسبة من المياه الجوفية ، ثم نسبة مياه الينابيع وذلك لتوسيع الاراضي في المنطقة .

اما بالنسبة الى الشمال فهناك دراسات تفيد « بانه من الممكن ري ١٠ الف هكتار في حال تنفيذ مشروع استعمال المياه الجوفية ، منها ١٠ الاف هكتار في عكار



و٦ آلاف هكتار في قضائي الكورة وزغرتا ، في حال انشاء سد على نهر العصفور » . . [1] .

وكذلك بالنسبة الى سهل عكار، فهو سهل واسع وخصب ومن الممكن ان يحتل مرتبة زراعية خصبة في حال اكتمال مشاريع الري . ومع تقدير الخطوات التي قام بها المشروع الاخضر في استصلاح بعض الاراضي في المناطق اللبنانية يبقى السؤال المطروح : هل هناك في لبنان مفاهيم علمية لوضع خطة زراعية لتنمية الريف اللبناني ؟ . .

هل كان ما يسمونه بالفكر الانمائي ، يهتم بزيادة الانتاج الزراعي وبتأمين المياه وهي عنصر اساسي لاحياء الاراضي البعلية في الجنوب والشمال والبقاع . . ؟ .

ان الانماء الزراعي ومفهومه العلمي يهتم بالاضافة الى مشاريع الري ، بتأصيل النصوب والبذور وتعميمها . وكذلك شبكات صرف المياه والبيوت

(١) المصدر: ندوة ابحاث مؤتمر انماء الشمال، سلسلة محاضرات اعدها مجموعة من الاختصاصيين في عاصمة الشمال عام ١٩٧٧ .

البلاستيكية المكيفة ، كما انه يعنى بتوسيع رقعة الاراضي الزراعية بصورة كافية وفتح الطرقات الزراعية ، ثم التعاونيات الزراعية والتسليف الزراعي ، والبناء الزراعي للريف ، ثم تصنيع الانتاج .

لقد ذكر الكاتب الفرنسي « كلود دوبار » بان الازمة العميقة للزراعة تظهر منذ عام ١٩٤٥ وتتسارع اكثر في الستينات ، وهي تتجسد في الاندراج المباشر لزرعها الاكثر اهمية في السوق المحلية او العالمية ، والصعوبات الاساسية للملكية الفلاحية الصغيرة والضعف المتناهي للقطاع الزراعي ضمن الاقتصاد اللبناني .

ان محاولة مراكمة اكثر قدر ممكن من المعطيات ذات الصلة بازمة الزراعة هذه كانت بهدف مباشرة التحليل السياسي للعلاقات الاجتماعية في المناطق الريفية المتخلفة .

ولقد ذكر رئيس المشروع الاخضر في لبنان حول تمويل المشاريع الزراعية ما يلي :

لقد أُنشئت منذ اكثر من مائة عام في مختلف البلدان المتطورة مؤسسات مصرفية هدفها التمويل لآجال طويلة ( انكلترا منذ ٢٠٠ سنة وفرنسا منذ ١٥٠



سنة ) والغاية من انشائها هي تحويل ودائع المؤسسات المختلفة لصندوق التوفير وصندوق الضمان الاجتماعي ، الى قروض طويلة ومتوسطة الاجل وتوظيفها في اكبر المشاريع الانمائية ذات المنفعة العامة .

ان مثل هذه المؤسسات، كانت ولم تزل العامل الرئيسي في مختلف المناطق لاسهامها في تمويل مشاريع انماء المناطق ، ومشاريع انشاء المساكن الشعبية والمناطق الصناعية والمشاريع السياحية[١] .

## ٣ - ملاحظات حول واقع العقلية اللبنانية :

يشير الواقع اللبناني الى تطورات هامة في التفكير الاجتماعي والسياسي عند اللبناني . فقد لعبت الحرب دوراً خطيراً في دفع الناس للتمسك بالعقلية الطائفية والاحتماء بها خوفاً من واقع مأساوي يجتاح الناس والافكار والعقول . . . . هناك الاهوال، والهلع والخوف والذعر والقلق . . . .والتوتر النفسي . . هناك نوع من استراتيجية الهروب من الواقع والنفق المظلم . . الى

---

(١) الانماء الوطني والانماء الزراعي ص ١٧٩ .

البلاستيكية المكيفة ، كما انه يعنى بتوسيع رقعة الاراضي الزراعية بصورة كافية وفتح الطرقات الزراعية ، ثم التعاونيات الزراعية والتسليف الزراعي ، والبناء الزراعي للريف ، ثم تصنيع الانتاج .

لقد ذكر الكاتب الفرنسي « كلود دوبار » بان الازمة العميقة للزراعة تظهر منذ عام ١٩٤٥ وتتسارع اكثر في الستينات ، وهي تتجسد في الاندراج المباشر لزرعها الاكثر اهمية في السوق المحلية او العالمية ، والصعوبات الاساسية للملكية الفلاحية الصغيرة والضعف المتناهي للقطاع الزراعي ضمن الاقتصاد اللبناني .

ان محاولة مراكمة اكثر قدر ممكن من المعطيات ذات الصلة بازمة الزراعة هذه كانت بهدف مباشرة التحليل السياسي للعلاقات الاجتماعية في المناطق الريفية المتخلفة .

ولقد ذكر رئيس المشروع الاخضر في لبنان حول تمويل المشاريع الزراعية ما يلي :

لقد أُنشئت منذ اكثر من مائة عام في مختلف البلدان المتطورة مؤسسات مصرفية هدفها التمويل لاجيال طويلة ( انكلترا منذ ٢٠٠ سنة وفرنسا منذ ١٥٠



سنة ) والغاية من انشائها هي تحويل ودائع المؤسسات المختلفة لصندوق التوفير وصندوق الضمان الاجتماعي ، الى قروض طويلة ومتوسطة الاجل وتوظيفها في اكبر المشاريع الانمائية ذات المنفعة العامة .

ان مثل هذه المؤسسات، كانت ولم تزل العامل الرئيسي في مختلف المناطق لاسهامها في تمويل مشاريع انماء المناطق ، ومشاريع انشاء المساكن الشعبية والمناطق الصناعية والمشاريع السياحية[1] .

## ٣ - ملاحظات حول واقع العقلية اللبنانية :

يشير الواقع اللبناني الى تطورات هامة في التفكير الاجتماعي والسياسي عند اللبناني . فقد لعبت الحرب دوراً خطيراً في دفع الناس للتمسك بالعقلية الطائفية والاحتماء بها خوفاً من واقع مأساوي يجتاح الناس والافكار والعقول. . . . هناك الاهوال، والهلع والخوف والذعر والقلق. . . .والتوتر النفسي. . هناك نوع من استراتيجية الهروب من الواقع والنفق المظلم. . الى

(١) الانماء الوطني والانماء الزراعي ص ١٧٩ .

افكار ومعتقدات تحث على تعميق الطائفية ، وهذه ، في الحقيقة ، نوع من الانتماء السياسي والانتماء الاجتماعي ، فأخذت طابعاً واتجاهاً خطيراً يندفع الى الوراء في احاطة الأفراد والجماعات والتيارات الاجتماعية والثقافية والسياسية ، بأن خلاص الناس في محيط معين وفي منطقة معينة ومع ابناء طائفة واحدة ،هو العمل والارتباط والاخلاص العميق لوحدة الطائفة التي تتلخص في تحقيق اهدافها وأبعادها السياسية والاجتماعية ومطامعها في « مجال حيوي » للقفز فوق الحبال المنصوبة . . .

ففي لبنان ، تيارات سياسية واجتماعية وثقافية . . شعرت بأن هناك شيئاً ما يهددها ويهدد حياتها ووجودها وطريقة عيشها ومعتقداتها وعواطفها الدينية ،ووحدتها الطائفية وأرضها وسكانها ورغد العيش الذي يهنأ به أبناء الطائفة في مناطق معينة ،وتراثها الديني والاخلاقي ، « وأبطالها » الذين يحملون في غالب الاحيان صفة القداسة . . والذين على اساسهم وعلى أساس المعتقدات التي ترتبط بصيغ طائفية . . . تندفع العواطف وتنفجر الاحقاد . وتصبح العاطفة اساس التضحية والاندفاع . . في واقع الحروب .



فتعميق التيارات الدينية والطائفية في نفوس الجماهير واقع معروف يعتمد على العاطفة كما ذكرنا . . يعود هذا الطبع الى اللبناني والعربي العاطفي . فهناك معالجات نفسية ومعالجات نفسية اجتماعية تهتم بالطابع العاطفي . .

ان الحروب منعطف خطير في حياة الشعوب تدلنا على مختلف التأثيرات والمؤثرات الذهنية للفرد وللمجتمع والقادة السياسيين في لبنان ،فنلاحظ ذهنية وطريقة تفكير اجتماعية وفردية متخلفة في بلدان تتراوح بين قلة الثقافة وعدم التقيد بالمقاييس الاخلاقية[1] .

تشير الاحصاءات[2] ان ثلاثة فرنسيين من أربعة يقرأون كتاباً، في العام، على الاقل، وقبل سنة ١٩٧٣ كانت نسبة الذين لا يقرأون اي كتاب تصل الى ٢٩٪ من السكان والنسبة قد تدنت حالياً الى ٢٦٪ ،ولقد لوحظ ايضاً ان الذين يقرأون أعلى نسبة من الكتب تعود لهؤلاء الذين لم يصلوا ، في تعليمهم ، الى البكالوريا . فأكثر

---

(١) الظروف الاجتماعية للحرب اللبنانية ( بحث ) للمؤلف .

(٢) تحقيق وزارة الثقافة الفرنسية ـ نشر وملاحظة « اللوموند » ترجمة السفير ١٨/١١/١٩٨٢.

الناس قراءة يتجاوزون خمسين كتاباً في العام وكذلك فان اكثر الناس اهتماماً بالقراءة هم الذين تتراوح اعمارهم ما بين الخامسة عشرة والرابعة والعشرين .

وفي لبنان الذي يوزع الكتاب فيه وفي العالم العربي، يطبع منه ثلاثة آلاف نسخة عادة، هذا طبعاً لا ينطبق على بعض الكتب للمشاهير والتي تطبع في لبنان وتوزع في بيروت والعالم العربي . . . ونستثني ايضاً الكتب الجنسية والمغامرات والروايات المثيرة. وكذلك كتب الابراج وروايات الجيب المترجمة التي يهتم بها بعض المراهقين والمراهقات . نعود فنقول بأن لبنان وقع ضحية عقلية تؤمن بالعنف حلاً حاسماً للمشاكل اللبنانية ،فكانت بيروت العاصمة الوحيدة بعد الحرب العالمية الثانية تقصف بمدافع ثقيلة وتدمر نفسها بنفسها بخطى مجنونة نحو الموت والدمار[١] .

ان اللبنانيين يدركون كيف تحكمت غريزة الشر والعصبيات وغرائز العنف الشديد، وكيف سيطرت المفاهيم والمؤثرات المدمرة على الفكر اللبناني ، وكيف حلت العصبيات القبلية محل العقل اللبناني

(١) الظروف الاجتماعية للحرب اللبنانية المؤلف ـ بحث .



وسيطرت الذهنية العاجزة عن الانطلاق والابداع .

لا بد من الاشارة ، بوضوح ، بأن التفاوت السياسي والاقتصادي والانمائي وخاصة في مناطق الريف اللبناني ، أحدث نوعاً من الهوة بين المواطنين وبين المناطق، على الصعيد الاجتماعي والصحي والزراعي والصناعي . هذه الثغرات المتعددة والمتناقضة التي تتفاوت في العمق والاهمية . . . ساعدت التدخلات الخارجية التي أوصلت البلد الى نوع من الانقسام الداخلي يهدد لبنان ارضاً وشعباً .

. . . وهناك ايضاً السعي الدائم لضمانة الامتيازات في تجمعات طائفية وتفكير قبلي ناتج عن طريقة تعامل التجمعات بعضها مع بعض[١] . . ولا يمكننا اغفال دور الاقطاع السياسي الذي كان سابقاً وحاضراً يتغلغل في الادارة والسياسة، ويتحرك لتحقيق مكاسب جديدة على حساب المثقفين والاختصاصيين وأصحاب المهن الحرة وأصحاب الفكر والقلم . . .

نتابع سرد بعض الافكار الاولية لبعض الهيئات

(١)الظروف الاجتماعية للحرب اللبنانية ـ المؤلف ـ بحث .

والاحزاب كما يقولون واستنتاج بعض المفاهيم في المجتمع اللبناني بعد غياب طويل للعقل والحكمة وواقع الحال بالنسبة للاديان والتيارات ، وبالنسبة الى الاندفاع لاقامة مجتمع لبناني تسوده الوحدة والعدالة والمساواة ويعمه السلام الدائم. هناك العديد من الهيئات والافراد والمثقفين ، في هذا البلد ، الذين يميزون بين الدين والدنيوي ، والمجتمع والانسان والفكر والقيم السلوكية تجاه المذاهب والديانات والفلسفات المختلفة..

نعود الى الوراء الى مقتطفات من البيان الوزاري الاول الذي أعلنه رئيس حومة الاستقلال المغفور له رياض الصلح ، في البرلمان عام ١٩٤٣ :

« ومن الاصلاح الذي تقتضيه مصلحة لبنان العليا ، معالجة الطائفية والقضاء على مساوئها فان هذه القاعدة تفيد التقدم الوطني من جهة،وسمعة لبنان من جهة اخرى فضلاً عن انها تسمم روح العلاقات بين الجماعات الروحية المتعددة، التي يتألف منها الشعب اللبناني. وقد شهدنا كيف ان الطائفية كانت في معظم الاحيان أداة لكفالة المنافع الخاصة ، ونحن واثقون أنه حين يشعر الشعب بتهديد الوطن الذي يترعرع في ظل



الاستقلال ونظام الحكم الشعبي يقبل بطمأنينة حل الغاء النظام الطائفي المضعف للوطن » .

ثم يقول في موقع آخر : « ما يقال عن الطائفية يقال مثله في القاعدة الاقليمية التي اذا اشتدت تجعل من الوطن الواحد اوطاناً متعددة » .

«لبنان بحدوده المنصوص عنها في الدستور المعترف بها دولياً وطن نهائي لجميع ابنائه، سيد حر مستقل يرفض كل احتلال وينتمي الى محيطه العربي، ويرتبط بعلاقات ثقافية واقتصادية وسياسية مع كل دولة تحترم تراثه الحضاري . . » .

نعود فنذكر بأنه في عام ١٩٤٣ . . « كان النهج الطائفي والصراعات السياسية والفكرية ترتبط بالتيارات المتعاكسة داخل الوطن اللبناني ، فهناك صراع حول هوية لبنان . . وصراع حول السيطرة حول الانتماءات العربية أو الغربية للبنان . . صراع حول التوازن السياسي في الحكم، وهناك اعتبارات محلية واقليمية لها ثقلها على الساحة اللبنانية آنذاك ، لقد مرت ظروف عديدة في عام ١٩٤٣، وما قبله ، ظهر خلالها شبح الاقتتال . .

وهناك تجاذب الزعامات التقليدية فيما بينها من جهة وبين الدولة اللبنانية من جهة اخرى، وكانت الفئتان تلعب دوراً ما ساعد في ابعاد طاقات فكرية وعلمية وسياسية لبنانية عن الساحة ، ساحة تتأرجح بين التقليد والتجديد لا تطال ، الا قليلاً ، مستقبل لبنان السياسي والحضاري والانساني[1] .

هنا لا بد من الاشارة الى الملاحظات التالية :

بوجه عام النتائج الخطيرة التي أثرت على طريقة التفكير اللبناني وطمست روح العبقرية والتجديد في المفاهيم اللبنانية الحديثة، فأصبحت العقلية اللبنانية أسيرة تيارات تتجاذبها وتجذبها من الحقيقة الى مآسي الكذب والبهرجة والنفاق والظلمة ، وكثر المصابون روحياً وأخلاقياً فالجهل الديني والحقد في النفوس الذي تركته لنا مظالم الاحداث والتفكك بين العائلات ، فأصبح تفكير الانسان ممزقاً بين موجباته نحو أهله ومجتمعه ووطنه وبين موجباته لله . . .

---

(١) الظروف الاجتماعية للحرب اللبنانية ـ المؤلف ـ بحث .



نكرر ما قاله الرئيس الفرنسي « ادغارفور » : « وان الصدمات التي جاءت من الخارج يجب أن تقوي نفسية اللبناني وتدفعه الى اعتماد حلول جديدة، او اكمال الوسائل القديمة لاعادة التوازن السلمي الى الانظمة الثقافية المتعايشة . . » .

فالتيارات العلمانية في لبنان ضعف موقفها وقوتها خلال فترات الحرب اللبنانية ، ففي عامي ١٩٨٣ – ١٩٨٤ أصبحت التيارات تنحصر في بعض التجمعات الفكرية ،وبعض الاندية القائمة في الجامعة الاميركية وبعض الشخصيات العلمية وبعض المثقفين، والاختصاصيون في العلوم والاداب الذين عاشوا فترة في الجامعات الأوروبية .

فاللبناني الذي يعرف بأنه عاطفي بطبعه كان ينقصه الخبرة والامكانات . . . . خصوصاً التحليل العقلي الذي هو في اساسه قوة التحليل والتركيب . . . . وهو الذي يوجه الطاقات ويجعل المواطن يحكي ، في دخيلة نفسه ، عن حياة وواقع متوازن . . فالانسان والبشر جميعاً هم أبناء إله واحد ، ووطن واحد ومدينة واحدة وقرية واحدة ، يفترض ، في الجميع ،

ان يعيشوا حياة وادعة هادئة اساسها المحبة والاحترام والعدالة والمساواة . . وهناك مخرج « عربي اميركي » يقول بأن الذي يحبه جمهورنا . . هو ادخال مشاهد عاطفية اكثر » .

هناك تيارات وافكار ومفاهيم « حول حب اللبناني للعنف » . الطائفية السياسية والواقع الاجتماعي، النزاعات الدولية والاقليمية . . يمكن ان تشكل عوامل اساسية في دفع اللبنانيين الى الاقتتال والحرب . يضاف الى ذلك سيكولوجية داخلية لعبت دورها . . . هناك المفاهيم المختبئة وراء الشعارات القومية او الطائفية التي تهدف الى تغييرات مرحلية اساسية .

وهناك ايضاً التفكير الذي يعتمد العاطفة الدينية او الطائفية السياسية للمحافظة على امتيازات ومكاسب تعتبر مشروعة في رأي اصحابها ، دون الالتفات الى التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي نحن بأمس الحاجة اليه .

في حرب لبنان ، هناك المصابون روحياً واخلاقياً . فالجهل والتعصب الديني والطائفي المتزايد ، والحقد في النفوس الذي تركته لنا المظالم والتفكك بين العائلات ، بالاضافة للحاجة الى نوع من



اليقظة الروحية والخلوة لله ، والاصغاء الى صوت الخالق والضمير ، بمحبة وروحية جديدة تدخل الى قلب اللبناني ، السكينة والحب والمعرفة والسلام .

ففي نظر البعض ، لبنان مجموعة من التناقضات والفروقات تمزق الفرقاء حتى في داخل كل واحد منهم . . .

« . . الساميون ، على عكس غيرهم من الشعوب ، متعصبون وعنيفون . . ولبنان يجمع كل تناقضات الشرق ، ولكن بنوع خاص بين الفكرين الاسلامي والمسيحي ، رغم تناقضهما الاساسي في الموقف بين الله والحياة . فهل العنف ظاهرة ثقافية ام طبيعية ام هو جزء من التصرف اللبناني ، أم ظاهرة منه ، سبقت الحرب ام تبحث عنه؟

الباحث البولندي « فوزينا كوفسكي » تحدث في أحد المؤتمرات عن تجربة بلاده الدينية واكد ان التعددية الدينية رصيد وليست خطراً ، وان المسيحي يعيش بحرية اكبر في دولة غير مسيحية وعادلة ، منه في دولة مسيحية غير عادلة ، واستشهد بقول للقديس يوحنا : « من قال أنه يحب الله ويكره أخاه كان كاذباً » . وقال كم مرة لاحظنا ان اشخاصاً يخالفوننا الرأي

والمعتقد يجسدون قيمة المعتقدات اكثر منا . اما الرئيس الفرنسي السابق ادغار فور فقال : « ان التعددية الثقافية هي عامل جيد، وأعطى مثلاً التلاقي الثقافي اللاتيني العربي والأنظمة الثقافية الرومانية والمسيحية والجرمانية . . . وان أديان لبنان كلها تدعو الى الانسانية والتسامح . وكذلك لا يجوز أن تكون عقبة دون التعدد. فان العلم هو الوسيلة الوحيدة لحل المشاكل دون استعمال القوة . والصدمات التي جاءت من الخارج يجب ان تقوي نفسية اللبناني وتدفعه الى اعتماد حلول جديدة ، او اكمال الوسائل القديمة لاعادة التوازن السلمي الى الانظمة الثقافية المتعايشة .

والطوائف اللبنانية والظروف المحيطة لم تكن نتيجة تراكم اعتباطي . . . بل تجمع بفعل تراكمات من الظروف يعود بعضها الى زمان بعيد . . وهنا لا نستطيع الكلام عن كل طائفة وملامحها وخصوصياتها بالتفصيل .

ان عدم التحسس بالمشاكل العامة وحالة النقمة والضياع والتسيب . . كلها أسباب ساهمت بقوة في دفع الاحداث الى الحروب الطويلة . كما أن الظروف السياسية الخارجية لعبت دوراً مهماً وكانت من الاوراق المطروحة للاستعمال في اتجاهات مختلفة .



فالتركيب المعقد للواقع اللبناني نتجت عنه عقائد سياسية واجتماعية غير متجانسة، كما ان الشباب اللبناني في حياته الاجتماعية والفكرية بعيد عن التلاحم والتعاطف في عالم مشترك.

وان فئة مهمة من المثقفين اللبنانيين الذين درسوا في الجامعات الاوروبية والاميركية ، في الخارج ، يعتقدون بأن الروح القبلية والعقلية العشائرية هي المسيطرة على لبنان .فهناك أدلة على ان اللبناني يستطيع الانضباط والتفاعل في عالم يختلف عن واقع الحال الذي كان يعيشه في المجتمع اللبناني .

فالتخلف هو حالة ذهنية تبدأ اساساً بالتخلف العقلي، الذي لا يعنيه مبدأ الحرص على المصلحة العامة ومصلحة أبناء المجتمع الواحد . فقد كانت مطالبة فريق من اللبنانيين تنحصر في المشاركة والوفاق . . ثم تطورت المطالب الى الغاء الحرمان وتنمية المناطق المتخلفة اقتصادياً، التي تعاني من الفقر والحرمان .

ان تحقيق سياسة انمائية واجتماعية أقلها ترسيخ الفلاح في أرضه وتأمين الغذاء والعمل لفريق مهم من اللبنانيين ، والمشاركة الانمائية التي تعتمد التقنية الحديثة والجدية والاخلاص ،يمكن ان تساهم في تحرير

مئات الالوف من سكان المناطق الريفية ، من الفقر والجهل والمرض .

فنحن بحاجة الى مفاهيم جديدة وطريقة تفكير علمية لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية .

فالري ، في مفهوم التنمية ، يحول الاراضي الى جنائن ومروج خضراء وحدائق ، ويرفع مستوى الفلاح الاقتصادي ويزيد الانتاج السنوي ،ويساهم في رفع قيمة الاراضي المروية ويحول الريف من منطقة فقيرة الى منطقة غنية ،تساهم في دعم الوطن اقتصادياً واجتماعياً .

نعود الى كلمة حول الاكثرية اللبنانية ، والتي يسميها البعض الاكثرية الصامتة التي ليس لها مصلحة بالحروب اللبنانية . . هذه الحروب التي امتدت الى معظم المناطق اللبنانية . . وكان من احدى نتائجها تعرض المواطن العادي للتهجير وترك بيته وأرضه وموارد رزقه . . واصبح مهجراً في وطنه . . او في الخارج ، بسبب نزاعات طائفية ودينية ونزاعات تعتمد على المكاسب والسيطرة والاحتلال واخضاع فئات لبنانية مختلفة للتسلط والتحكم وغيرها . . .

ان الاكثرية من اللبنانيين تريد السلم والوفاق وتريد المحبة والديمقراطية ، القائمة على العدل والحرية



والمساواة . . هذه الاكثرية تريد ابعاد الوطن عن الحرب لان الخاسر الاكبر هو لبنان ، الذي أبعدوه عن نفسه وعن محبيه لتسود شريعة الغاب التي دمرته بعقلية الجهل ، وفرقت بين أبنائه في الوطن والبيت والمصنع والحقل والمكتب . . .

ننتقل الى آراء وأفكار ومفاهيم اخرى تعكس الرغبة الحقيقية في السلام ، وأحياناً الحرب ننقلها كما وردت على لسان اصحابها . ان العديد من المثقفين الاوروبيين يعتقدون بأن الطائفية هي اساس التخلف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي تعاني منه نسبة مهمة من اللبنانيين . .

فقد ذكر رئيس المجمع الاسقفي الفرنسي[(١)] « ان دعم هؤلاء الاخوة والمطالبة بوحدتهم ليس اختبار طرق بل تأكيد مع المسيحيين في الشرق ، لاعتقادنا الراسخ الواحد بأن اللقاء مع التقاليد العربية ممكن سواء اكانت مسلمة أم درزية » .

ثم يضيف في مكان آخر : « بالنسبة الينا نحن المسيحيين نشعر تماماً ان مصير الكنيسة في الشرق

---

(١) للمونسنيور فيلنه ـ النهار ـ ١٩٨٣/٩/١١ .

ونوعية التلاقي الاخوي المسيحي والاسلامي والاديان
الشرقية ، يستخدم كغطاء في هذه الحرب الدائرة
واحياناً كثيرة لتغطية المصالح التوسعية سواء كانت
ايديولوجية ام اقتصادية » .

لقد ورد في جريدة لوموند الفرنسية بقلم ـ نيقولا
يو ـ « . . . الحاجة الى اللجوء ، في هذه المرحلة
المضطربة ، الى سلطة للحؤول دون الدخول في
التشرذم ، ثم الحاجة الاقتصادية البحتة لتأمين ضرورات
الحياة .

. . . لقد تحول السلاح الى مهنة . اضافة الى
ذلك فان الانتماء لهذه المجموعات المسلحة يسمح
بفرض الخوات من دون ان يترتب على ذلك اي عقاب .
فكم من السيارات سرقت ، من بيروت الغربية باسم
الثورة وضد الامبريالية ، وهذا الجيل الجديد لهؤلاء
المقاتلين الذين يمارسون سباق السيارات في قلب
المدينة يثيرون ، غالباً ، كراهية اولئك الذين يتذكرون
بحسرة حربهم الرومانطيقية والنزيهة لعام ١٩٧٥، هذه
الحرب كانت غائبة عن عالم الشبان اللبنانيين حيث ان
ثلثهم قد امتشق السلاح . فهناك فتاة واحدة من بين كل
ثماني فتيات وتقريباً نحو نصف الشبان شاركوا في
القتال . . نتيجة اخرى من نتائج ازمة الشبان وهي انهم



قلما يقيمون ، الا أقلية نادرة متناقضة ، في بيروت خاصة
وحتى بلوغهم سن الـ٢٥ نظرا الى الارتفاع الرهيب في
ايجارات السكن وحتى الزواج نفسه صار مشكوكاً
بوقوعه »[١] .

ففي رأينا ان واقع العقلية المسيطرة في مجتمع ما
تدلنا على طريقة التفكير والتأثيرات الذهنية، والى كيفية
معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية . ان عصرنا
الحاضر يتطلب انساناً مخلصاً أولا ومميزات فكرية
ونفسية ثانياً ، تساعد في معالجة مشاكل الانماء والتطوير
الاقتصادي والاجتماعي .

فالعقلية العشائرية تقسم الخدمات الاجتماعية
والصحية والمساعدات الخيرية على المتنفذين وعلى
الاقطاع السياسي ، كما هو معروف ، فخدمات العناية
الطبية ، في المستشفيات ، على حساب وزارة الصحة
تتطلب دعماً من النافذين والامراء والوسطاء وغيرهم ،
فالعقلية السياسية الواعية والمتطورة والتي تؤمن بالعلم
والمعرفة والتخطيط كنظرة مستقبلية لتطوير البلد، هي

---

(١) ان هذه المعلومات والاراء للكاتب الفرنسي تعبير عن رأي
صاحبها الشخصي دون الالتفات الى شيء آخر .

اساس التنمية في عصرنا الحاضر . . .

كما ان تخلف الاجهزة الادارية والكادرات الفنية التي تسيطر عليها العقلية العشائرية والانانية والانتهازية والرشوة تفقد فعاليتها . . بل انها في غالب الاحيان تشكل عقبة أولية أمام الخطط الاقتصادية والاجتماعية . هناك طريقة تفكير السياسيين وملامح الذهنية المتطورة يمكن ان تؤدي الى نشوء منطلقات سليمة في عملية البناء الانمائي . ونذكر على سبيل المثال النظرة الموضوعية لمفهوم الخدمة العامة والعدالة في توزيع المداخيل وتطوير قطاعات التربية ، بالاضافة الى تنمية المفاهيم العلمية لخلق وحدة اقتصادية منظمة متوازنة .

لقد شعرنا بالحاجة الى مكافحة الفقر والجوع والتأخر والاهمال ، وبتنا نؤمن بضرورة وامكانية خلق عالم ريفي جديد هدفه ان يكون لبنان بكامله عاصمة واحدة تتوفر فيها سبل العيش على جميع اراضيه .

على سبيل المثال نذكر بان حصة الزراعة عام ١٩٧٣ من تسليفات المصارف كانت ١٦٠ مليون و٤٤٥ الف ليرة مقابل مليارين و٢٨٠ مليون و١٥٢ الف ليرة لقطاع التجارة ، بالاضافة الى ان قروض بنك



التسليف الزراعي والصناعي والعقاري انخفضت الى اقل من ٤ ملايين ليرة عام ١٩٧٤، علماً بان قروضه كانت بعيدة عن تناول صغار المزارعين والفلاحين .

اما الوضع السكني في الريف للعمال الزراعيين ، فهو متخلف ، فمعظم المساكن تتألف من بيوت صغيرة لا تفي بحاجات وسكن العائلات الكبيرة العدد .

فحجم الاسرة في المناطق كبير، كما تشير الاحصاءات الصادرة عن المؤتمر الوطني للسياسات السكانية عام ١٩٧٧ ان ١٣٪ من الزوجات حملت عشر مرات واكثر، وفي الجنوب تقدر النسبة بـ ٢٥٪ و٢١٪ اللواتي حملن ما بين ٧ و٩ مرات وتقدر النسبة ٢٦٪ في الشمال .

لقد واجهت العقلية العشائرية في لبنان ، مشكلة الزراعة بالتسيب والاهمال ، فوقعت مناطق لبنانية عديدة في بؤرة الحرمان والتخلف الاقتصادي والاجتماعي ، واصبحت هذه المناطق مشكلة لبنانية تعاني من ضآلة الدخل الفردي ومعدل النمو الاقتصادي .

هذه المناطق كانت تتركز فيها حوالي ٤٠٪ من اللبنانيين يعيشون من الزراعة او ما يتصل بها، ولا

تتجاوز مساهمة القطاع الزراعي نسبة ٧، ١٠٪ من الدخل القومي حسب الإحصاءات عام ١٩٧٢ . ويكفي ان نذكر المستوى الصحي والتجهيز الصحي والتقني والسكني والمدرسي والاجتماعي، كانت بنسبة تخلف باتجاه النمو في البقاع . اما في الجنوب فالمستوى الصحي والتقني والسكني والاجتماعي والمدرسي يتراوح ما بين تخلف وتخلف باتجاه النمو[1] .

والآن ننتقل الى الاشارة بايجاز للاسباب المباشرة التي تسببت في اشعال حرب السنتين ، هذه الاسباب سياسية ومختلفة تتراوح ما بين التركيب الاجتماعي الطائفي للمجتمع اللبناني ، والظروف العربية والدولية بالاضافة الى بعض الاسباب التاريخية التي تلعب دورها على الصعيد الداخلي لبعض المجموعات اللبنانية ، بالاضافة الى امتداد ازمة الشرق الاوسط الى عمق الواقع اللبناني منذ اكثر من ١٥ سنة ، علماً بان التعقيدات السياسية والاجتماعية تجعل التركيب الاجتماعي اللبناني واقعاً محدود المقاومة امام المشكلات العادية .

وفي نظرنا تلعب الظروف الاقتصادية والاجتماعية

(١) بعثة إيرفد .



دور الارضية الصالحة التي هيأت التفاعل للأسباب المذكورة ، على ارض خصبة من التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والفقر والضياع والحرمان والرفض .

لقد ذكرنا واقع المداخيل والارضية الاقتصادية التي كان يتكيء عليها لبنان قبل الحرب وبعدها، وهنا نتابع بعض الملاحظات على قطاع التجارة ونذكر اهم خصائصه على الشكل التالي :

١ ـ ان قطاع التجارة والخدمات هو القطاع المسيطر اذ انه يشكل حوالي ٦٠/ و٦٥٪ واحياناً تزيد النسبة المذكورة من الدخل القومي، فهو الذي يسيطر على القطاعين الزراعي والصناعي . فالعقلية المسيطرة على قطاع التجارة ، هي الانانية والانتهازية لزيادة اقصى ما يمكن من الربح ، وقد نتج عن ذلك أن اسعار السلع الزراعية والاستهلاكية تخضع لتحكم التجار بالمزارعين ، فالمزارع الذي يبيع الضامن ، ثم تاجر الجملة وتاجر المفرق ومن ثم المستهلك بنسبة تعادل اكثر من ٢٠٠٪، هذه الفروقات المضاعفة يحصل عليها قطاع التجارة نظراً لامكاناته المادية في شراء الانتاج وتصريفه في الداخل او الخارج في شاحنات مبردة .

٢ ـ ان قطاع التجارة يتمتع بقوة احتكار من خلال

بعض المؤسسات التابعة له . كما ان قانون التمثيل التجاري يحصر حق بيع العديد من السلع الاستهلاكية والصناعية ، وهذا يشجع على الاحتكار بحيث يحقق اكبر نسبة ممكنة من الربح في السلع على حساب المستهلك اللبناني .

٣ ـ ان مجموعة من كبار مستوردي الادوية وعددهم لا يجاوز العشرة ، كانت تتحكم بتجارة الادوية بنسبة تزيد عن ٨٠٪ وكانت تحقق ارباحاً خيالية على حساب المستهلك اللبناني ، وحالياً لا تزال قضية اسعار الادوية تدور في حلقة مفرغة ، فالاسعار كيفية تخضع لمزاج المستورد واحياناً الصيدلي .

لقد ذكر مندوب الاتحاد العمالي العام في لجنة الاسعار عام ١٩٧٤ ، ان « ٤١ تاجراً قدموا لوائح اسعار بان بضاعتهم تخسر . . . وان هناك تاجراً واحداً فقط قدم لائحة سليمة من اصل ٤٢ تاجراً » .

لقد بقي لبنان فترة طويلة يتعثر في مجالات التنمية الزراعية والصناعية وتحقيق العدالة الاجتماعية لابناء الطبقات الفقيرة ، بالاضافة الى الارتباط الاقتصادي والاجتماعي الاضطراري للمواطن مع السياسيين وارباب النفوذ .



فهل نستطيع ان نسمي الانتهازية والانانية والاحتكار والاقطاع نوعاً من الشطارة اللبنانية نحسد عليها من الدول المتطورة . . ؟ .

تبدو « الشطارة » في القطاع التجاري نوعاً من الخداع او نوعاً من البراعة الملونة والتزييف والألاعيب المبتكرة في سبيل تحقيق اقصى الارباح على حساب حياة المواطن .

اذن تبدو الممارسة لمبدأ الحرية الاقتصادية اللامتناهية التي تمتع بها القطاع الخاص ، بعيداً عن عالم الانسان في لبنان .

هذه العقلية الاقتصادية المسيطرة وهذه المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية ، تخلت عنها اوروبا الغربية وبالتحديد بريطانيا والسويد وفرنسا ، كما اسلفنا من قبل ، هذه العقلية كانت السبب للعديد من الاضرابات والمظاهرات المستمرة ، فالتخلف والحرمان يولد الشغب الذي هو سبب الخضات والهزات الاجتماعية في معظم بلاد العالم .

نذكر على سبيل المثال ، بان الاتحاد العمالي العام دعا الى اضراب عام في ٢ نيسان من عام ١٩٧٤ ولكن الحكومة حاولت تطويل الاضراب لتحقيق بعض

المطالب في ذلك الوقت، ومنها : زيادة الاجور بنسبة ١٠٪ ورفع الحد الادنى للاجور الى ٢٧٥ل.ل.، اي بزيادة ٥٠ل.ل. عن الحد الادنى السابق ووضعت مشروعاً بتعديل المادة ٥٠ من قانون العمل المتعلق بالصرف الكيفي .

ثم عاد الاتحاد العام وهدد اكثر من مرة بالاضراب وذلك بسبب المماطلة في احالة مشروع تعديل المادة ٥٠ من قانون العمل والمرسوم ١٣٤ المتعلق بالتمثيل التجاري على المجلس النيابي. وبالرغم من الاخذ والرد فان تعديل المادة ٥٠ بقيت تراوح مكانها .

ففي بريطانيا على سبيل المثال، تدار القطاعات الاساسية العامة بواسطة اشخاص يملكون كفاءات عالية في حقل الاختصاص الصناعي والتجاري المالي ، بالاضافة الى ذلك فهناك شبكة تمثل المستهلكين وتحيط بمجالس ادارة المؤسسات ويمكن ان تضعها في اية لحظة امام خطأ يحصل بالنسبة لصالح الشعب.

نتابع الحديث عن مثل آخر في القطاع الزراعي ، بحيث يظهر اسلوب وطريقة التفكير اللبنانية في معالجة مشكلة مهمة بالنسبة للجنوب اللبناني، وهي معروفة



بقضية التبغ ، فقبل الاحداث يمكن الملاحظة أن توزيع الرخص والمساحات على المزارعين لا تخلو من مظاهر التسيس والتنفيع ، وهذه مشكلة تثير نقمة الفلاح الجنوبي الصغير وسخطه، الذي لا يقوى على ارباب النفوذ للحصول على الرخص والمساحات اللازمة لزراعة ارضه .

ثم تأتي مشكلة التسليم ولجان الاستلام المختصة بادارة الريجي، وما يرافق ذلك من عملية اجحاف وقهر للمزارع الصغير، في حين كان بعض كبار المزارعين واصحاب النفوذ يحافظون على اسعار تقليدية مرتفعة.. [١].

من هنا كان واقع التبغ في الجنوب يثير عوامل نفسية عميقة في قلب المزارع الصغير، ومنها الشعور بالمرارة، والخيبة والظلم والحرمان..

ثم وقعت حرب السنتين ١٩٧٥ - ١٩٧٧/ واصبح العنف اللغة الوحيدة والمفهوم الغالب للذهنية المسيطرة على الساحة اللبنانية ، واصبح الانفتاح الفكري والانجازات الفكرية والعلمية، التي اشتهر بها

(١) الظروف الاقتصادية للحرب اللبنانية - للمؤلف ص -١٤٧ .

لبنان في العالم العربي، عبارة عن مفاهيم سابقة تعود الى الماضي .

لقد وقع لبنان ضحية عقلية تؤمن بالعنف حلاً حاسماً للمشاكل اللبنانية ، فكانت بيروت العاصمة الوحيدة بعد الحرب العالمية الثانية تقصف بمدافع ثقيلة

لقد اعتبر فريق من المفكرين بان سقوط لبنان ضحية حرب السنتين ، انما هو سقوط للفكر السياسي اللبناني والاقتصادي والاجتماعي .

فلبنان حكم على نفسه بنفسه بحرب عبرت عن نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية؛ وفي رأينا ان العقلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت تمارس في لبنان ابتداء من اول الاربعينات حتى عام ١٩٧٥ ،هي عقلية عشائرية اوقعت لبنان تحت تأثير اقطاعية مالية ،واقطاعية سياسية تقليدية تتمتع بالرخاء الاقتصادي ، وهي اقلية ، اصبح الغني اكثر غنى والفقير اشد فقراً .

وقد ورد في مذكرة ندوة الدراسات الانمائية في ١٢ آذار عام ١٩٦٩ الى رئيس الجمهورية ما يلي :

«يؤلم جميع المواطنين أن الزعامات السياسية



يشغلها الصراع الفردي والاقطاعي والطائفي ، حول السلطة عن التفكير المسؤول بحقيقة النظام السياسي .

كما تصرفها رواسب الماضي واحقاده ومنافساته عن تكوين رؤيا جديدة للسياسة المستقبلية . .

وان الاختيار الحقيقي الذي تواجهه القيادة السياسية الان، هو الاختيار بين طريق التجدد الاقناعي الديمقراطي الذاتي وطريق التغير العنفي . .

وان التاريخ يعلمنا ان الذين يرفضون حقيقة التغيير هم الذين يتحملون مسؤولية العنف » .

وقد ذكر بعضهم، بعد مشاهد لبنانية بان الانسان يميل في طبيعته الى الشر ، وعندما تسمح له الظروف العامة، تصبح غريزة الشر في حالة الانفلات ، واعطونا مثلاً بان الشعب الايطالي ، قبل سيطرة الفاشية كان شعباً مسالماً ، وبعد استيلاء الفاشيين وتحريك العصبيات وغرائز العنف الشديد انقلب الشعب الايطالي الى شعب مقاتل .

على كل يدرك معظم اللبنانيين والمواطنين الابرياء معرفة واقعية حقيقية كيف انقلبت العقلية اللبنانية الى عقلية عنفية ، وكيف سيطرت المؤثرات الذهنية المدمرة على التفكير اللبناني ، وكيف حلت

« العصبيات القبلية » محل الانفتاح الثقافي والفكري .

فلقد وقعت العقلية اللبنانية اسيرة حرب دفعت بها الى قيود الحيرة والاضطراب، عليلة بما ينتابها من الاهوال ، فأصبح الفكر اللبناني والعقل اللبناني والذهنية اللبنانية عاجزين عن الانطلاق والتحدي والاختراع .

## حول الواقع في لبنان :

ان واقع العقلية اللبنانية ، يعاني في لبنان منذ عهد الاستقلال مشاكل اخلاقية واجتماعية واقتصادية ، نذكر منها : مشكلة المتعلمين واصحاب الكفاءات العلمية .

فالتشكيلات العلمية والتقنية ، في معظم البلدان المتطورة ، ترتبط بالتخطيط الزراعي والصناعي الذي يخلق فرص عمل جديدة تستوعب الاختصاصيين في المجالات الاقتصادية .

هذا امر معروف ولا يحتاج الى تفصيل لأنه اصبح من بديهيات الحياة ، والعقلية المتطورة .

ولكن اكثرية الاختصاصيين والمتعلمين في لبنان، كانوا يخافون التخرج من الجامعة ، خاصة طلاب الجامعة



اللبنانية ، وخريجي الجامعات الاجنبية في الخارج ، لانهم يدركون جيداً بأن فرص العمل في لبنان ليست سهلة على اولئك الذين ليست لهم علاقات شخصية او عائلية مع السياسيين وارباب النفوذ في هذا البلد . . .

هذه الفئة من الخريجين اكثرها كان يصاب بصدمة عنيفة ، وخاصة اولئك الذين درسوا وتابعوا التطور العلمي وطريقة الحياة ، واحتكوا بعقليات متحضرة ومتطورة تدرك اهمية الانسان الفرد والانسان المجتمع ، وبان الحقوق الملازمة للانسان محفوظة تصونها الدولة والمؤسسات والافراد، لانها وجدت لخدمة الفرد والمجتمع .

لقد ذكر الكاتب الفرنسي« موروسير» في مقدمة كتابه « الفكر الفرنسي المعاصر » ما يلي :

«من حيث يبدأ هذا الكتاب اي ١٩٤٠، راحت الفلسفة والآداب تسأل الحكم عن ماهية وجوده. . هل هو ينسجم بين الحرية والكرامة ام لديه وحدة خفية مع الثورة تقيم المجتمعات او تبعثرها ؟ . . هل هو طاعون ,هل هو شيطان ؟ . . هل هو كائن ام عدم؟ . . . .

ثم يتابع ويقول : «تبرز حقيقة الحكم تضخماً مشوهاً ، ووحدة تفكير « جديد » في الحكم ،

يمكنه ان يقدم الى السجناء منا ـ وجميعنا سجناء معنويات جديدة تنجح حيثما سقطت السيكولوجيا الوجودية ومباحث العلوم البنيانية .

هكذا يبقى الفكر الفرنسي « بما فيه من انتفاضات واستحداثات ، ما كأنه دائماً منذ نشأته وطوال تصدعاته المتتالية : تأملاً في حق التكلم بال « انا » وفي الذاتانية، يحيل شرعياً العلاقات الاجتماعية والمعرفة معا ، وتأملاً في الاستطلاع عندما يكون للظاهرة الاقتصادية وللظاهرة السياسية، ان تقودا التعابير الحديثة نحو حقارة التكلم بصيغة المجهول .

ان الحكم بممارساته المأساوية ، يخلق يأس السجون ومعسكرات الاعتقال حيثما وجدت . لكن وعي اليأس صرخة يتصالح فيها الرفض والامل فليس من « الحكم » يستمد الانسان كرامته ، بل من نظام تفكيره ، ففي المدى يحتوي الحكم « الانسان ويبتلعه كنقطة عابرة ، بينما في التفكير يفهم الانسان الحكم والسلطة» . . .[1] .

هنا يهمنا عرض بعض البنود ومقتطفات صغيرة

---

(١) المصدر السابق ص ٦ ـ ٧ .



صادرة عن وثيقة « اعلان حقوق الانسان » الصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة ١٠/ كانون الاول عام ١٩٤٨/ .

ـ يولد جميع البشر احراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وهم يتحلون بالادراك والضمير وعليهم ان يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الاخوة. . البند (١) .

ـ لكل امرىء الحق بالحياة والحرية والسلامة الشخصية . . البند( ٣ )

ـ لكل امرىء الحق بحرية الفكر والضمير والمعتقد الديني . . البند ( ١٨ ) .

ـ لكل امرىء من حيث هو جزء من المجتمع ، الحق بالضمان الاجتماعي لكي يتسنى له التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللازمة لكرامته وتفتق شخصيته بحرية. . البند (٢٢).

ـ لكل امرىء الحق بالعمل وباختيار نوع الوظيفة التي يريدها وله الحق بمستوى معيشي كريم ( البندان ٢٣ و٢٥ ) .

بعد هذا الاستعراض للافكار والبنود ماذا يمكننا ان نستنتج . . ؟ .

ان الحقوق ، اي حقوق المواطن ، عبارة عن

نظريات مجردة تدرس في المدارس او الجامعات ، وان التطبيق العملي لواقع الحقوق والواجبات كان بعيداً عن مفهـوم العلاقة، بين الـدولـة والمـواطن في البلدان المتخلفة .

فعندما يحاول الانسان الحصول على حق من حقوقه البديهية المذكورة « في شرعة حقوق الانسان » نـرى بان الانتماء الى طبقة سياسيـة مـا ، يمكنـه من الحصـول على وظيفة او مـركز معين ، كمـا ان ايصال الحقـوق الى اصحابهـا لا يتم الا بـواسطـة سيـاسي او حزب او طبقة . .

فـالممارسـات العمليـة لم تبـدأ في احتـرام الانسان ، بل هدرت الطاقات العلمية والفاعلة بهجرتها الى الخارج، او تركها تعاني مـرارة الظلم والحـرمان في الداخل.

على سبيـل المثال اذكـر بـانـه في عـام ١٩٧٠ - ١٩٧١ تعرفت الى مجموعـة من المواهب اللبنـانية من خريجي البوليتكنيك والمدرسة المركزية ( في باريس ) ان هـذه الاختصاصـات العليا لهـا اهميتهـا في اوروبـا واميركا ، ذكر لي قسم منهم بأنهم عاشوا تجربة العودة الى لبنان ، فكروا في الامر فعلاً . . . ولكنهم اصيبـوا



بصدمة عنيفة ، والسبب في ذلك ان هـذه الطاقـات لا تعـرف ان تحني رأسها، ولا تعـرف التـزييف والتـزلف للسياسيين والنافـذين بكلمات عـذبة « يـا بيكنا » و« يـا سيـدنا » ، فعـادوا الى باريس وهم يعملون في شـركـات صناعية وهندسية كبرى .

لا نأتي بجديد عندما نقول بأن التربية هي عنصر اساسي في تكوين الشخصية للافراد والجماعـات ، فالتربية تبدأ في البيت والمدرسة وهي المجتمع الاصغر، ومن بعدها يبدأ التفاعل مع عنصـر التربيـة الحياتي الا وهو المجتمع ،وطريقة التفكير والمفاهيم السائدة والقيم المعترف بها ، ثم المنطلقات الاخلاقية والانسانية .

هذا المجتمع هو بمثابة الوعاء الاكبر للخـريجين الذاهبين الى مدرسة الحياة ، والذين سوف يعانون من تناقض العقليات داخل المجتمع الذي ينظر الى الامور نظرة مادية نفعية بحتة .

يعيش الـطالب في المدرسـة تحت سلطة الاهل والمعلم ،والكتب المـدرسية العـابقة بـاريج المثـاليـات المحلقة في اجواء الفضائل ، وهذا التنظير المثالي في النظرة التربوية يساهم في تخريج اجيال تنقصها الخبرة الضرورية في الحياة . ويصدم بعضهـا بالـواقع المـرير

الذي يعيش فيه مجتمعنا ، وبالنتيجة شل قدرة الانسان على تطوير ذاته ، واعاقة تحقيق الاماني التي يحلم بها الطالب في مجالات الاختصاصات المختلفة .

هناك افكار يبحث في جديتها بعض الباحثين : منها ان اللبناني ، في حال وجوده في الخارج ، يمكن له ان يتكيف مع المجتمعات المتطورة ، كما ان هناك شخصيات علمية وفكرية لبنانية اعطت لبنان والدول المتطورة تراثاً حضارياً ان على صعيد العلم او الادب .

فهذا دليل على ان اللبناني في حال وجوده في مجتمعات متطورة، يستطيع الانضباط والدخول في عالم يختلف عن واقع العالم الذي يعيش فيه في المجتمع اللبناني .

فاللبنانيون المقيمون في بعض البلدان المتطورة يحترمون قوانين هذه البلدان ويطبقونها تماماً ما عدا اقلية لا تؤثر على الغالبية الساحقة .

اذن . . لماذا يحاول اللبناني تطبيق القوانين في البلدان المتطورة بطواعية واهتمام؟ . . في حين نراه يتهرب من تطبيق القانون في وطنه ، وهو لا يترك وسيلة سياسية او عشائرية في سبيل ذلك . .

اننا نعتقد بان طريقة التربية في البيت ، يضاف



اليها دخول التلميذ مجتمع المدرسة والرفاق ، ثم دخول الطالب الجو الجامعي ، تلعب دوراً كبيراً ومهماً في تكوين شخصية التلميذ والطالب . . لكن تبقى الامور معقولة الى هذا الحد . . ولكن عند دخول المجتمع ومراقبة العلاقة الاقتصادية والسياسية والواقع الاجتماعي المادي تبدأ المشكلة الكبرى .

هنا لا بد من عرض بعض الملاحظات المتنوعة كالآتي :

هناك دول كثيرة ومهمة في العالم تتألف في تركيبها ووجودها من طوائف مختلفة ، نذكر على سبيل المثال سويسرا والنمسا والولايات المتحدة، ولكن هذه الدول تحمل في عمقها ارضية واحدة وهدفاً واحداً ، وقضايا مشتركة تقودهم الى الوحدة الوطنية وبالتالي الى الوطن الواحد .

اما بالنسبة للبنان فلا يمكننا اغفال دور المدارس المنتشرة في ارجائه . فالدول المتطورة تعتبر المدارس مؤسسات تربوية وانسانية تخرج الاجيال الناشئة،وترسلها الى الجامعات والمعاهد الكبرى ومن ثم الى الحياة الواسعة ، في حين تتخرج في لبنان اجيال متنافرة متباعدة . فالمفاهيم البديهية تعني مساواة

الافراد في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتربوية ، وهذا يعني بان الافراد امام بديهيات حياتية وانسانية ملخصها حق كل فرد في فرص العمل والتعليم ، ثم تحرير هذا الفرد اجتماعياً من الجهل والفقر والمرض .

ان الواقع اللبناني في الحقيقة ، يعاني من الخلل والمرض ، فالتعقيدات السياسية والاجتماعية والطائفية تجعل المجتمع اللبناني واقعاً محدود المقاومة امام المشكلات العادية . فالدول المتطورة التي نراها الآن واجهت في الماضي ما هو اخطر واصعب واعقد، فالحرب العالمية الثانية تذكرنا بالعديد من الدول التي سحقها الاجتياح الالماني . . . فقاومت وخرجت من الحرب مجتمعاً متماسكاً تدفع به الروح الوطنية الى بناء حضارة تعكس تفكير المواطن وحبه لوطنه .

فما هي الاسباب التي تدفع الدول الى بناء اقتصادها وتعميرها ورفع مستوى الصناعة والزراعة خطوات على ما كانت عليه قبل الحرب ، في حين ان لبنان البلد الصغير بقي يتعثر عشر سنوات بل عشرين سنة في مجالات التخطيط العلمي والتنمية الزراعية والصناعية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ومن ثم تخليص المواطن من الارتباط الاقتصادي والاجتماعي



مع السياسيين وارباب النفوذ . .[1].

في رأينا كما ذكرنا من قبل، التخلف هو حالة ذهنية تبدأ اساساً بالتخلف العقلي الذي لا يعنيه كثيراً مبدأ الحرص على المصلحة العامة ومصلحة الاكثرية ، العقلية التي تجهل سياسة مبدأ المصلحة العامة تؤثر على الاوضاع السائدة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فالتنمية هي المأساة الناتجة عن ظروف مستمرة منذ فترات طويلة من الزمن ، من الجوانب التاريخية والتربوية والعلاقات القائمة في الداخل .

وفيما يلي دراسة لمديرية الاحصاء المركزي صدرت بتاريخ ١٨/٦/١٩٧٨ نثبت بموجبها العدد الاجمالي للمعاقين في لبنان والدراسة تقدر عدد المعاقين بـ ٣٠١٥٠ موزعين على الشكل التالي :

| | | |
|---|---|---|
| ٥٩٠٠ | في بيروت | ١،٢ بالمئة من السكان المقيمين |
| ٥٤٠٠ | في الضواحي | ١،٢ بالمئة من السكان المقيمين |
| ٤٨٠٠ | في المدن الاخرى | ١،٤ بالمئة من السكان المقيمين |
| ١٤١٠٠ | في المناطق الريفية | ١،٧ بالمئة من السكان المقيمين |

(١) الظروف الاقتصادية للحرب اللبنانية ـ للمؤلف ص١٤٠ .

اما توزيع المعاقين جسدياً بعد الحرب حسب نوع العاهة والجنس تذكر الدراسة ما يلي :

صم وبكم :

| ذكر | انثى | من الجنسين |
|---|---|---|
| ٢٢٩٥ | ٢٣٧٠ | ٤٦٦٥ |

مكفوفون :

| ذكر | انثى | من الجنسين |
|---|---|---|
| ١٥٧٥ | ٩١٥ | ٢٤٩٠ |

مشلولون او فاقدو اطراف :

| ذكر | انثى | من الجنسين |
|---|---|---|
| ٥٢٢٠ | ٣٤٥٠ | ٨٦٧٠ |

متخلفون عقلياً :

| ذكر | انثى | من الجنسين |
|---|---|---|
| ٢٥٥٠ | ١٧٨٥ | ٤٣٣٥ |

عاهات اخرى :

| ذكر | انثى | من الجنسين |
|---|---|---|
| ٥٩٧٠ | ٤٠٢٠ | ٩٩٩٠ |

المجموع : ٣٠١٥٠



خلاصة دراسة احصائية بالعينية اعدتها مديرية الاحصاء المركزي موضوعها « القوى العاملة في لبنان « ومنها ما تناول المعاقين بعد الحرب ).

في دراسة اخرى عن نتائج الحرب اللبنانية عن الاطفال اللبنانيين . . . التقديرات التالية :

توفي في الحرب ( ١٣٥٠٠ ) طفل واصيب بعاهة عدد يراوح بين ٦٧ و١٣٥ الفاً ، وتفشت امراض السل واليرقان والحمى التيفية والامراض التناسلية والغذائية والجلدية خصوصاً الجرب وتعاطي المخدرات[١].

---

(١) مجلة الرائدة ـ عدد ايار ١٩٧٩ د. جمال حرفوش مندوبة دائرة الصحة في الجامعة الاميركية .

# الفصلُ الثاني

## علاماتٌ مِن العقليّة العربيّة

## ١ ـ واقع العقلية العربية :

قبل البدء بحديثنا ، لا بد من التذكير باننا ندرس الخصائص الاساسية والصفات المشتركة لواقع العقلية العربية ،. دون التفصيل والتعمق بالتفاصيل التي ترتبط بنهج الذهنية العربية. لان ذلك يستغرق مجلداً قائماً بذاته ، يتجاوز حدود الدراسة التي تعمل على ابراز الخصائص المشتركة لواقع العقلية العربية ، مع ابراز اهم النتائج الاقتصادية والاجتماعية بصورة موجزة .

ان حالة الجمود الذهني التي تعاني منها الاكثرية في المجتمع العربي نتيجة لحالة الجهل والمرض والفقر، تدفع الفلاح العربي إلى اللجوء الى الخرافة والاساطير البعيدة عن واقع العلم والحياة ، لتصديقها والعيش معها في حياته اليومية ومع قطف محصوله السنوي، لانه ليس هنالك من وسيلة واقعية اخرى يستطيع ان يدافع بها عن نفسه تجاه المصائب والاحزان

وتجاه سوء التغذية وارتفاع نسبة الوفيات بين الاطفال وبين افراد العائلة .

هذا ينطبق على واقع الفلاح المصري واكثرية الفلاحين في العالم العربي . فواقع التطير والخرافة في الذهنية العربية يرمي الى اعطاء حلول لمشاكل حياتية ،وتقديم تفسيرات خيالية تتسم بطابع السذاجة بعيدة عن عالم التحليل، وبكلمة اخرى تسمى استراتيجية الهروب من العالم الواقعي الذي نعيشه واللجوء الى عالم الاساطير والاحلام والخيال الذي يحلق في اجواء بعيدة عن مشاكل الحياة .

كما ان اعمال السحر التي تمتد في ارجاء العالم العربي ، تصدقها جماهير واسعة من الفلاحين والعمال .

فالاشخاص الذين يقعون في مشاكل حياتية ومالية صعبة ، او تظهر عليهم اعراض صحية او ضعف بالنسبة لانتاجهم السنوي او محاولة ربط الخاطب بالمخطوبة ، وكذلك التحايل عن طريق اعمال السحر لتمنع المرأة الرجل ان يطلقها او يتركها فريسة الوحدة والحرمان . . .

هناك وقائع حياتية ومشاكل انسانية لا تعد ولا تحصى ، يفكر اصحابها عادة باللجوء الى انواع من



السحر لرفع الخطر عنهم كما يعتقدون . . وهنا لا بد من الاشارة الى الافكار التالية :

١ ـ لقد ذكر الامين العام لجامعة الدول العربية[١] « العرب لا يقيمون حساباً للزمان » وهذا خلاصة نقد توجه الى السلوك العربي ، ويستطرد قائلاً : « هو سلوك مخالف تماماً للعقلية الحديثة التي تؤمن بان الاطار الطبيعي لكل عمل بشري انما هو الزمان ، وتؤمن بان الزمان مسيرة لا تنتهي » .

فالعرب بطبعهم ولفرط تعلقهم بالمثالية ، يعيشون في عالم الابدية ولا يقيمون للزمان حساباً كافياً في اعمالهم ومطامحهم » .

ويضيف في فقرة اخرى عن الخطابية عند العرب « الخطابية حيث تصبح الكلمات لا فقط دالة على معان بل محتوية على شحنة متفجرة ، ومن نتائج الخطابية وما شحنت به الجماهير ، اللجوء الى الثورية والايحاء والتلويح والكتابة حتى لا تستفز هذا المريض الكبير الذي نسميه بجماهير الشعب »[٢] .

---

(١) الشاذلي القليبي ـ النهار العربي والدولي (١٠/٩/١٩٧٩) .
(٢) المصدر السابق .

كلمة المريض الكبير، يمكن ان تعني المناطق الاكثر تخلفاً والتي هي فريسة الجهل بالاضافة الى ما يتبعه من الفقر والمرض .

هناك نخبة عربية تقدر بما لا يقل عن مليون خريج عربي من الجامعات، وحوالي (٢٤٠٠٠) دكتور بالاضافة الى العلماء الذين برزوا في ميدان العلم والاختراع، والذرة والطب والجراحة ( جراحة القلب مثلاً ) والهندسة والفيزياء والكيمياء والتكنولوجيا .

ان الكفاءات العلمية من خريجي المدرسة المركزية والبولتكنيك، ومعاهد الاختصاص العلمي العالي في باريس، يعملون في فرنسا وفي بعض المدن الاوروبية ، علماً بان هذه الاختصاصات المتطورة لها اهميتها في اوروبا واميركا ، مع ذلك هناك نسبة مرتفعة من الموهوبين الذين تابعوا العلم في اميركا واوروبا تعمل في الجامعات الغربية كاساتذة ومعيدين في كليات تطبيقية ونظرية .

نريد ان نقول بان الذهنية العربية لم تصل بعد بالرغم من الطاقات البشرية والطبيعية والنفطية الى استغلال للطاقات العلمية ضمن الاختصاصات الحديثة المحددة .



يمكن ان نصل الى نتيجة ، بان حملة الاختصاصات التقنية العليا والعلوم الهندسية . . . . . . يعيشون وفي اذهانهم الطموح للمشاركة في عملية البناء الانمائي ، ولكن معظم الاحيان يصابون بحيرة وخيبة، خاصة عندما يعلمون بان المبدأ الشائع هو الحصول على وظيفة، حتى لو كانت ادارية لمن تخصص في التكنولوجيا ، او الكيمياء ، والوظيفة تتطلب دعماً سياسياً وهو الاهم في الواقع .

نستنتج مما سبق بان الكفاءات التقنية والعلمية لها دور ضئيل في حياة العالم العربي وواقعه .

في بعض ارجاء العالم العربي يمكننا ملاحظة ، ان المثقفين العرب يصطدمون ( بجدار كثيف ) لا يهتم كثيراً بمعنى الثقافة المتطورة، ويدركون سلفاً بان المفاهيم السائدة وطريقة التفكير لا تهتم للتفاعل الحضاري والثقافي، الذي يسعى المثقفون للاستفادة منه نتيجة الاحتكاك بالثقافة والتكنولوجيا المتطورة .

وفي بعض الاحيان يمكننا ملاحظة فريق من العقول والادمغة العربية في بعض الدول، تهتم بالرواتب الكبيرة ، وذلك بغية جذب عدد من المثقفين والاختصاصيين .

يبقى العنصر الاهم وهو خلق المؤسسات العلمية والثقافية اللازمة لاستيعاب الطاقات العلمية والفكرية لتبقى الطاقات في خدمة المجتمع .

ولا يمكن ان تكون المؤسسات العلمية والثقافية في البلاد مجرد عملية هامشية ، يديرها ويشرف عليها اشخاص بعيدو الصلة عن الثقافة والعلم .

ان الثقافة والعلم تعني الابداع ، ولا يمكن لمؤسسة او مركز ابحاث او كلية علمية عليا أو مركز بحوث صناعي وزراعي . . الخ ، لا يمكن لهذه المراكز ان تعطي وتنتج وتبدع الا اذا كانت تعيش في مناخ الحرية .

ان اللاهثين وراء التحديث والتكنولوجيا يعرفون سلفاً بان الحرية هي اصل الابداع العلمي والثقافي، وان عملية تجميع بعض المثقفين والعلميين في مؤسسات هدفها التنفيع « ومحاصرة » العقل العلمي ، لا تفيد شيئاً في عملية التحديث الاقتصادي والاجتماعي ، لان استيعاب العلوم الحديثة يتطلب عملاً جدياً يهتم بما تحويه التكنولوجيا العصرية وفتح ابواب العقل والمعرفة للعطاء والابداع .

والثقافة هي انتاج العقل في ظل الحرية



العامة ، يؤمن اصحابها باهميه الخلق والابداع واستيعاب الثقافة المتطورة .

يعتقد معظم المفكرين بان مناخ الحرية ضروري جداً فالقيود التي يمكن ان توضع على الثقافة تؤدي الى تخلف وموت الثقافة والفكر، فما علينا في هذه الحالة الا الامتناع عن التدخل في شؤون المؤسسات الثقافية والعلمية، واطلاق العقل الانساني في عالم تحديث الاقتصاد والواقع الاجتماعي .

« انني اذا قرأت ما اطالعه من حكايات الخرافة الساذجة عن اسلافنا ، وبما اسمعه باذني من حكايات الخرافة يرويها بعض رجال العلم فينا اليوم ، تأخذني الدهشة العميقة واتساءل : هل زاد هؤلاء الرجال الذين ظفروا في ميادين العلوم الطبيعية والرياضية باعلى الدرجات العلمية . .

« هل زاد هؤلاء على اولئك شيئاً ؟ الا صفحات من علوم حفظوها ليلقنوها لطلابهم تلقيناً لقاء الرواتب ينفقونها على مظاهر الحياة ، فيبدون للأعين وكانهم اختلفوا عن سائر العامة العوام في نظرتهم . . [١] .

---

(١) د. زكي نجيب محمود ـ تجديد الفكر العربي ص ٥٧ ـ ٦٠ .

يبدو ان الامية التي تسيطر على نحو ٦٠ مليون عربي ، بالاضافة الى الطبقة الفقيرة في المدن والارياف التي تعيش في تناقضات حياتية وذهنية بعيدة عن عالم الواقع الزراعي والصناعي الذي يهتم بالقواعد العلمية في معالجة مشاكل الزراعة .

فالافادة من علوم الزراعة مهمة جداً لانها تساعد في حل مشاكل التربة والتغذية وانواع الشتول والبذار وكيفية زيادة الانتاج الزراعي .

ففي فرنسا اشارت الاحصاءات بان مشتريات الالات والمواد الزراعية تشكل حوالي ٨٠٪ من استثمارات القطاع الزراعي .

ولعل الاعتماد على الانجازات العلمية والتقنية وعلى مبدأ اجراء التجارب الزراعية في تنويع المزروعات ظهرت في اوروبا لتحديث الانتاج، بحيث ان هناك تقنية جديدة ظهرت الى الوجود، ومساعدات مالية قد خصصت ، والذهنية العلمية الزراعية بدأت تتكيف مع الالات الزراعية الجديدة . . .

وهناك وقائع تعاكس المنطق الواقعي الحياتي ، يمكن الاشارة اليها وتفسيرها بان الذهنية العربية والمفاهيم السائدة لدى الاكثرية تهتم بفهم التفسيرات



الحياتية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية بتعليل بسيط ساذج بعيد عن العلم والمنطق .

لنا ملاحظتان :الاولى ان واقع التناقضات في العقل العربي والاعتباطية ونقص المعرفة العلمية ، اظهرت بان مساحة الارض المزروعة قمحاً تساوي ٤٪ من اراضي العالم لكن انتاجها لا يزيد عن ١،٥٪ من انتاج العالم .

والملاحظة الثانية : هي الاشارة الى واقع الازدواجية في العالم العربي الى جانب قطاع الزراعة الذي يعاني من التخلف ، نلاحظ وجود قطاع التصدير المرتبط اقتصادياً بالخارج .

فمن الممكن ان يعتمد قطاع التصدير احياناً على انتاج النفط وتصديره، او الفوسفات او بعض المنتوجات الزراعية الصالحة للتصنيع في الداخل والتصدير الى الخارج .

ان تطوير قطاع التصدير النفطي او الصناعي او الزراعي ، يعني فروقاً واضحة في تطور القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الزراعي وهو الاهم في دفع عجلة التنمية والتطوير .

فالعالم العربي ينفق في السنة حوالي ٤٠ مليار

يبدو ان الامية التي تسيطر على نحو ٦٠ مليون عربي ، بالاضافة الى الطبقة الفقيرة في المدن والارياف التي تعيش في تناقضات حياتية وذهنية بعيدة عن عالم الواقع الزراعي والصناعي الذي يهتم بالقواعد العلمية في معالجة مشاكل الزراعة .

فالافادة من علوم الزراعة مهمة جداً لانها تساعد في حل مشاكل التربة والتغذية وانواع الشتول والبذار وكيفية زيادة الانتاج الزراعي .

ففي فرنسا اشارت الاحصاءات بان مشتريات الالات والمواد الزراعية تشكل حوالي ٨٠٪ من استثمارات القطاع الزراعي .

ولعل الاعتماد على الانجازات العلمية والتقنية وعلى مبدأ اجراء التجارب الزراعية في تنويع المزروعات ظهرت في اوروبا لتحديث الانتاج، بحيث ان هناك تقنية جديدة ظهرت الى الوجود، ومساعدات مالية قد خصصت ، والذهنية العلمية الزراعية بدأت تتكيف مع الالات الزراعية الجديدة . . .

وهناك وقائع تعاكس المنطق الواقعي الحياتي ، يمكن الاشارة اليها وتفسيرها بان الذهنية العربية والمفاهيم السائدة لدى الاكثرية تهتم بفهم التفسيرات



الحياتية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية بتعليل بسيط ساذج بعيد عن العلم والمنطق .

لنا ملاحظتان :الاولى ان واقع التناقضات في العقل العربي والاعتباطيةونقص المعرفة العلمية ، اظهرت بان مساحة الارض المزروعة قمحاً تساوي ٤٪ من اراضي العالم لكن انتاجها لا يزيد عن ١،٥٪ من انتاج العالم .

والملاحظة الثانية : هي الاشارة الى واقع الازدواجية في العالم العربي الى جانب قطاع الزراعة الذي يعاني من التخلف ، نلاحظ وجود قطاع التصدير المرتبط اقتصادياً بالخارج .

فمن الممكن ان يعتمد قطاع التصدير احياناً على انتاج النفط وتصديره، او الفوسفات او بعض المنتوجات الزراعية الصالحة للتصنيع في الداخل والتصدير الى الخارج .

ان تطوير قطاع التصدير النفطي او الصناعي او الزراعي ، يعني فروقاً واضحة في تطور القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الزراعي وهو الاهم في دفع عجلة التنمية والتطوير .

فالعالم العربي ينفق في السنة حوالي ٤٠ مليار

دولار على شراء التكنولوجيا كمعدات وتجهيزات وخبرة علمية اجنبية ، بالاضافة الى وجود (١٤) الف دكتور في الهندسة والعلوم اتموا دراستهم وعلى الرغم من هذا ما زالوا على دروب اولية في عالم التصنيع .

٢ ـ بالنسبة للحرية والجبرية ومفهوم الحتمية ، تدخل في مدلولات فلسفية وتحتاج الى بحث خاص بها .

وهنا لا بد لنا من الاشارة الى المفاهيم المرتبطة بتطور المجتمعات البشرية ، كالوراثة والعادة، المناخ الثقافي اللاواعي ، البيئة والتقاليد، الاتجاهات الثقافية والحرية . .

هذه عناوين مهمة تدخل في اطار البحث الفلسفي والسيكولوجي، وهي نظراً لاهميتها الفكرية والعلمية نشير اليها من باب العلم فقط.

يعتقد فريق من الباحثين بان العربي ثنائي التفكير، وهذا يعني سيطرة افكار ثنائية متناقضة مختلفة تتحكم في ممارساته اليومية ، نظراً لان واقع مجتمعه لا يقبل الممارسة لرغبات الفرد وخاصة الرغبات الشخصية والميول والعواطف .

فهناك صراع داخل الذات العربية ، صراع بين



النية التي تعيش في خفايا النفس وبين القصد العلني والممارسة الخفية البعيدة عن اعين الغير والمجتمع بشكل عام .

وهناك من يعتقد بواقع الشخصية الظاهرة والشخصية الحقيقية التي ترتبط بالرجل العربي، وهذا يعني وجود شخصية متناقضة تتراوح بين مظاهر الاتزان والرصانة بالاضافة الى العمق والطيش والخبث .

ففي رأينا تبدو هذه الازدواجية موجودة في معظم المجتمعات البشرية ولو اختلفت الصورة والتفاصيل كما يظهر في التناقض بين الشعوب المتطورة وشعوب العالم الثالث .

اذ لا يمكننا الحديث عن الشخصية الانسانية ، الا وكان البحث يقودنا الى جوهر التناقضات داخل النفس البشرية واعتبار هذا التناقض صفة ملاصقة للانسان ، ويتجلى لنا في صراعه مع قوى نفسه المتعددة ومع قوى المجتمع والانظمة والتقاليد .

نشير هنا الى تسلط الرجل على واقع المرأة الاجتماعي وتعلمها وتحديد شخصيتها، بحيث اصبحت تعاني من مصائب الامية والجهل الشيء الكثير . إن معدلات الامية في العالم خلال فترة ١٩٦٠ ـ و١٩٧٠ ،

تفيد بان العالم العربي كان الاول بين الدول النامية من حيث تحقيق الانخفـاض في معـدلات الاميـة بيـن الاناث، حيث بلغت الامية بين الاناث في العـام ١٩٧٠ (٨٥،٥٪) للبلدان النامية .

٣ ـ يعاني المجتمع العربي من « بضاعة رائجة » بالنسبة الى شرائح واسعة من السكان ، هذه « البضاعة » يدخلها البعض في عداد التنجيم وقراءة الطالع ، وخاصة فقراء المدينة والريف . نذكر منها ضرب الـودع وقراءة الكف والفتـح في فنجان الـزيت وقـراءة ورق اللعب ، الى غير ذلك من العديد العديد من الاسماء والمسميات لكشف عالم المستقبل، بالاضافة الى التوجه الى عالم النجـوم في معرفـة المستقبـل وظـروف الاحـداث المستقبلية .

والمشكلة تبدو خطيرة في بعض الاحيان ، خاصة عندما نعلم ان عالم التنبؤ والتنجيم وقراءة الطالع تلعب دوراً مهمـاً في سلوك الفرد والمجتمـع ، وهـذا بـدوره يطمس حياة الواقع للفرد وبالتالي ذهنية المجتمع الذي يقـع فريسـة اعمال السحـر. وهـذه تـوقـع فكـر الفـرد والمجتمع في دوامة الخيال الغائب والمشاكل الانسانية العادية .



هنـاك من يعتقـد بـان الـظروف الاقتصـاديـة والاجتمـاعيـة التي تحيط بـالفـرد والمجتمـع ، تـدفـع الانسان الى التلهف وراء حلول غيبية في حل مشاكل الصحة والمرض ، نتيجـة عجزه عن ايجـاد حل عملي لهـا ، بالاضـافة الى خـوفه من اصـابة مصـدر رزقـه ، كمحصول الحنطة والمزروعات المختلفة والماشية . .

ويضيف اصحاب هذا الرأي قولهم بان الضمانات والتـأمينـات ضـد المـرض ، وضـد كـوارث الـطبيعـة للمحاصيل والانتاج ، تجعل الفلاح اكثر صمـوداً واكثر واقعية في معالجة مشاكله اليومية والحياتية . .

فإذا اخذنا مثلاً الفلاح المصري، الذي يعاني من الجهل والفقر والمرض ، ويصطدم دائماً بتعرض ماشيته للمرض ، مما يهدد دخله ودخل عائلته ، كل هذا يدفع به الى حلول خيالية لكي تبعد عنه الاذى والمرض ، وقد تكون اعمال السحر والشعوذة التي يتقنها الكثير من ابناء قريته مزودين بوسائل « تقنية » تسيطر على شخصية الفلاح وعائلته .

وقد صدرت احصاءات عن مكتب العمل الدولي في جنيف تشير بان عـدد السكان الـذين يعيشون تحت حد الفقر في الريف المصري نسبتهم ما يلي :

٣٥٪ في عام ١٩٥٨ .

٢٦،٨٪ في عام ١٩٦٥ .

٤٤٪ في عام ١٩٧٥ .

كما سنفصل ذلك لاحقاً في دراسة « اهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية » .

في هذه الفقرة التي نتكلم فيها عن مصر، لا بد من الاشارة الى الخرافات في العقلية والفكر التي تبتعد عن استيعاب العلوم العصرية ، فنلاحظ في الريف المصري وفي الاحياء الفقيرة الوقوع تحت وطأة السحر والشعوذة وتأثير قوى اسطورية خيالية في ظروف الصحة والمرض وتأثير الكواكب والعين الشريرة . .

لا يمكننا اغفال الاشخاص الذين يمارسون بيع الخرزة الزرقاء وسكب الرصاصة لان « العين الشريرة » تخيف الفلاح المصري ، وتسبب له حالة قلق دائم تلازمه مدى الحياة ، ولسنا نأتي بجديد عندما نقول بان كتب السحر والابراج منتشرة في مصر وفي انحاء كثيرة من العالم العربي .

ومن منا لا يعرف ممارسة العديد من السحرة والمشعوذين « سلطتهم » على الفقراء والبسطاء من الشعب العربي ، قد تكون هذه السلطة بممارسة الطب وتقديم وصفات طبية « تشفي المريض » على حد زعم الذين يمارسون اعمال السحر والشعوذة .

وهناك فئة المشعوذين التي تهتم بـ« ضرب المندل » والاتصال بالاشباح والعفاريت ، وفي رأينا ان البيئة في مصر ، وخصوصاً فئة الفلاحين والفقراء قابلة لتصديق انواع كثيرة من الخرافات والاوهام .

هذه الخرافات والاوهام تتحكم بالشخصية وتحيلها الى واقع ذهني ونفسي اسير الخيال الخرافي والاشباح .

كما ان هناك رواجاً للكتب التي تهتم بالتنجيم ، حتى ان الصحف اليومية الكبرى في العالم العربي تهتم بتقديم زاوية الحظ اليومي والحظ الاسبوعي في المجلات الاسبوعية . . حظ مع النجوم والكواكب .

والملاحظ ان كتب الابراج ما تزال تلاقي رواجاً عظيماً في العالم العربي ، وقد سبق الاشارة الى هذا الموضوع من قبل .

كما ان الاساطير العربية القديمة لا يزال الاقبال عليها شديداً في معظم ارجاء العالم العربي .

ومن يراقب مقدار انتشار كتاب علمي عربي ،

مقارناً بانتشار كتيبات تهتم باخبار الكف والفنجان والفتح بالرمل ، يلاحظ الفرق ومقدار انتشار كتب الابراج والسحر والاساطير القديمة . . .

نلاحظ مما تقدم بان العمال الفقراء والفلاحين الغارقين في عالم الخيال والاساطير والحرمان لا بد لهم من التعامل مع الارض على اساس التجارب الزراعية العلمية في فهم واقع الطبيعة والانتاج الزراعي ، بالاضافة الى الارتكاز على النهج العقلي المتوازن في ادارة الارض وزرعها وتسميدها ثم مراقبة الانتاج الزراعي دورياً وبصورة مستمرة .

**ننتقل الان الى نقطة اخرى :**

لقد ذكر السيد « سرفونا » المستشار الاقليمي لتخطيط القوى العاملة في مكتب الامم المتحدة فيما يتعلق باعداد هذه السياسة اي « سياسة الاستخدام » ما يلي :

خليق بنا ان نشدد على هذه النواحي :

أ ـ ضرورة توفر اهداف دقيقة ومتناسقة ومتلاحمة للمدى البعيد ، على ان تكون واضحة ومحددة.

ـ تنوع وميزة البحوث الواجب جمعها ،



والدراسات التمهيدية الواجب اجراؤها .

ـ النظر للتناقضات التي قد تظهر خلال المدة التي يستغرقها تنفيذ الخطة ، اكانت قصيرة او متوسطة او بعيدة المدى ، كاختيار التقنية ، الانتاج ، النفقات العامة ، التضخم المالي والسياسة النقدية ، وامكانية تذليل هذه المتناقضات .

ـ معدات او وسائل العمل الواجب أستعمالها لتحقيق اغراض الاستخدام على المدى الطويل ، كما يتطلب تنفيذ سياسة الاستخدام ، حداً ادنى من الاستقرار السياسي ايضاً .

ب ـ استمرارية دقيقة للعمل الحكومي .

ج ـ تناسقاً بين وجهات نظر مختلف المقررين .

د ـ عمليات تحليل وتشخيص معقدة وفعالة .

وفي هذا الصدد نشير الى ان اهم خصائص هذه القضية في بلدان الشرقين الاوسط والادنى تقع تحت تأثير عوامل ستؤدي لاضطرابات في سياسة الاستخدام :

ـ السكان ـ السياسة التعليمية ـ صعوبات وبطء النمو في الارياف ـ زراعة بلدان جافة وصغيرة ـ المستوى الضعيف للتصنيع ـ طبيعة الاستثمارات لا

تتجه نحو الاستخدام ـ تطور الاستهلاك ـ طبيعة المبادلات الخارجية ـ سوء توزيع الاجور ـ التناقضات في اسلوب تعبئة الادارات الوطنية على امد طويل . . [1] .

وهكذا فان وضع الاستخدام لا بد ان يتدهور اذا استمرينا في الميادين الحالية ، الى ان يبلغ عتبات الانفجار السياسي والاقتصادي والاجتماعي » . .

الى هنا ينتهي خبير الإمم المتحدة ، الذي يركز على اهمية التخطيط العلمي في تخطيط القوى العاملة والتنمية الاقتصادية بشكل عام والتي تتناقض جذرياً مع العقلية العشائرية ، هذه العقلية لا تنظر بارتياح الى الفكر الذي ينتج علماً وثقافة وفناً وفلسفة واخلاقاً تعتمد على الانفتاح الحضاري والحرية في التعامل وفهم القيم الانسانية .

وهناك مشاكل يتخبط فيها المجتمع العربي ، بالاضافة الى العشائرية التي تحدثنا عنها من قبل . هناك الفردية عند الانسان العربي ، والفردية في رأينا عقبة امام اي عمل جماعي على صعيد الاقتصاد خاصة

---

(١) المصدر السابق .



التعاونيات الزراعية والاستهلاكية والانتاجية ، وكذلك التعاونيات السكنية وغيرها الكثير ، لا يمكن ان تستقيم في عملها في حالة وجود تفكير فردي .

فهذا بدوره اي الفردية تؤدي الى الانانية والانتهازية ، بالاضافة الى فشل اي عمل تعاوني جماعي ينشد مصلحة الاكثرية .

فمن المعروف انه يجب ان تتوفر بعض الشروط لانجاح العمل التعاوني ، ونذكر على سبيل المثال وجود ادارة مؤمنة بمبدأ العمل التعاوني ، ثم تجميع اكبر عدد ممكن من الاعضاء المؤمنين .

يشجع العمل التعاوني اعطاء الرأسمال السهمي في التعاونيات فائدة محدودة وهذا المبدأ لا يسمح بالسيطرة على الاعضاء ، كما ان فكرة توزيع الفائض من المال على اعضاء التعاونية بنسبة تعاملهم معها ، وتخصيص قسم من الفائض للمشروعات التربوية ، تفترض ذهنية تؤمن بمبدأ العمل الجماعي والارتباط بوحدة المصلحة بغية تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

فالفردية والانانية والتهرب من العمل الجماعي لا يمكن ان تقيم تعاونيات اسكانية وزراعية وغيرها .

لان التعاونيات هي مدرسة اخلاق وانسانية ومعاملة الغير كمعاملة النفس ، وافادة الفرد عن طريق افادة المجموع[1] .

نضيف الى ما سبق بان المجتمع العربي يعاني من واقع المظاهر والمباهاة والتفاخر ومحاولة ابراز الذات بشتى الوسائل وتحقيق الرغبات في الالقاب والمظاهر والتعالي على الغير . . .

يمكن ان نلاحظ ذلك من خلال اهمية الالقاب في الماضي والحاضر، لدى مجموعة لها اهميتها في المجتمع العربي ، والتهافت على هذه الالقاب بشتى الوسائل ، نذكر على سبيل المثال : باشا ، بيك ، افندي .

بعض هذه الالقاب كان لها لوحات مميزة واشارات خاصة على المنازل . وقد نلاحظ ان افراداً وبعض المجموعات يكون هدفها الاساسي التمايز عن غيرهم من ابناء القبيلة او المدينة او القرية .

كما نلاحظ تهافت العديد من اصحاب الاموال

---

(١) حول قضايا التنمية في لبنان ـ للمؤلف .



للدخول في جمعيات خيرية ، او جمعيات فنية وثقافية او جمعيات لها نشاطات تهتم بالحفاظ على الانسان والبيئة . . كل ذلك في سبيل اسعاد النفس بلقب رئيس جمعية او عميد عائلة او الرئيس المساعد لرابطة او عضو مجلس ادارة جمعية . .

يمكننا ان نستنتج مما سبق ان المؤثرات على الشخصية العربية عديدة منها : المؤثرات الذهنية التي تحد من التفكير العلمي عند العرب، فالخرافات السائدة والتي تمتد جذورها في عمق المجتمع العربي كان وما يزال الى حد ما اسير المفاهيم الخرافية والاسطورية التي تأخذ مكان الصدارة في الذهنيةالعربية .

ان بعض الاساطير التي تعتمد المبالغة والخيال المحلق في اجواء الاوهام الاسطورية ، ما زالت تقرأ بكثرة وتطبع مرات كثيرة ، وتلخص في كتب صغيرة لتسهيل قراءتها وانتشارها، وبالتالي تصديرها من لبنان بكميات خيالية في شاحنات كبيرة الى بلدان عربية كثيرة تتهافت عليها وتسهر الليالي لمتابعة قراءتها افراداً وجماعات .

لا شك بان بعض الاساطير التاريخية ترتبط

بتاريخ وحياة وامنيات وآمال الشعوب القديمة ، ولا شك ايضاً بان روح الخيال وعنصر المبالغة في الاساطير القديمة امر مشوق يداعب خيال الاطفال من ناحية ، ويحكي قصص البطولة والحرب ونشوة النصر باسلوب تحبه وتهفو له قلوب الاكثرية الساحقة من الشعب من ناحية اخرى .

كما ان هناك اساطير قديمة عرفتها شعوب غير عربية ، وكانت هذه الاساطير عابقة بأريج الخيال الاسطوري والحكايات الغريبة المشوقة ، والتي تهتم بها الشعوب المعاصرة وتعتبرها جزءاً لا يتجزأ من تراثها وتاريخها ، ولكن دون ان تقع اسيرة الذهن الاسطوري الخرافي ، ودون ان يقع العقل اسير الذهنية الاسطورية المتخلفة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

فمن خلال ملاحظة ارباب الشعر العربي الوجداني يمكننا ملاحظة المعاناة الحية والتجربة الصادقة ، فعند اكثر الشعراء تجربة تعبر عن واقع حياتي ونفسي يعيشه الشاعر : كصدق العاطفة ورهافة الحس وتفاعل الوجدان مع عاطفة الحب والحنين الى الاهل ، بالاضافة الى الخيال الواسع والاندفاع العاطفي وحرارة الايمان وعمق الايحاء .



نضيف الى ميزات الشخصية العربية الاندفاع العاطفي ، فالعرب ، كما يسميهم بعض البحاثة الغربيين « قوم عاطفيون » وهم يقصدون بذلك تغليب العاطفة على العقل وعلى الحس والادراك .

ان الانسان العربي لا يمكن ان تحكم عليه من خلال تركيب نفسي فردي ، دون الاهتمام بالواقع الاجتماعي والبيئة والواقع السياسي وتأثره مع العوامل الحياتية والمؤثرات الثقافية والتاريخية ، لان عقلية ونفسية الفرد العربي في صراع مع التخلف الذهني والاجتماعي والتحدي الحضاري والعلمي والثقافي والفني .

ان الواقع النفسي والاجتماعي الذي يحيط بالمجتمعات يمكن ان يشكل قوة دافعة وايجابية في دفع الافراد ، العلماء والمفكرين وقادة الفكر الى اجواء الكمال الانساني المنشود .

كما ان المجتمعات يمكن ان تتحول الى قوى مضادة للعلم والخلق والابداع . . . والتاريخ يشهد لنا بالعلماء الذين قدموا الاختراعات ، والمفكرين الذين ابدعوا ، فلا بد من ان تكون عقلية المجتمع ، كتركيب ذهني وفكري شجعت العلماء وكانت حافزاً للطاقات

العلمية والذهنية لدفعها نحو الامام ، نحو عالم الحضارة والتقدم .

نعود الى الحديث عن هجرة الادمغة العربية ، وهو موضوع يرتبط بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلد او للبلدان التي تهجرها هذه الادمغة . كما ان هناك دلائل نفسية واجتماعية تظهر « رغبة » المهاجر لعدم الاندماج والتكيف مع المجتمع على الصعيد الثقافي والاجتماعي .

فقرارالهجرة الى الغرب لا يمكن ان نتصوره بهذه البساطة في تعليل مشكلة العلماء والمثقفين العرب .

فالادمغة العربية التي تحمل طاقات فكرية وعلمية تشكو ( الفئات المهاجرة ) منها الى المجتمعات الغربية ،من ان الثقافة والتقنية المتطورة التي اكتسبتها في الجامعات والمعاهد العلمية العليا في الخارج ، لا يمكن ان تنصهر في الواقع العلمي والصناعي العربي .

كما ان الظروف الخاصة التي تمر بها المجتمعات العربية تجعل العلماء العرب امام واقع صعب من زاوية الظروف الاقتصادية التي يعيشها العالم وارتباطها بالشروط السياسية والثقافية .

حول مشكلة تسرب الادمغة ذكر « البروفسور



دومينيك شفالييه» في كلمة القاها في مؤتمر هجرة الادمغة العربية[1] . . ما يلي :

«كيف كانت هجرة الادمغة اذن؟ . . بشكل عام يمكن الاقرار بثلاثة انواع من الاسباب الاقليمية ، ،كذلك الاسباب الاجتماعية والثقافية .

## التيارات :

١ ـ اساتذة مهندسون، اطباء تجار . . تابعوا « هروبهم » نحو البلدان الصناعية ذات المستوى التقني والجامعي العالي ، اي نحو البلدان التي يدينون لها بمعرفتهم او توجيه هذه المعرفة التي وصلوا اليها .

٢ ـ ان الظروف الاقتصادية المسيطرة في الشرق الاوسط منذ عشر سنين نشطت الهجرة داخل منطقة الحضارة العربية الاسلامية ، وكانت هذه الهجرة ناشطة بشكل واسع في اوساط المؤهلين لتأمين تدريب الرجال ولدفع عجلة الاقتصاد الحديث . . . .

(١)مقتطفات من كلمة في مؤتمر هجرة الادمغة العربية ـ تنظيم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة لهيئة الامم المتحدة. شباط ١٩٨٠ .

٣ ـ بنتيجة سياسة التجهيز الرامية لاعطاء البلدان العربية استقلالية اقتصادية ومبادرة على صعيد الاقتصاد العالمي اكتسب الشرق الاوسط قدراً من التقنية المتقدمة خلال خمسة عشر سنة ، لم يسبق له ان عرف مثلها تاريخياً . ولكن الى جانب استعمال واستعادة الادمغة العربية التي تحتاج اليها التنمية في منطقة الحضارة العربية الاسلامية ، استمر الاستيراد المكثف للتقنيات . . . وهذا النوع من الاستيراد تطلب ايضاً استيراد الأدمغة القادرة على تشغيل التقنيات الجديدة . . . » .

هنا لا بد من الاشارة الى فقرة احصائية تعطينا فكرة عن عدد العلميين عام ١٩٧٧/ . .[١] .

« ان عدد الباحثين العلميين العرب او من اصل عربي ، العاملين في الخارج والذين توصلوا الى نشر بحوثهم في تلك السنة يبلغ حوالي ٤٠٠٠ عالم » .

وسوف نشير الى بعض احصاءات حول هذا الموضوع وغيره فيما بعد .

---

(١) دليل العلميين العرب وبحوثهم المنشورة سنة ١٩٧٧ .



٢ ـ اهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية .

## الواقع والامنيات

الواقع العربي اقتصادياً واجتماعاً لا يزال في معظمه متخلفاً ، فالانتاج القومي والواقع الصناعي والزراعي ومستوى الحياة الاجتماعية ، بالاضافة الى واقع التربية والصحة والعمر . . تشهد بهذا الواقع .

لعل بعض الاحصاءات المتوفرة تعبر عن الوضع الاجتماعي العربي وتؤكد حقائق ترتبط بالتربية والضمير المهني والالتزام بالضوابط الاخلاقية ، علماً بان الانتاج في الدول المتخلفة يعاني من كثرة الجهل والقليل من الثقافة . .

لعل قراءة بعض الفقرات الاحصائية تعطينا فكرة اولية عن بعض الواقع العربي .

فقد ورد في كتاب « انتاج الغذاء في الوطن العربي » ان الوطن العربي يساهم بنحو ٤٪ من جملة المساحة المزروعة بالقمح في العالم الا ان مساهمته لا تزيد عن ١،٩٪ من الكمية المنتجة . . . اي اننا ننتج ما يعادل ( الهكتار ) ٦٢،٧٪ من الانتاجية العالمية و٤٨٪ من انتاجية البلاد المتقدمة و٨٧٪ من انتاجية البلاد

النامية ( بخصوص الهكتار الواحد المزروع قمحاً ) اما بخصوص الذرة الصفراء فمستوى الانتاج (١٤٩٤ ) كلغ للهكتار في مقابل متوسط عالمي يبلغ ( ٢٩٥٢ ) كلغ ومتوسط للبلاد المتقدمة قدره (٤٦٤٤) كلغ . اما متوسط الانتاج للدول المتخلفةفيبلغ ( ١٢٧٠) كلغ للهكتار .

لقد ورد في كتاب « النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية » ان البلاد العربية تستورد نصف ما تحتاج اليه من القمح من البلاد المتطورة ( اميركا ، كندا ، استراليا ) كما تستورد ٩٠٪ من حاجتها من السكر والزيوت النباتية والدهون والالبان واللحوم . . »[1] .

نعرض فقرة احصائية من الكتاب[2] . . «دراسة لمنظمة الصحة العالمية تشير الى حاجات البلاد العربية الصحية ، تفرض توظيف ٣٥ مليار دولار كحد ادنى . . . وان عدد الاطباء هو ٢،٧ لكل عشرة الاف مواطن مقابل ١٥،٦ في الولايات المتحدة و١٧،٤ في المانيا الغربية ، وان عدد الاسرة (١٩،٤) لكل عشرة الاف مقابل ١٤٢،٩ في السويد» .

(١) ص ٩٥ - .
(٢) ص - ٤١ - .

في قطاع النقل يحتاج العرب الى انفاق (١٠٠) مليار دولار لبناء شبكة من الطرق الحديثة تصل بين بلاد الخليج وبلاد البحر المتوسط العربية .

اما في القطاعات الاخرى ، كالصناعة والزراعة والسياحة ، فان الحاجات لا حد لها تقريباً . . . . »

تشير الاحصاءات[1] . . . بان نسبة الولادة تبلغ حوالي ٤٠،٩ بالالف في الجزائر و٢٦،٥ بالالف في سوريا و٤٣،٢ بالالف في تونس ، ومن باب المقارنة نورد بعض الاحصاءات التي نشرتها مجلة الحياة الدولية :

في انكلترا بلغ مستوى الولادات ١١،٩ بالالف في سنة ١٩٧٦ وهذا رقم لم يعرف خلال تاريخ البلاد . وتبلغ حصة الاسرة البريطانية ١،٨ طفل اي اقل بكثير مما هو ضروري لتثبيت عدد السكان .

وفي فرنسا تقل نسبة الولادات باستمرار منذ خمس سنوات ، فمستوى الولادات ١٣،٦ لكل الف شخص مقابل ١٦،٩ في سنة ١٩٧٢ .

(١) المصدر نفسه ص٤١ .

اما نسبة امل العيش بعد الولادة فتشير الاحصاءات بان متوسط العمر في الجزائر (٥١) سنة . سوريا (٥٤) سنة وقد تصل النسبة في بعض الدول الاوروبية المتطورة الى حوالي السبعين .

السؤال المطروح : هل نستطيع ان نعتبر العالم العربي كمجموعة « واقع اقتصادي متخلف؟» . . .

لا نستطيع أن نهمل بعض الدول العربية التي قامت وتقوم فيها مشاريع انمائية مهمة على صعيد التنمية الزراعية والتنمية الصناعية، كما ان هناك دولاً عربية اخرى تهتم بمشاريع الاسكان وبعض المشاريع الانمائية .

نقصد بالمناطق المتخلفة او المجموعات المتخلفة ، تلك التي لا يتناسب معدل النمو الاقتصادي فيها مع معدل زيادة السكان ، بالاضافة الى ضآلة الدخل الفردي وضعف الانتاج . . .

لقد بلغ الناتج القومي لكل الدول العربية عام ١٩٧٦ نحو (١٦١) مليار دولار منها ( ٧١،٥ ) مليار تأتي من النفط ، اي ان الناتج العام من دون النفط لا يزيد عن (٩٠) مليار دولار مقابل (٨٣،٥) مليار لهولندا في العام



نفسه ( وعدد سكانها ١٣ ـ ١٤ مليون نسمة ) ومقابل ضعفي هذا المبلغ بالنسبة الى ايطاليا التي تعتبر من افقر البلاد الصناعية .

اما دخل بريطانيا التي لا يتجاوز سكانها الستين مليون نسمة ، فانه يزيد على مجموع دخل البلاد العربية بما في ذلك النفط بثلاث مرات. واذا استثنينا دول النفط كان متوسط الدخل الفردي العربي هابطاً جداً، اذ هو ١١٠ دولار من الصومال و٨٤٠ دولار في تونس كحدين اعلى وادنى . . [1] .

وفي وسع المال العربي شراء بعض هذه المواد ودعم المعطيات الاقتصادية هنا وهناك الا ان العوامل المساعدة على التنمية ليست معروضة كلها للشراء وبالدرجة الاولى توعية الانسان الذي يهيأ بالتعليم والتثقيف للقيام بدوره الاساسي في التنمية ، اذ لا يزال الانسان العربي بحاجة الى زمن وشروط اجتماعية اخرى حتى يقوم بهذا الدور . .

هذه الفقرة الاخيرة تعبر عن مفهوم سليم، يعني الربط في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين

(١) حافظ الجمالي ( النهار العربي والدولي ـ ١٧ ايلول ١٩٧٩ .

العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وواقع الذهنية على صعيد الفكر السياسي والمؤسسات العامة والخاصة والانسان الفرد والانسان المجتمع، بطريقة التفكير وواقع المفاهيم السائدة بين الافراد والمجتمع او العلاقة بين العقلية السائدة والظروف الاقتصادية التي يعيشها العالم العربي .

هنا لا بد من عرض بعض الملاحظات التالية :

أولاً : في رأينا تشكل التنمية الزراعية القوة الاساسية لمجابهة الفقر والحرمان ، ففي زيادة الانتاج تزيد الطاقة الانتاجية للاقتصاد ، والمؤثرات لزيادة نسبة الانتاج يمكن ان تتحقق اعتماداً على الاهمية الخاصة للاستثمارات في القطاع الزراعي ، ثم الفعالية والانتاج لهذه الاستثمارات .

علماً ان عملية تجميع رأس المال الخاص بالاستثمار له اهمية في عملية البناء الانمائي ، فالنسبة تسمح بتحديد قوة التنمية لبلد ما ، هي نسبة الاستثمارات اي نسبة الدخل المعد لتركيز طاقة انتاجية جديدة .

يضاف الى ذلك بان محاربة التضخم والغلاء والحرمان للطبقات الفقيرة يكمن في زيادة الطاقة



الانتاجية للامة . . فالزراعة هي منطلق التنمية في العالم الثالث ، ففي الزراعة يوجد احتياطي بشري في المناطق المتخلفة وجمهرة الفلاحين ، ينبغي اخذها بعين الاعتبار ولو كانت هي الطبقة البائسة .

ان مساعدة هذه الطبقة في الخروج من حلقة الفقر معناه تشكيل سوق داخلية جديدة يتنوع طلبها للسلع حسب زيادة المداخيل ، وهناك العديد من البلدان التي ادت تنمية الزراعة فيها الى تنمية صناعات مرتبطة بها : كالاسمدة ومواد البناء والالات الزراعية .

لقد ذكر احد الخبراء الغربيين بان البلدان التي تهتم بقضية التنمية على الطريقة الغربية ينبغي الا يغرب عن بالها ان عملية تطوير الزراعة ، هي التي تؤدي شيئاً فشيئاً الى سلوك جنة الازدهار الصناعي الذي يزداد دعم التكنولوجيا له .

فالاراضي العربية تبلغ مساحتها (٤٧،٣) مليون هكتار من الاراضي المزروعة وهي تعادل نسبة (٣،٥) من مساحة العالم العربي ، ونسبة ٣،٢٪ من مساحة الارض الزراعية في العالم .

تشير التقديرات بأن عدد السكان الحالي في العالم

العربي يزيد عن ١٧٠ مليون نسمة تقريباً وينتظر ان يصبح العرب في آخر هذا القرن حوالي ٣٠٠ مليون نسمة . ومساحة الاراضي العربية المزروعة قمحاً تساوي ٤٪ من اراضي العالم ، لكن انتاجها لا يزيدعن ١،٩ من انتاج العالم .

فهذا التخلف في الزراعة يعود الى أسباب كثيرة منها نقص المعرفة العلمية التي تتيح للعاملين في الزراعة الاستفادة من طاقات الارض الزراعية . فالبلدان النامية يمكن ان تعتبر ذات انتاجية اقل بالنسبة لرأس المال او بتعبير آخر، ان الطاقة الانتاجية اقل مما هي عليه في البلدان المتطورة ، نظراً للتطور التكنولوجي فيها ولتقدم العلوم التي تزيد من انتاج الاستثمارات .

والبلدان النامية تشكو من كيفية الاختيار والتركيز لقضايا الاستثمار، نظراً لنقص المسح العلمي لطاقات البلد، بالاضافة الى نقص الخرائط العلمية الصحيحة للخامات ومصادر الطاقة واستعمال الوسائل الحديثة في الزراعة والتصنيع الزراعي ، وعلى هذا نجد ان من ٦٠ الى ٧٠٪ من البلدان النامية تشتغل بالزراعة لكي تغذي مجموع الشعب، بينما تكفي نسبة ١٢ أو ١٥٪ في البلدان المتطورة .



يبقى الاتجاه الاساسي لرأس المال في رأينا هو تمويل البرامج الانمائية في جميع المجالات الاقتصادية وخاصة : اقامة توازن بين الزراعة والصناعة وبين الانتاج المعد للاستهلاك والانتاج المعد للتصدير، توازن يخدم الحاجات والاجيال الطالعة من الشعب، فيمكن المواطنين من بناء منازل جديدة ومؤسسات ثقافية ومهنية وطرق جديدة، وخلق مراكز صناعية في الاماكن المتخلفة ، اذ يمكن ان تصبح نواة لتجمعات صناعية في المستقبل .

ثانياً : ان الموقع الجغرافي للعالم العربي وموارده الهائلة وثروته الضخمة تسمح له بتسلم المقامات الاولى على دروب التصنيع، إذ ان العالم العربي ينفق سنوياً (٤٠) الف مليون دولار على شراء معدات تكنولوجيا وخدمات علمية .

والعالم العربي لا تنقصه الخبرات ، فعدد العرب الذين أتموا دراسة الدكتوراه يبلغ حوالي (٢٤) الف دكتور منهم : (١٤) الف دكتور في المجالات العلمية والهندسية، فالعالم العربي تتوفر لديه الامكانيات التطورية البشرية والعلمية والمادية والموارد الطبيعية،[1]

---

(١) الظروف الاقتصادية للحرب اللبنانية ـ للمؤلف ص١٤٠ .

المشكلة هي التخطيط ،والتخطيط على صعيد الوطن يختص بنسبة النمو الاقتصادي للدخل الوطني وتوزيعه بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص .

والتخطيط على المدى القصير يهدف الى حفظ التوازن النقدي والمالي للاقتصاد وهو عادة يكون سنوياً . بينما التخطيط على المدى المتوسط يعتمد على تخطيط التنمية الاقتصادية التي ترتبط بنسبة الدخل الوطني المعد للاستثمارات ، ويعتبر البعض ان مهلة ٤ او ٥ سنوات تعبر عن حاجات التنمية بصورة افضل .

وهناك الخطة البعيدة المدى، التي تعتمد على التجهيزات المنتجة وعلى ثمرات الانتاج الاجتماعية . يضاف الى ذلك حسابات الاجيال اللاحقة وعقليتها ومدى فهمها لعلاقات الانتاج ، علماً بان القوى الفاعلة تتجدد كل ٢٠ او ٢٥ سنة .

والمخطط الاقتصادي في معظم البلدان المتطورة هو مسؤول امام المخطط السياسي الذي يؤمن بالعلم والمعرفة والتخطيط العلمي، اذ لا وجود للمخطط الاقتصادي او الاجتماعي في بلد متطور لا تؤمن الفئة الحاكمة فيه بدور التخطيط في تنمية البلد من الناحية



الاقتصادية والاجتماعية ، او تجهل سيادة مبدأ المصلحة العامة ومصلحة الاكثرية من ابناء الوطن .

ثالثا : الاحصاءات التي ذكرناها سابقاً وخلاصتها ان الناتج القومي في العالم العربي من دون النفط لا يزيد عن (٩٠) مليار دولار مقابل (٨٣،٥) لهولندة في العام نفسه ، وهي تشكل اقل من ١/١٠ من السكان العرب .

فمستوى المعيشة في الصومال هو (١١٠) دولار و(٨٤٠) دولار في تونس .

في رأينا تبدو هذه الاحصاءات واضحة في اعطاء صورة الناتج القومي ومعدل متوسط دخل الفرد في بلدين عربيين . لقد تكلمنا عن اهمية الفكر السياسي والفكر الاقتصادي والاجتماعي في الملاحظات السابقة واستعرضنا بايجاز بعض الاوضاع الاقتصادية .

بقي علينا ان نستعرض التطور الاقتصادي من زاوية مراحل التطور الاجتماعي والحضاري ، وهذا يعني تطوير طريقة الحياة التي نعيشها وتطوير واقع الانتاج والاستهلاك والانفاق .

ان تطوير عقلية الانسان الفرد والانسان المجتمع وطريقة التفكير والعمل في المجالات الزراعية

والصناعية وتطوير الوعي الانمائي لدى العمال والفلاحين ، واستغلال الحماس لقضية وطنية يعتقدون بسمو الفكرة والاهداف المطروحة ، تبدو ضرورية لعملية البناء الانمائي . . .

وهذا العامل يفسره بعض العلماء بالعامل النفسي لتنمية الامم المتخلفة التي تحتاج الى قوة ذاتية قادرة ان تتوغل في معظم جوانب الحياة الاجتماعية ، فتعود للناس ثقتهم بالمستقبل وبوطنهم للنهوض من أمراض التخلف .

ان من يلاحظ واقع العمال في البلدان المتطورة يلاحظ وجود الثقافة العمالية وحماساً في تنفيذ العمل مع التقيد التام بالضوابط الاخلاقية في انجاز العمل . .

فكيف يمكننا تصور حالة المصانع وعشرات الالاف من العمال في حالة الجهل الذي يبعدهم عن اتقان العمل وعن الجهد العلمي المنظم داخل المصانع ؟ . .

« ان تحليل الواقع الاقتصادي في معظم البلاد العربية يكشف عن انتاج زراعي غير مصنع وغير متطور بالدرجة الاولى ، وانتاج حرفي موسع بالاضافة الى التجارة المحلية او شبه المحلية والمتمثلة اساساً في الاستيراد .



اما الانتاج البترولي ، حيث وجد فيمكن اخراجه من صلب المركب الانتاجي للمجتمع ، بمفهوم العنصر البشري من حيث الجهد والابداع ونوعية العلاقات الانتاجية ، حيث تقوم الشركات الاجنبية في اغلب الاحيان بمعظم العمليات الانتاجية . . . ولان الصناعات القائمة في انحاء العالم العربي ليست هي اساساً من صنع الانسان العربي ، بل ان المصانع مستوردة بماكيناتها ونظم تشغيلها وتنظيم العمل فيها .

ولان دور الصناعة والزراعة ما زال بعيداً عن الابداع والتجديد حيث يتم تطوير الصناعة او الزراعة المحلية باستيراد الوسائل والتقنيات الحديثة الجاهزة من الخارج . . .

ان القشرة العلمية التي يكتسبها الفرد العربي خلال سنوات التعليم لا تتغلغل الى لبّ العقلية الفردية او الجماعية كما يعتقد فريق من العلماء . . .

وفي رأينا ان هذا الوضع هو تعبير بارز عن الدور الانتاجي الحقيقي الذي يقوم به المتعلمون كافراد في المجتمع وعن دور العلم والتكنولوجيا في عملية الانتاج . . . ولا نستطيع موافقة البعض على انعدام الفكر الصناعي العربي ، وان العالم العربي يعاني فعلاً

من استيراد مصانع جاهزة وتشغيل آلي وصل من الخارج» .

يمكن الموافقة على جزء من التصنيع في اكثر البلدان العربية او وقوع بعض التصنيع العربي تحت ايدي الخبرات الاجنبية .

هناك دول عربية كثيرة لديها صناعات استهلاكية وصناعات محلية وصناعات نسيج متنوعة تعود الى فترة بعيدة نسبياً ، وهناك كادرات عربية تقنية تعطي وتنتج منذ عشرات السنين .

هناك حوالي مليون خريج جامعي عربي والذي يعيق بدأ الانتفاضية الانمائية في العالم العربي ، هو عدم وجود المؤسسات العلمية وعدم وجود تخطيط واستراتيجية علمية لتطوير واستغلال الطاقات العلمية المهدورة ، وعلى سبيل المثال نذكر ان هكتار القمح كان يعطي حوالي ٢ طن من القمح في العهد الفرعوني في مصر وفي عام ١٩٧٥ اعطى الهكتار (٢,٥) طن من القمح . . . [1]

فيمكننا ان نلاحظ من خلال قراءة بعض الارقام بالنسبة للمداخيل في مصر بان الشعب يعاني من حالة فقر دائم ، نظراً لخضوع الفلاح للاستغلال منذ اجيال

(١) تقديرات للعلم فقط .



بعيدة ، يضاف الى ذلك سوء التغذية والامراض السارية وارتفاع معدل الوفيات عند الاطفال .

كما يمكن ملاحظة واقع العقلية الخرافية القائمة على الاساطير والمفاهيم الاسطورية لمعالجة العديد من المشاكل الحياتية والعائلية والاقتصادية . . » .

هذه العقلية ساهمت وتساهم بقوة في تعميق جذور التخلف والفقر عند اكثرية الشعب المصري ، وعلى سبيل المثال نذكر فقرة احصائية عن واقع المداخيل في مصر صادرة عن مكتب العمل الدولي في جنيف في كتاب « الفقر في الريف المصري » : [1]

عمال الزراعة الذين يمثلون ٣٧٪ من سكان الريف يحصلون على ٦،٩٪ من الدخل الزراعي . . . والذين يملكون اقل من ٥ افدنة يمثلون ٥٣٪ من سكان الريف المصري ويحصلون على ٢٨٪ من الدخل الزراعي ، اما الذين يملكون اكثر من خمسة افدنة فيمثلون حوالي ١٠٪ من سكان الريف المصري وينعمون بـ٣،٤٩٪ من الدخل الزراعي .

(١) د. سمير رضوان .

كما ان حوالي ١٣٪ من الدخل تذهب الى الملاك الغائبين ومعظمهم من الملاكين الكبار .

نسبة السكان الذين يعيشون تحت حد الفقر :

| ١٩٥٨ | ١٩٦٥ | ١٩٧٥ |
|---|---|---|
| ٢٢٪ | ١٧٪ | ٢٨٪ |
| ونسبتهم في الريف : | | |
| ٣٥٪ | ٢٦،٨٪ | ٤٤٪ |

وهذا يعني أن اكثر من ٤٤٪ من الشعب المصري تعيش في ظروف اقتصادية سيئة تحت مستوى الحد الادنى للعيش .

ويمكننا ان نضيف بان الاقطاعية الاقتصادية واقطاعية كبار الملاك وواقع الصراع في الريف، وواقع الانتاج الذي يدور في دوامة الظروف المذكورة يعتبر في نظرنا من جملة العوامل، التي تمنع تحسين اوضاع العمال الزراعيين وتحسين الظروف المعيشية لسكان الريف .

بالنسبة الى المرأة نعتقد بان تعليم المرأة هو عمل اساسي في المشاركة في التنمية الاجتماعية ، ونعتقد بان شخصية المرأة المستنيرة تعتمد على العلم اولاً ثم الوراثة وكذلك الانظمة والتقاليد والمعتقدات الانسانية والمناخ الاجتماعي العام .



هذه كلها امور تلعب دوراً في تكوين طريقة تفكير المرأة وعقليتها . لقد بلغت الامية بين الاناث في العالم العربي ٨٥،٥٪ عام ١٩٧٠ في مقابل ٦٠،٢٪ للبلدان النامية .

لقد كان العالم العربي كما اشارت الاحصاءات الرسمية الاول في العالم الثالث من حيث تحقيق الانخفاض في معدلات الامية بين الرجال ، والاخير في تحقيق الانخفاض في معدلات الامية بين الاناث (١٩٦٠ - ١٩٧٠) .

ونسبة الامية بين الاناث في لبنان انخفضت من (٤٧،٤) في المئة عام ١٩٧٠ الى ٤٤،٩ في عام ١٩٧٥ كما ان في عام ١٩٧٥ كانت نسبة الامية بين النساء في بيروت (٤،٦) بالمئة في حين ارتفعت نسبة الامية بين نساء الريف الى (٢٧،٧٪) .

ننتقل الى عرض نظرة تتحدث عن واقع المخاطر على الثروات العربية كما وردت في تقرير الامين العام لاتحاد الغرف العربية . [1] .

(١) الدورة الخامسة والعشرين لانماء الغرف العربية قطر الدوحة ٨١/٣/١٧ .

« الخسائر السنوية للثروات النقدية العربية لا يقل عن ٢٥ مليار دولار سنوياً، وعندما تتحرك هذه الاموال لشراء البضائع والخدمات فانها ايضاً تمر على بوابة الاقتطاع .

ويكفي ان نشير الى تضخيم الاسعار الذي تمارسه جميع الدول في تسعير صادراتها الاستثمارية والاستهلاكية والخدمية الى الاقطار المنتجة للنفط .

ولا نعلم اي دراسة اجريت لتحديد مدى التمييز السعري الذي يمارس ضد الاقطار العربية .

لكننا اذا استعملنا نسبة عشرين بالمئة على السلع بانواعها، والخدمات الاستشارية والمقاولية وعلى الخدمات السياحية والكماليات المختلفة لاستنزاف المال، فان الخسارة التقريبية على تقدير ان مجموع السلع والخدمات والمعرفة لهذا التضخيم هو (٥٠) مليار دولار تصبح عشرة مليارات دولار سنوياً .

مما يجعل مجمل الخسارة ١٠ مليارات دولار الساكنة + ١٠ مليارات دولار على الاموال المتحركة = ٢٠ مليار دولار من القيمة الحقيقية . . » .



## احصاءات مختلفة

لقد ذكرت احصاءات الامم المتحدة بان البلدان النامية التي تضم معدل (٧٠٪ ) من سكان العالم تمتلك دخلاً حوالي ٣٠٪ من الدخل في العالم ، كما ان النمو الصناعي ، تمتلك الدول النامية منه اقل من ١٠٪ من الانتاج الصناعي العالمي .

فالتنمية الصناعية التي تفترض تطوير التصنيع على قواعد تقنية متقدمة تفترض استيعاب وتطوير الاستخدام للموارد الطبيعية .

هنا لا بد من الاشارة بان مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن ان تقوم قط على التطوير التقني المستورد ، بل على نوع من الخلق والابداع والاستيعاب العميق لواقع التكنولوجيا المعاصرة .

ولعل العقبة الاساسية التي تواجه ( العالم العربي ) في تحقيق التنمية الصناعية ، هي عجز الناحية

التطبيقية في مواكبة العلوم النظرية في الجامعات والمعاهد العالية ، بالاضافة الى غياب التخطيط العلمي لتحقيق توازن اقتصادي واجتماعي في البلاد .

تبقى في نظرنا طريقة التفكير على مستوى الدولة والمفاهيم السائدة على مستوى الافراد ، تلعب دوراً مهماً في دفع عملية التنمية والمساهمة في بناء نموذج اقتصادي واجتماعي وتحسين توزيع الدخل الوطني على مستوى الوطن .

كما ان طريقة التفكير التقني المتطور ترتبط بالانتاج الزراعي والصناعي المتطور ، ومثلنا في هذا «التقرير المختص باستراتيجية المنطقة الاقتصادية لغربي آسيا في عقد التنمية الثالث» .

ومما جاء في هذا التقرير ما يلي :

بالنسبة للانتاج الزراعي كان النمو مخيباً للآمال ، ففي حين حددت استراتيجية التنمية للعقد الثاني للامم المتحدة حوالي ٤٪ سنوياً للاقطار النامية ،بلغ معدل نمو الانتاج الزراعي على صعيد المنطقة حوالي ٢،٨٪ فقط ، وذلك رغم بعض ملامح التقدم الحاصل في بعض المحاصيل في بعض الدول . ورغم التقدم في انشاء عدد من مشروعات السدود والري والصرف في



عدد من الدول الرئيسية في المنطقة .

لم يكن الاعتماد كبيراً على التحديث التكنولوجي ولم يحدث تقدم يذكر في مجال الانتاجية، بل حدث تراجع ناجم عن زراعة الاراضي الهامشية والقضاء على المراعي بزراعات غير مجدية .

« ما تزال اهم الصعوبات في القطاع الزراعي متواجدة بقوة وعلى رأسها الجفاف وتخلف الاساس الانتاجي ومحدودية القدرة على الادارة واستنزاف التربة، ومشاكل الملوحة وعدم فعالية استخدام الماء وتخلف الدورة الزراعية واسلوب ترك الاراضي للراحة حتى المروي منها، ضعف الربط بين الزراعة وتربية المواشي في المزرعة . ومحدودية استخدام عوامل الانتاج الحديثة وضعف الرعاية البيطرية والخدمات ، بالاضافة الى محدودية فعالية اجهزة التخطيط الزراعي وعدم وضوح السياسات الانمائية في تحديد المشروعات التطبيقية للدراسات التي تقوم بها » .

وقد أدت هذه الاسباب الى معدل نمو منخفض للقطاع الزراعي يقل عن معدل النمو السكاني ذاته، كما ادى الى زيادة العجز في توفير الغذاء .

هذا والجدير بالذكر انه مع تلك الطفرة

الاستهلاكية ما تزال فئات واسعة من السكان تعاني من نقص التغذية ، ويدل على ذلك المستوى المتدني لاستهلاك الفرد في المواد البروتينية الحيوانية والداجنة .

تبدو العقلية السياسية والاقتصادية ذات تأثير واضح على الواقع الزراعي القائم في اكثر دول العالم الثالث ، ويبدو تأثير هذه العقلية واضحاً في فقدان روح التنظيم العلمي لشؤون العلاقات بين الانتاج حيث نلاحظ في بعض الاحيان القطاعات المتطورة التي تديرها خبرة اجنبية ، في حين ان القطاعات التي تشرف الدولة عليها تعاني من الفوضى في التخطيط وسوء التنظيم وسيطرة الروح العشائرية على اسلوب العمل، واسلوب التوظيف وتعيين المسؤولين على اساس الانتماء السياسي او الطائفي دون النظر الى الكفاءات العلمية الوطنية .

بالاضافة الى الدور الهامشي للمخطط الاقتصادي . ....

لقد اشارت دراسة حول هجرة اليد العاملة العربية في بريطانيا، ان العالم العربي خسر حتى عام ١٩٧٧ وعلى شكل نزوح الى الخارج زهاء (٢٤) الف طبيب



اي ٣٣٪ من الاطباء العرب[1] و(١٧) الف مهندس اي ٨،٥٪ من اجمالي المهندسين و(٧٥٠٠) عامل في حقل العلوم الطبيعية .

ويمكن تقدير خسارة الدول العربية نتيجة هجرة الكفاءات من ابنائها زهاء (٤٠٠) مليون دولار سنوياً .

وتضيف الدراسة ان هناك ما يقارب من ٦٠٠ من الاكاديميين والعلميين العرب الذين يعملون في الجامعات ومعاهد الابحاث والمعاهد العليا البريطانية وتشمل تخصصاتهم العلوم التطبيقية والعلوم الاجتماعية واللغات . ولعل هذا مرجعه زيادة عدد مراكز الابحاث الجامعية المتخصصة في الدراسات الشرقية العربية ؛ وأما بالنسبة لقطاع الاطباء العرب فيقدر عدد العاملين منهم في بريطانيا حالياً بحوالي (٦٣٥٦) يعمل اكثرهم في المستشفيات الحكومية ومعظمهم قدم من العراق وسوريا والسودان ، ويقدر عدد الاطباء المصريين بحوالي (٣٩٤٩) وعموماً تبلغ نسبة الاطباء العرب ١١،٥٪ من مجموع الاطباء الاجانب المصرح لهم بالعمل .

اما العاملون بقطاع الاعمال التجارية في

---

(١) دراسة صادرة عن جمعية الصداقة العربية البريطانية عام ١٩٨١ .

المؤسسات والشركات البريطانية والمشتركة، وقطاع البنوك والمؤسسات المالية والاستشارات الفنية والقانونية ومجالات الترجمة وخلافه من اعمال فيقدرون بحوالي (٤٥٠٠٠) يحملون شهادات جامعية.

ننتقل الى فقرة احصائية صادرة عن البنك الدولي لعام ١٩٨١ .لقد ورد في التقرير ان الدول العربية موزعة على جميع المجموعات من الاكثر فقراً الى الاكثر غنى، فبين ٣٦ دولة يقل دخل الفرد السنوي فيها عن (٣٠٠) دولار نجد الصومال وموريتانيا وبين ٣٨ دولة يراوح الدخل فيها ما بين (٣٠٠) و(٦٩٩) دولار نجد مصر والمغرب واليمنين.

وبين (٥٠) دولة يراوح دخل الفرد السنوي فيها ما بين (٧٠٠) دولار و(٢٩٩٩) دولاراً هناك سوريا والاردن والعراق وعمان وتونس والجزائر.

وفي مجموعة الدول الـ٢٩ حيث الدخل ما بين (٣٠٠٠) و(٦٩٩٩) دولاراً نجد البحرين والمملكة العربية السعودية .

اما بين دول الـ٢٥ الاعلى دخلاً فردياً اي اكثر من (٧٠٠٠) دولار فهناك الكويت وليبيا وقطر والامارات العربية، ونجد الدخل الفردي الادنى في الدول العربية



في موريتانيا (٢٧٠) دولار، والدخل الفردي العربي الاعلى نجده في الكويت (١٥٩٧٠) دولار سنوياً.

كما ان معدل دخل الفرد سنوياً في السعودية لا يتجاوز (٦٥٩٠) دولاراً . لكن مجمل الدخل القومي السعودي كان في عام ١٩٧٨ الاعلى عربياً، اي اكثر من ٥٤ مليار دولار.

في اوروبا يراوح الدخل الفردي ما بين ٧٤٠ دولاراً في البانيا و(١٢٩٩٠) دولاراً في سويسرا.

اما في اميركا الشمالية والوسطى فيراوح ما بين (٢٤٠) دولاراً في هايتي و(٩٧٧٠) دولاراً في الولايات المتحدة .

## الأنفاق العربي على العلم
## مصاريف الدول حول الأبحاث والتطوير

| الدولة | بملايين الدولارات | النسبة في الدخل القومي |
|---|---|---|
| الجزائر | ٢،٦ | ٠،٠٢ |
| البحرين | ١،٣ | ٠،٢٢ |
| مصر | ٨٥،٥ | ٠،٨٩ |
| الاردن | ٦،٥ | ٠،٥٢ |
| الكويت | ٤٥،٨ | ٠،٣٠ |
| لبنان | ٥،٠٧ | ٠،١٧ |
| المغرب | ١،٥ | ٠،٠٢ |
| عمان | ١،٢ | ٠،٠٧ |
| قطر | ١،٠ | ٠،٠٤ |
| الصومال | ٤،٢ | - |
| السعودية | - | - |
| السودان | ٨،٧ | ٠،٢١ |
| سوريا | ٧،٣ | ٠،١٤ |
| تونس | ٢١،٢ | ٠،٥٢ |
| اليمن الشمالي | ٢،٩ | - |

## عُلماءُ العَرَبْ بالأرقام

عدد العلماء والمهندسين والتقنيين من كل مائة الف نسمة في العالم العربي وفقاً لاحصائية منظمة « يونسكو » عام ١٩٧٣ .

| البلد | مهندسين وعلماء | تقنيين |
| --- | --- | --- |
| البحرين | ٣٩٥ | - |
| مصر | ١٦٥٧ | - |
| الاردن | ١٧٠ | ٤٣ |
| الكويت | ١١٣٩ | ٣١٠ |
| لبنان | ١١٦٣ | ٢٥٠ |
| الجماهيرية | ٣٩٢ | ٥٠٠ |
| قطر | ١٥٧٢ | ٦٧١ |
| السعودية | ٣٩٥ | - |
| السودان | ٨٤ | ١٦ |
| تونس | ٦١ | ١٤٠ |
| اليمن الشمالي | ٢٢ | ١١ |



## المـَراجع


١ ـ احمد امين ـ قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية .

٢ ـ الوضع السكاني في لبنان ، منشورات معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية ١٩٧٣ .

٣ ـ أنور الجندي ـ الفكر العربي المعاصر في معركة التغريب والتبعية الثقافية ، مكتبة الانجلو المصرية .

٤ ـ الانماء الوطني والانماء الزراعي ، منشورات ندوة الدراسات العربية .

٥ ـ الاهرام . . بصراحة ٤ حزيران ١٩٧١ .

٦ ـ تقرير البنك الدولي لعام ١٩٨١ .

٧ ـ تقرير اللجنة المشتركة ١٩٧٤/٦/٢٠ خاص بالليطاني .

٨ ـ تقرير مختص باستراتيجية المنطقة الاقتصادية لغربي آسيا في عقد التنمية الثالث .

٩ ـ تقرير وزارة الموارد المائية والكهربائية حول مشروع الليطاني تقرير خاص بالوزير سنة ١٩٧١ .

١٠ ـ دراسة حول هجرة اليد العاملة العربية الى بريطانيا ، الجمعية العربية البريطانية .

١١ ـ زكي نجيب محمود ، تجديد الفكر العربي ـ دار الشرق ١٩٧١ .

١٢ ـ د. سلوى الخماشي د. ابراهيم بدران ، دراسات في العقلية العربية ـ الخرافة .

١٣ ـ طه حسين ، شجرة البؤس .

١٤ ـ عبد الحميد يونس ـ الحكايات الشعبية ـ القاهرة سنة١٩٦٨ .

١٥ ـ محمد حسين هيكل ، زينب القاهرة ١٩٦٣ .

A.B.C. OMNIBUS SURVEY (STATISTIQUES ) DEC. 1974.

A.LEWIS.THERORIE DELACROISSANCE ECONOMIQUE. PARIS 1970.

C. FURTADO. PARIS LEMHYTHE DU DEVELOPEMENT ECONOMIQUE.

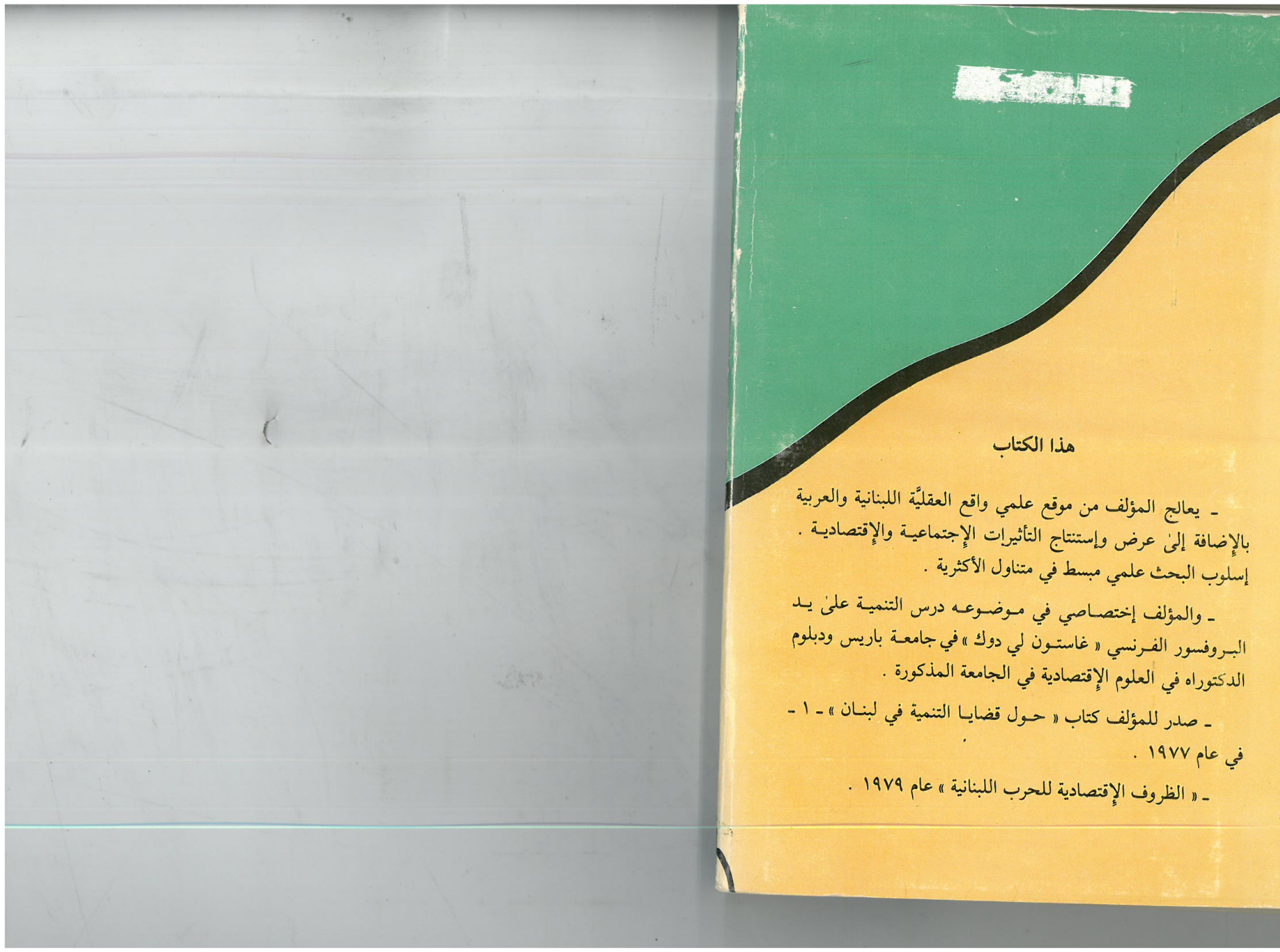
RAYMOND BARRE ECONOMIE POLITIQUE. TOME (I!) PARIS.

C.FURTADO THEORIE DEVELOPEMENT ECONOMIQUE.

M elle DURAND LA CROISSANCE ECONOMIQUE Paris.




# الفهرست



## هذا الكتاب

- يعالج المؤلف من موقع علمي واقع العقليَّة اللبنانية والعربية بالإضافة إلىٰ عرض وإستنتاج التأثيرات الإجتماعية والإقتصادية.
إسلوب البحث علمي مبسط في متناول الأكثرية.

- والمؤلف إختصاصي في موضوعه درس التنمية علىٰ يد البروفسور الفرنسي « غاستون لي دوك » في جامعة باريس ودبلوم الدكتوراه في العلوم الإقتصادية في الجامعة المذكورة.

- صدر للمؤلف كتاب « حول قضايا التنمية في لبنان » - ١ - في عام ١٩٧٧.

- « الظروف الإقتصادية للحرب اللبنانية » عام ١٩٧٩.